حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٩ (عدد إبريل – يونيه ٢٠٢١)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

ظاهرة الفساد وثورات الربيع العربي مع التطبيق على الحالة المصرية

محمد سعيد عبد المجيد *
ممدوح عبد الواحد الحيطي **

*أستاذ علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة طنطا – مصر
m_said1971@hotmail.com
**مدرس علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة كفر الشيخ – مصر
elheitym@yahoo.com

المستخلص

تسعى هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل العلاقة بين ظاهرة الفساد وثورات الربيع العربي، وذلك من خلال التطبيق على الحالة المصرية كنموذج، وذلك بهدف اختبار فرضية رئيسة مؤداها (كان لظاهرة الفساد في دول الربيع العربي دور رئيس في اندلاع الثورات بهذه الدول) باعتبار ظاهرة الفساد متغيراً مستقلاً، وثورات الربيع العربي متغيرا تابعاً، مع الأخذ في الاعتبار علاقة التأثير المتبادل بين ظاهرة الفساد وثورات الربيع العربي.

وقد اعتمدت الدراسة علي الأسلوب الوصفي التحليلي وأسلوب إعادة التحليل والتركيب، وقد جمعنا البيانات باستخدام تحليل البيانات الجاهزة، ودليل مقابلة تم تطبيقه علي عينة حجمها (٢٤) مفردة من أساتذة وخبراء علوم الاجتماع والاقتصاد والإعلام وإدارة الأعمال لمعرفة رؤيتهم حول قضايا الدراسة في ظل ما يمتلكونه من مهارة وخبرة وكفاءة عالية بموضوع البحث.

وتوصلت الدراسة من خلال القراءة التحليلية وآراء أفراد العينة إلى صدق الفرضية الأساسية التي انطلق منها البحث، حيث ترتب على استشراء الفساد وانتشار صوره المختلفة فشل سياسات التنمية في إشباع الاحتياجات الأساسية للشعوب العربية أو في تحقيق تنمية حقيقية وعدالة اجتماعية " الفساد الاقتصادي والاجتماعي ". وأيضاً انتشار الاستبداد السياسي، وغياب الحريات العامة، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان " الفساد السياسي". وقد أدي ذلك – مع تفاعل عوامل أخرى مساعدة مثل تزايد استخدام الشباب للإنترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي، وغياب أي أمل في التغيير السلمي سواء للنظام الحاكم أو سياساته من خلال مؤسسات كالأحزاب أو مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وتشجيع ودعم القوي الغربية – في نهاية الأمر إلى اندلاع ثورات الربيع العربي.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢١.

أولاً : هدف البحث وأهميته :

يعد الفساد ظاهرة اجتماعية قديمة حديثة تعاني منها أغلب المجتمعات البشرية المتقدمة والمتخلفة، الغنية والفقيرة على السواء في مختلف الأزمنة والعصور (الرشيد، يوليو ٢٠١٢، ص ٢١). ولقد شهدت كافة المجتمعات البشرية شكلاً أو آخر من أشكال الفساد، فالمجتمع المثالي أو المجتمع الفاضل الذي يخلو من كافة مظاهر الفساد لا وجود له على الإطلاق، وكان حلماً من أحلام الفلاسفة والمفكرين المثاليين، فالمدينة الفاضلة التي كان يحلم بها "أفلاطون" كانت هروباً من الواقع الذي كان يعيشه المجتمع اليوناني في ذلك الوقت، حيث كان الفساد يتغلغل في كافة مظاهر الحياة الاجتماعية (بدوي، ٢٠٠٩، ص ٥٣).

وفي العصر الحديث، ومع تزايد الحديث عن العولمة – بعد انتهاء الحرب الباردة وتعاظم نشاط الشركات متعددة الجنسية وتصاعد نشاط المافيا وبخاصة في مجال تجارة المخدرات والمتاجرة بالرقيق الأبيض وغسل الأموال والأنشطة غير القانونية الأخرى – أصبحت ظاهرة الفساد قضية عالمية. فمع تنامي الدعوة إلى التحرير الاقتصادي والانفتاح والإصلاح الديمقراطي، وانتشار الفساد بدرجات غير مسبوقة، انتقل الحديث عن ظاهرة الفساد من مجرد هاجس وطني داخلي إلى قضية عالمية، وتزايد الوعي بضرورة مكافحة تكاليفها الباهظة ودورها في إعاقة النمو الاقتصادي، وتخريب التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يعزز الاتجاهات المناهضة لظاهرة الفساد في جميع أنحاء العالم (أبو سكين، مايو ٢٠١٥، ص ١٤٩).

وقد ظهر ذلك جلياً في المواثيق الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد، وقيام عدد من المنظمات الدولية الرسمية مثل البنك الدولي، ومؤسسات المجتمع المدني الدولية مثل منظمة الشفافية العالمية بتطوير مؤشرات وأدلة لقياس مستوى الفساد من خلال استخدام استطلاعات الرأي العام والاستبيانات، وترتيب الدول وفقاً لمستويات الفساد فيها، والوقوف على أكثر المجالات التي ينتشر فيها الفساد بصوره المختلفة (عامر، يناير ٢٠١٥، ص ٦).

ونظراً لخطورة ظاهرة الفساد وسرعة انتشارها وتأثيرها السلبي على جميع جوانب الحياة في المجتمع البشري، فقد حظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين وصناع القرار، وخير دليل على ذلك الكم الهائل من الدراسات العلمية حول موضوع الفساد، منها ما تناول جانبه السياسي، ومنها ما تعرض للجانب الاقتصادي والمالي، وبعضها تطرق إلى الفساد الإداري، وأخرى عالجت الفساد و الاجتماعي والثقافي (ليمام، ٩ / ٢٠١١، ص ٥٠).

وفي علم الاجتماع تعد دراسة ظاهرة الفساد أحد أهم الظواهر الاجتماعية التي طرحت على بساط البحث السوسيولوجي في العقود الأخيرة، وأفضل دليل على ذلك ازدياد عدد الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع من الناحيتين النظرية والتطبيقية.

ويعتبر الفساد واحداً من أهم أسباب فشل الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وقانونياً، لأنه ينتج التخلف الاقتصادي والاجتماعي، خاصة أن الفساد يقلل من النمو الاقتصادي، ويقلل من المساواة بالإضافة إلى الكفاءة، ويجعل النمو من أجل الأغنياء (Hunt , Sonia Laslo, and Bribery,2005.p.1.)، فعندما يكون الفساد متغلغلاً

وطليقاً فإنه يحبط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويقوض الشرعية السياسية. كما أن خلق واستغلال فرص الرشوة في مستويات الحكومة العليا يزيد من تكلفة الحكم، ويشوه تخصيص الإنفاق الحكومي، وقد يقلل من نوعية البنية الأساسية بشكل خطير. وتسفر الأنواع الأقل تغلغلاً منه عن إهدار الموارد، وزيادة التفاوت في توزيع الموارد، ووجود منافسة سياسية أقل وارتياب أكبر في الحكومة، فالفساد الضئيل الشأن نسبياً يمكن أن يسلب الحكومة من إيراداتها ويشوه صنع القرارات الاقتصادية (عبد السلام، نوفمبر ٢٠١٢، ص ٦).

وفي هذا الصدد تقدر تقارير " منظمة الشفافية الدولية " حجم الخسائر التي تلحق بالاقتصاد العالمي نتيجة انتشار ظاهرة الفساد بأشكالها المختلفة بنحو أكثر من (٤٠٠) مليار دولار سنوياً. فظاهرة الفساد أصبحت من المظاهر الرئيسة التي تهدد جميع أشكال التطور التي يشهدها الاقتصاد العالمي وتؤثر سلباً في مسيرة الدول الاقتصادية والاجتماعية وسعيها نحو تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي (أبو سكين، مايو ٢٠١٥، ص ١٤٩).

وتعد ظاهرة الفساد من أهم الظواهر المجتمعية السلبية في المجتمعات العربية – لاسيما دول الربيع العربي "مصر، تونس، ليبيا، اليمن، وسوريا" – حيث تزايدت معدلات انتشار الفساد بصورة لم يسبق لها مثيل في معظم الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى إخفاق النظم العربية في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، على الرغم من الثروات البشرية والمادية الهائلة التي تتمتع بها المنطقة (شحاتة، ووحيد، أبريل ٢٠١٢، ص ١١).

ولقد انكشفت طبيعة الفساد في الأنظمة العربية ومنها النظام المصري بعد أن تضعضعت مؤسسات الدولة – إن وجدت – فلم تعد قادرة على رعاية مصالح الأفراد، أو حتى القيام بالوظائف التقليدية للدولة من حماية الوطن وضمان وحدة الوطن، والحفاظ على أمن المواطنين وأمانهم. وانكشف أيضاً خداع النخبة الحاكمة، والتواؤها على حملات الإصلاح التي ادعت أنها تساندها لتحقيق رفاه الأمة، والقضاء على الفساد الذي تعتبره خللاً ناجماً عن ضعف المواطنة، وقلة حزم أجهزة الرقابة التي تبقى عاجزة عن مواجهة عصابات السرقة والنهب.

فضلاً عن ذلك، فمع ارتفاع الدعوات المنادية بضرورة الإقلاع عن أساليب الحكم السيئ التي توظف القمع والفساد في الوطن العربي، انخرطت النخب الحاكمة في مشاريع إصلاحية تجميلية، زادت من الطين" بلة "، فغدا الفساد نظاماً موازياً للدولة، أفرغ كل عملية للتطوير الاقتصادي أو الاجتماعي من محتواها (ليمام، ٩ / ٢٠١١، ص ٤٩ – ٥٠).

وفي هذا الإطار جاءت موجة الثورات والانتفاضات التي تجتاح الوطن العربي منذ أواخر عام ٢٠١٠ وحتى الآن، التي تم الاصطلاح على تسميتها " الربيع العربي " والتي بدأت الشرارة الأولى لها في ١٤ يناير ٢٠١١ في تونس، ثم لحقت بتونس بلدان عربية عدة كمصر، واليمن، وليبيا، والبحرين، وسوريا (عقل، أكتوبر ٢٠١٦، ص ٣).

ففي ثورة ٢٥ يناير في مصر – على سبيل المثال – شكل الفساد والاستبداد وغياب العدالة الاجتماعية العوامل الرئيسة في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث كان لدى المتظاهرين في ميادين التحرير المصرية شعوراً بالظلم، وآخر بالفساد، وثالث بالاستبداد. فأما الظلم فقد كان ألوان مختلفة انطبعت مظاهره في وعي الناس على مدى عقود طويلة، منها القمع الأمني في التعامل مع الناس، وتهميش قطاعات واسعة من الناس ليعيشوا حياة

اجتماعية أقل من الوضع الإنساني البسيط، سواء كان ذلك في العشوائيات التي انتشرت بشكل مذهل، أو في محافظات بعينها كالصعيد ومحافظات الأطراف. وكان هناك شعوراً باستشراء الفساد سواء في أن الرشوة أصبحت عرفاً في الحياة العامة، أو في تجاوز القانون لمنح مزايا وصلاحيات لجماعات وأفراد ذوى نفوذ قبلي أو حزبي "الحزب الحاكم" أو سلطوي "في دواوين الحكم النافذة"، أو في منح الفرص ليس للكفاءات وإنما لأصحاب النفوذ وأبنائهم. وكان هناك شعور بالاستبداد، برغم كل خطب أهل الحكم المتكررة بأن البلاد في مرحلة تحول ديمقراطي وتأخذ بالتعددية السياسية، والدليل على ذلك أن نمط اختيار القيادات التنفيذية وخصوصاً المرتبطة بالجماهير ظل على حاله برغم تغير الأسماء، كما أن تركيبة البرلمان في كل المراحل لم تكن تشهد تغيراً محسوساً، بل نفس العائلات النافذة والجماعات المرتبطة بالحزب الوطني. كانت تلك طبيعة الحكم التسلطي التي لم تتغير برغم ما كان يرد في الخطاب السياسي الرسمي بأنها تتجه إلى الإصلاح (محمد، ٢٠١٨، ص ٧٤ – ٧٥).

وبناءً على ذلك يتحدد الهدف الرئيس لهذا البحث في دراسة وتحليل العلاقة بين ظاهرة الفساد وثورات الربيع العربي، وذلك من خلال التطبيق على الحالة المصرية كنموذج.

ووفقاً لهدف البحث تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مؤداها (كان لظاهرة الفساد في دول الربيع العربي دور رئيس في اندلاع الثورات بهذه الدول) باعتبار ظاهرة الفساد متغيراً مستقلاً، وثورات الربيع العربي متغيرا تابعاً، مع الأخذ في الاعتبار علاقة التأثير المتبادل بين ظاهرة الفساد وثورات الربيع العربي.

وينبثق عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية هي كما يلي:

١- ظاهرة الفساد في المجتمع المصري ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد بنائية وتاريخية.

٢- تعد ثقافة الفساد قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير طريقة حياة لكثير من أفراد المجتمع المصري.

٣- الفساد الاقتصادي هو أكثر صور الفساد خطورة على المجتمع.

٤- ليس هناك سبب وحيد لتنامي ظاهرة الفساد في مصر والدول العربية.

٥- كان الفساد خلال فترة حكم مبارك نظاماً موازياً للدولة، أفرغ عملية التنمية من مضمونها الحقيقي.

٦- ظاهرة الفساد تعد السبب الرئيس لقيام ثورات الربيع العربي.

٧- بعد ثورات الربيع العربي تم اقتلاع ظاهرة الفساد من جذورها.

٨- هناك التزام من القيادة السياسية والحكومة بتفعيل مواد الدستور المصري المعدل في عام ٢٠١٤ الخاصة بمكافحة الفساد بكل أشكاله.

ثانياً: مشكلة البحث:

شهد العالم العربي منذ أواخر عام ٢٠١٠ وحتى الآن موجه من الثورات والانتفاضات مثلت نقطة فارقة في الحياة السياسية العربية.

وعلى الرغم من أن ثمة عدة عوامل أسهمت في ظهور الانتفاضات والثورات الشعبية في العالم العربي – منها إخفاق النظم العربية في تحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية، وغياب الخدمات والمرافق، واتساع الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة – إلا أن تفشي ظاهرة الفساد بشكل واسع، واستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة

بعوائد التنمية وظهور حركات احتجاجية على نطاق واسع في العديد من الدول العربية تعد العوامل الرئيسة التي أسهمت في ظهور الانتفاضات والثورات الشعبية في العالم العربي (شحاتة، ووحيد، أبريل ٢٠١٢، ص ١١). فثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر – على سبيل المثال – كانت شعاراتها تجسيداً لأزمة المجتمع المصري في ذلك الوقت، والذي تراكم السخط الشعبي في جنباته بفعل سياسات نظام مبارك على مر سنوات طويلة. فقد كانت شعارات العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية دالة على عمق الأزمة ذات الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعاني منها المصريون، حيث غابت العدالة الاجتماعية وانتشر الفساد والفقر والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وتم احتكار السلطة من قبل حفنة محدودة من رجال المال والأعمال الذين جمعوا بين السلطة السياسية والثروة الاقتصادية، وحتى ما كان متاحاً من مساحة للتعبير عن الرأي كانت مساحة محدودة للغاية وشكلية (عدلي، ٢٠١٦، ص ط).

لذا فمع اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر بدأت الأصوات تتعالى بضرورة مكافحة ظاهرة الفساد في المجتمع المصري التي وصلت لدرجة لم يسبق لها مثيل، حيث أصبح الحديث عن الفساد لفظاً ومصطلحاً وأثراً موضوعاً يتعدى المشروعية إلى ضرورة وحتمية مكافحته لأسباب قانونية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية (موسى، يناير ٢٠١٧، ص ٣٢).

وفي هذا الصدد يرى "أحمد زايد" أنه رغم الخطاب المتضخم عن الحكم الرشيد والإشارات المتعددة إلى القرية الذكية رمز الحضارة في مصر إلا أن الحكم خلال فترة نظام مبارك لم يكن رشيداً، وهذا ما يتضح إذا نظرنا إلى نتائج ممارسات الحكم ومقاصدها، حيث يظهر عالماً آخر يختفي خلف هذا الخطاب المعلن هو عالم من الصداقات والشلل، والروابط الأبوية التي تسود فيها علاقات المصالح والولاء والطاعة والتشلل. وهى علاقات مضمرة لا تراها ولكنها تتجلى في مجليات خارجية تراها عندما ترى شخصاً أو أشخاص يعينون في مناصب عليا دون أن يكون لهم تاريخ سياسي أو ثقافي، أو ترى شخصاً أو أشخاصاً يحصلون على مكتسبات مادية سريعة فينتقلون إلى مصاف الطبقة العليا دون سابق كفاح أو استثمار (زايد، أبريل ٢٠١١، ص ٢٣-٢٤).

وعلى الرغم من انضمام مصر إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٣ وإنشاء هيئة النزاهة والشفافية المصرية في عام ٢٠٠٧، لم يمنع ذلك من استمرار وانتشار ظاهرة الفساد في المجتمع المصري بصورة لم يسبق لها مثيل، والتي تكبد الاقتصاد المصري خسائر سنوية ضخمة (منشاوي، أكتوبر ٢٠١٥، ص ٩٤).

وهنا تشير عدة تقارير محلية ودولية إلى انتشار الفساد في عدة هيئات ومصالح حكومية في مصر، كما يظهر ترتيب مصر متأخراً على مؤشر الفساد والذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، ففي عام ٢٠١٧ جاء ترتيب مصر في المرتبة (١١٧) على مستوى (١٨٠) دولة في العالم متراجعاً بصورة حادة عن عام ٢٠٠٦ والذي كان في المرتبة (٧٠) على مستوى (١٦٣) دولة

) Transparency International. Corruption Perceptions Index. 2006 , 2017. www.transparency.org).

وعلى هذا النحو تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل الرئيس التالي: ما دور ظاهرة الفساد في قيام ثورات الربيع العربي؟ وذلك من خلال التطبيق على الحالة المصرية كنموذج.

ثالثاً : المفاهيم الإجرائية للبحث :

١- مفهوم الفساد :

إن أية محاولة لتحديد مفهوم الفساد يجب أن تضع في اعتبارها حقيقة أن كلمة الفساد في اللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات تحمل تاريخاً من المعاني والمفهومات المتعددة والمتنوعة (Heidenheimer,2017,p.6.). وهذا يعود إلى الطبيعة المعقدة للظاهرة والزوايا المختلفة التي يمكن أن ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة (حافظ، مارس ٢٠١٧، ص ٣٦). وهذا ما أكده " جون جاردنر J. A. Gardiner " حيث يشير إلى أن عدم وجود اجماع بين المفكرين على تعريف واحد للفساد يعود لعمومية استخدام المصطلح وسعة انتشاره في الحديث اليومي (بدوي،٢٠٠٩، ص ٥٤).

وعلى الرغم من أنه لا يوجد تعريف متفق عليه للفساد بين الباحثين – كما سبق الاشارة – إلا إن هناك بعض التعاريف التي تعد أكثر تعاريف الفساد شيوعاً، ومنها تعريف البنك الدولي ١٩٩٧، حيث يعرف البنك الدولي الفساد بأنه سوء استخدام أو إساءة استخدام المناصب العامة لتحقيق مكاسب خاصة. ويمكن أن يأخذ سوء الاستخدام هذا أشكال مختلفة ومجموعة واسعة من أشكال السلوك غير المشروع من أهمها الرشوة، والابتزاز، والاحتيال، والمحسوبية، والكسب غير المشروع، والاختلاس، والسرقة، وتزوير السجلات (Balboa & Medalla ,2006 , p. 3).

فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة تقديم رشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية. كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة (عبد الفضيل، ٥ / ١٩٩٩، ص ٥).

ويلاحظ أن هذا التعريف يحدد آليتين رئيسيتين من آليات الفساد هما :

١- آلية دفع " الرشوة والعمولة " إلى الموظفين والمسئولين في الحكومة والقطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية.

٢- الرشوة المقنعة أو العينية في شكل وضع اليد على " المال العام " والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي وفي قطاع الأعمال العام والخاص، وهذا المستوى الثاني، هو أخطر آليات الفساد في المنطقة العربية (عبد الفضيل، ٥ / ١٩٩٩، ص ٥).

كما يلاحظ أيضاً أن هذا التعريف يعزي الفساد عادة إلى القطاع العام "المؤسسات العامة"، إلا أن الفساد موجود أيضاً في جهات أخرى منها قطاع الأعمال الخاص والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية (Balboa & Medalla ,2006 , p. 3).

ويتفق " إيرك شيتيوند وآخرون Eric Chetwynd and others " مع تعريف البنك الدولي للفساد، حيث يرون أن مفهوم الفساد بصفة عامة يشير إلى إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة (Chetwynd & Others , 2003 , p. 6) .

في حين يرى "محمد حليم ليمام" الفساد بأنه حالة من فقدان قيم النزاهة، وعدم احترام المبادئ الأخلاقية السائدة في المجتمع. كما أنه سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعاً إلى مكاسب خاصة أو معنوية (ليمام، ٩ / ٢٠١١، ص ٥٠).

أما منظمة الشفافية فقد عرفت الفساد في بداية عهدها بأنه سوء استخدام السلطة الممنوحة من أجل تحقيق منفعة خاصة، ثم عادت منظمة الشفافية الدولية في وقت متأخر، وتحت تأثير اجتهادات عدد من الباحثين – مثل سوزان روز أكرمان Suzan Rose Ackerman – لتعرفه بأنه السلوك الذي يمارسه المسئولون في القطاع الحكومي أو الخاص، سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين بهدف إثراء أنفسهم أو أقربائهم بصورة غير قانونية ومن خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم (عبد السلام، نوفمبر ٢٠١٢، ص ٩ – ١٠).

ويرى " محمد ياسر الخواجة " أن هناك اتجاهات أساسية في تعريف الفساد، وهى (الخواجة، ٢٠٠٤، ص ٩٢):

الاتجاه الأول: الفساد هو إساءة استخدام الوظيفة العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة : يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن الفساد هو وسيلة لاستخدام الوظيفة العامة من أجل تحقيق منفعة ذاتية سواء في شكل عائد مادي أو معنوي، وذلك من خلال انتهاك القواعد الرسمية والإجراءات المعمول بها.

الاتجاه الثاني : الفساد هو انتهاك المعايير الرسمية والخروج على المصلحة العامة : يركز هذا الاتجاه على أن السلوك المنطوي على الفساد هو ذلك السلوك الذي ينتهك القواعد القانونية الرسمية التي يفرضها النظام السياسي القائم على مواطنيه.

الاتجاه الثالث : الفساد بوصفه أوضاعاً بنائية هيكلية : ينظر هذا الاتجاه إلى الفساد باعتباره نتيجة مجموعة من الاختلالات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، ولكي يتم الكشف عن أسباب ظاهرة الفساد ومظاهرها داخل المجتمع يجب تحليلها داخل البناء الاجتماعي الشامل على اعتبار أنه لا يوجد دولة أو مجتمع قديم أو حديث يخلو تماماً من الفساد.

ومن ناحية أخرى، تتداخل وتتشابك أشكال وصور ظاهرة الفساد بعضها ببعض في كثير من الأحيان، حيث نجد أن للفساد أنواعاً مختلفة تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إليها أو من خلال المعيار المتخذ أساساً للتقسيم. وبصفة عامة يمكن تقسيم ظاهرة الفساد إلى ثلاثة أشكال أساسية هي الفساد السياسي، والفساد الاقتصادي، والفساد البيروقراطي " الإداري ".

ومما سبق يمكن تعريف مفهوم الفساد إجرائياً بأنه السلوك الذي يمارسه المسئولون في القطاع الحكومي أو الخاص، سواء كانوا سياسيين أو بيروقراطيين باستغلال مراكزهم من أجل المصلحة الخاصة سواء كانت مادية أو معنوية بصورة غير قانونية من خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم . ويترتب على هذه الظاهرة العديد من التداعيات تؤدي في معظمها إلى فشل الدول – لاسيما النامية – في تحقيق التنمية المنشودة.

٢– مفهوم الثورة :

تعددت التعريفات الخاصة بالثورة واختلفت فيما بينها على محاور التركيز والانطلاق، فهناك من جعل استخدام العنف مكوناً أساسياً للثورة، وركز آخرون على نتائج العمل الثوري ودرجة ومستوى التغيير المتحقق داخل المجتمع، وشدد البعض الآخر على ضرورة انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود وسط محاولات بناء

بديل آخر لوصف التحول الثوري. بينما ركز فريق آخر على ضرورة امتلاك الجماعة الثورية التي حازت السلطة بالقوة برنامجاً للتغيير يعطي الشرعية لعملية نقل القوة، كما أن هناك من ركز على " الثورة " من حيث كونها تطوراً لأزمة ما (طايع، ٢٠١٧، ص ١٦٥).

فالثورة – طبقاً لرؤية " ناهد عز الدين " – هي مقدمة لعملية تغيير جذرية شاملة، تستتبع إعادة صياغة كاملة لكل العلاقات والتوازنات التي سادت بين فئات المجتمع وطبقاته وشرائحه، بما يسفر عن صعود جماعات، وهبوط أخرى، وإعادة رسم الخرائط المجتمعية، وتصحيح الاختلالات لمصلحة البعض الذين قامت الثورة من أجل إنصافهم واسترداد حقوقهم، أو حتى فرز خريطة ومساحات جديدة تماماً لانتشار القوة السياسية، وإعادة التوزيع لمصادرها وركائزها على نحو مختلف (عز الدين، أبريل ٢٠١٢، ص ٦٢).

وتؤكد معظم التعريفات التي تقدمها العلوم الاجتماعية على كون الثورة تحول عنيف ومفاجئ في الدولة والبناء الطبقي يؤدي إلى إعادة تشكيل النظام الاجتماعي القائم على أسس جديدة (Paige , 2003 p. 19).

ويرى " على ليله " أنه بالرغم من أن الثورة تغير بصورة سريعة ما هو مادي ومحسوس كتغير أجهزة الدولة والنظام السياسي، إلا أنها قد تأخذ وقتاً حتى تغير المعاني المتمثلة في منظومة القيم والثقافة، وقد يتضافر نمطا التغير معاً. وعلى هذا النحو تختلف الثورة عن التمرد أو الانتفاضة أو الهوجة أو الاحتجاج في أن الثورة هى الحدث الوحيد الذي يرفض ما هو قائم ويقدم البديل – المجتمع البديل – الكامن جنينياً بداخله. وقد تكود الثورة دموية باعتبارها جراحة شاملة تستهدف اجتثاث عناصر المرض القاتل من بنية المجتمع، ومن الطبيعي أن تسيل دماء، غير أنها قد تتحقق بدون دماء، لأن الفاعل الثوري كان جراحاً ماهراً، اجتث الداء بأكثر أدوات العصر حداثة (ليلة، ٢٠١٣، ص ٥٦).

كما يلاحظ أن الثورة تنجح حين تتوافر لها شروط عدة من أهمها أن يكون لدي من يتولى المسئولية عقب نجاحها رؤية واضحة للمستقبل، وقدرة على تنفيذ هذه الرؤية. أما الشرط الثاني فيتمثل في التفاف أكبر حشد من أفراد المجتمع وراء النظام الجديد (Holloway , 2010 , p. ii).

ومما سبق يمكن تعريف (الثورة) إجرائياً بأنها تغيير جوهري وجذري في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية بوسائل تخرج عن المألوف ولا تخلو أحياناً من عنف، بهدف الإطاحة بالنظام السياسي القائم، وإعادة بناء الدولة من خلال تشكيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على أسس جديدة.

٣- مفهوم الربيع العربي :

استخدم مفهوم "الربيع" لوصف الهبات المطالبة بالتغيير السياسي، وذلك منذ عام ١٨٤٨، حيث حصل ما يسمى ربيع الشعوب في أوروبا، والذي بدأ في بولونيا عام ١٨٤٦. وقد أسهمت تلك الثورات بدور بارز في نشر الفكر الليبرالي المنادي بالمزيد من الحريات. وقد استخدم مصطلح "الربيع العربي" أول مرة في القرن الحادي والعشرين في عام ٢٠٠٥ في مقالة نشرها أحد الأمريكيين من المحافظين الجدد في جريدة سياتل تايمز في ٢٧ مارس ٢٠٠٥، ثم اتسعت دائرة تداوله إعلامياً مع اندلاع الثورات التونسية،

والمصرية، والليبية، واليمنية، والسورية أوائل عام ٢٠١١ (مصطفي، أبريل ٢٠١٣، ص ٢٣).

ويرى "وصفي عقيل، وعماد الشدوح" أن مصطلح الربيع العربي يطلق على مجموع الاحتجاجات والثورات التي حدثت في بعض الدول العربية عام ٢٠١١، وأفرزت تغيراً وتحولاً سياسياً في بنية السلطة فيها (عقيل، والشدوح، ٢٠١٧، ص ٢٣٨).

ويتفق " على زيد الزغبي "مع" وصفي عقيل، وعماد الشدوح " في أن مفهوم الربيع العربي يشير إلى الثورات والاحتجاجات السلمية التي قامت في بعض الدول العربية لأسباب عديدة، أبرزها الركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، والفساد والتضييق السياسي والظلم والاستبداد. واندلعت هذه الثورات لتنادي بإسقاط الأنظمة القائمة، بعد أن أشعلتها نار المواطن التونسي "محمد البوعزيزي" في جمهورية تونس وأسقطت رئيسها زين العابدين بن على، ثم في جمهورية مصر العربية وأسقطت أيضاً رئيسها حسني مبارك، كما أسقط الليبيون – بمساعدة حلف الناتو – نظام القذافي في ليبيا، واندلعت كذلك في اليمن وسوريا بشكل رئيس، وعدد من الدول العربية الأخرى كالبحرين وعمان، والمغرب والأردن بدرجة أقل من الدول الخمس الأولى (الزغبي، ديسمبر ٢٠١٣، ص ٣٢).

ومما سبق يمكن تعريف مفهوم ثورات الربيع العربي إجرائياً بأنها تلك التحركات الشعبية " الانتفاضات أو الهبات أو المظاهرات والاعتصامات " السلمية منها أو المسلحة والتي انطلقت في عدداً من الدول العربية " مثل تونس، مصر، ليبيا، اليمن، وسوريا " منذ وأخر عام ٢٠١٠، وذلك بهدف تغيير الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تغييراً جذرياً من أجل إعادة بناء الدولة على أسس سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة، أو تحقيق بعض الإصلاحات السياسية أو الدستورية أو المطلبية.

رابعاً : الدراسات السابقة والنماذج والأطر النظرية :

أ- النماذج والأطر النظرية :

ثمة زوايا متعددة لظاهرة الفساد، حيث تتعدد مستويات تشخيص الفساد ومواجهته بحسب منظور تناوله، فنجد أن هناك فريق من الباحثين يدرس الظاهرة من منظور قانوني، وآخر من منظور اجتماعي، وثالث من منظور اقتصادي، بينما يعالجها فريق رابع من منظور سياسي، في حين يتناولها فريق خامس من منظور إداري (عبد المنعم، أبريل ٢٠١٦، ص ١٠٠). وعلى الرغم من ذلك فثمة اتفاق بين الباحثين والمهتمين بدراسة ظاهرة الفساد على أنها ظاهرة مجتمعية معقدة لا يمكن إرجاعها إلى سبب واحد فقط، لأنها تتأثر بعوامل عديدة، اقتصادية واجتماعية وديموجرافية (عمارة، شتاء – ربيع ٢٠١٢، ص ٨٧).

وفي هذا الصدد يرى "أحمد زايد" أن ظاهرة الفساد ظاهرة مركبة وذات أبعاد متعددة ومتداخلة، فمنها ما يتعلق بالشخص ذاته، ومنها ما يتعلق ببنية الفساد في المجتمع، ومنها ما يتعلق بمجموعة من الأفراد لها مصالح تسعى إلى تحقيقها. كما تتفرع أشكال الفساد بين الفساد الاقتصادي، والفساد السياسي، والفساد الإداري وفي النهاية الفساد الاجتماعي، وهو الإطار العام الذي يجمع كل هذه الأشكال الأخرى (زايد، ٢٠١٣، ص ٣٨ – ٣٩).

وبشكل عام هناك بعض التصورات النظرية المفسرة للعلاقة بين ظاهرة الفساد وثورات الربيع العربي يتمثل أهمها فيما يلي :

١- رؤية ابن خلدون لظاهرة الفساد :

يذهب ابن خلدون إلى ان انتشار ظاهرة الفساد يدفع بعامة الناس إلى مهاوي الفقر والعجز عن تأمين مقتضيات العيش، وهو بداية شرخ يؤدي إلى انهيار الحضارات والأمم. ويضيف ابن خلدون أن وجود بعض المسؤولين قد يكون منبعاً للفساد عندما يسخرون القوانين والقرارات لمصالحهم، ويلون أعناق النظم لتحقيق مآربهم. ويشير ابن خلدون أيضاً إلى أن هذا التفشي من الفساد يدفع بالمنتجين إلى التذمر والضيق والاحتجاج والثورة على الأوضاع المجتمعية، لأنهم يرون قسماً كبيراً من جهدهم ينهب منهم، أو يؤخذ منهم دون وجه حق، وأن المجتمعات لا يصيبها الترهل إلا عندما ينخرها الفساد. ولذا يستخلص من رؤية ابن خلدون لظاهرة الفساد أن الفساد عامل رئيس في التذمر والاحتجاج وثورة الأفراد على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأن محاربة الفساد محاربة جدية هو السبيل الوحيد لإنقاذ الدول والمجتمعات والحضارات من الانهيار (النعمى، ١٩ / ١١ / ٢٠١٧).

٢- النظرية البنائية الوظيفية :

على العكس من رؤية ابن خلدون لظاهرة الفساد، يذهب أنصار النظرية البنائية الوظيفية في علم الاجتماع إلى أن الفساد يقوم بدور وظيفي، فهو يمارس دوراً إيجابياً في تسيير الأمور. وفي هذا الصدد يشير " كولين ليز Colin Leyes " إلى أنه من الخطأ الافتراض بأن نتائج الفساد سيئة تماماً فهو له دور ايجابي في القضاء على الروتين العقيم وتوفير الشخصية القوية للبيروقراطية. كما يذهب " كارل فريدريك Carl J. Friedrick " إلى أن للفساد دوراً إيجابياً في ظل شروط معينة، فهو يخفف من حدة التوترات بطريقة غير قانونية (أنور، ٢٠٠١، ص ١٣٧).

أي أن الفساد – طبقاً لرؤية أنصار النظرية الوظيفية – يرفع كفاءة الأداء ويؤدي إلى تبسيط الإجراءات وتيسير المعاملات مع البيروقراطية وتحسين معاملة البيروقراطية للمواطنين، فهو أداة للتأثير على مسئول ما لكي يتصرف بشكل معين شأنها في ذلك شأن أدوات أخرى مثل الإقناع الإيديولوجي، فهو من ناحية يرفع كفاءة الأداء ومن ناحية أخرى يؤدي إلى قبول ممارسات تتضمن صراحة عدم احترام القوانين الأمر الذي يؤدي إلى اهتزاز قيمة القانون. كما أن الفساد في إطار الرؤية الوظيفية قد يكون بديلاً للعنف فهو قد يسهم في حل الصراعات الاجتماعية بالوسائل السلمية، ولذلك فإن الفساد يقوم بحماية النظام السياسي الذي يظهر فيه ويساعد على تجنب ويلات الانقلابات والأزمات والثورات، إذ أن الفساد في هذه الحالة يخلق شرائح طبقية من المستفيدين تعمل على حماية النظام الفاسد مما يحدث الاستقرار في المجتمع (أنور، ٢٠٠١، ص ١٣٧ – ١٣٨).

وعلى هذا النحو فإن أنصار النظرية الوظيفية يعتبرون الفساد سلوكاً ذا وظيفة في المجتمع، يحمي النسق، ويساهم في تعزيز الاندماج في المجتمعات المنقسمة، وهو ما يحقق لها الاستقرار. كما ان الفساد له وظيفة مستترة تساعد على تجاوز العراقيل التي تشل النشاط السياسي والاقتصادي (ليمام، ٩ / ٢٠١١، ص ٥١).

٣- نظرية التحديث :

يتفق أنصار نظرية التحديث مع أنصار النظرية البنائية الوظيفية في تفسير ظاهرة الفساد، حيث يرى المؤيدون لنظرية التحديث أن الفساد قد يعوض الخلل الموجود

في أجهزة الدولة، فعندما يحقق الفساد بعض الفوائد والمصالح، تتضاءل فرص تقديم الرشوة وغيرها من الممارسات غير القانونية لانعدام الحاجة إليها. كما يذهب أنصار نظرية التحديث إلى أن الفساد تبرره عملية العصرنة المكثفة التي تمر بها الدولة والمجتمع. ومن أهم ملامح هذه العصرنة وإفرازاتها، توسع المشاركة السياسية، وخلق مصادر جديدة للثروة والسلطة، وتغير نمط القيادة. وثمة ظروف تشجع على الفساد، لأن وضعية المؤسسات وحجم الموارد المتاحة ونمط القيم التقليدية، قد لا يتماشى ذلك كله ويتكيف مع عملية التحديث الأمر الذي يدفع الأفراد إلى ممارسة أساليب غير قانونية. وينجم عن التحديث كثير من أشكال الاختلال في تركيبة المجتمع وفي نمط القيم، وموجة من العنف والتطرف. ولذا قد يكون الفساد – طبقاً لرؤية أنصار نظرية التحديث – بديلاً ضرورياً للعنف والثورة على الأوضاع السائدة في المجتمع، ولضبط النظام وتجنب الاحتقان في صفوف الطبقة العاملة (ليمام، ٩ / ٢٠١١، ص ٥١).

٤- نظرية التبعية :

على عكس أنصار نظرية التحديث، يذهب أنصار نظرية التبعية إلى أن الفساد لا تبرره عوامل بنائية تكمن في طبيعة البناء الاجتماعي والثقافي للدول النامية، بل يجد تفسيراً له في طبيعة النظام الدولي القائم. والعلاقة بين الدول المتخلفة التابعة والدول الرأسمالية المسيطرة هي علاقة غير متكافئة، وتقوم على الاستغلال وتسخير العالم الثالث لخدمة مصالح العالم الرأسمالي، ومن ثم تعمل النظم المحلية في البلدان النامية على تعزيز تلك العلاقة، بفضل قيام البرجوازية الرأسمالية العالمية برشوة النخب، وسعيها إلى تشجيع قيام برجوازية وطنية، منها منحها الإعانات المالية، أو إشراكها في جزء من الفائض، في مقابل حصولها على الولاء ودعم أواصر التبعية (ليمام، ٩ / ٢٠١١، ص ٥١-٥٢).

٥- تفسير الفساد والثورة في ضوء السياق الاجتماعي والاقتصادي والقانوني:

مع تنامي الاهتمام بظاهرة الفساد، تراجعت الاتجاهات التفسيرية السابقة، حيث ظهرت تفسيرات تتجاوز هذه الاتجاهات وتربط الفساد والثورة بالسياق الاجتماعي والاقتصادي والقانوني الذي يتم فيه الفساد. فالفساد هو نتاج بنائي تفرزه الظروف الاقتصادية الموضوعية، وهو نتاج للعلاقات الإنتاجية الاستغلالية التي تنتج مصالح متناقضة بين الصفوة والجمهور، وقد ظهرت رؤيتان للفساد في هذا الإطار، الرؤية الأولى تنسب الفساد إلى الديكتاتورية، وتؤكد هذه الرؤية على أن الفساد الإداري هو نتاج للفساد السياسي والقانوني، والفساد السياسي والقانوني نتاج للفساد الاقتصادي. وتؤكد هذه الرؤية أن ثمة فساد اقتصادي مرتبط بتناقض العلاقات الإنتاجية لابد أن ينعكس من خلال مؤسساته السياسية والقانونية والتي تحمل نفس طابع الفساد، وتنظيمات إدارية تحقق وظائف وغايات الفساد الاقتصادي والسياسي والقانوني. لذا فالثورة على الفساد نتيجة تخلقها أوضاع سياسية واقتصادية وقانونية واجتماعية وثقافية، ومن ثم فإن دراسة العلاقة بين الفساد والثورة تتطلب دراسة طبيعة المصالح التي يمثلها النظام السياسي وشكل النخبة ومصالحها . وفي هذا الصدد يجب ألا ينظر إلى الفساد على أنه مجرد خروج على القواعد القانونية السائدة في المجتمع، لأن هذا النظام القانوني نفسه يمكن أن يكون ذا طابع فاسد، أي أنه يسمح بممارسات تقنين الفساد، لأن هذه القواعد من صنع الطبقة المسيطرة (أنور، ٢٠٠١، ص ١٣٨ – ١٤١).

أما الرؤية الثانية تنسب الفساد إلى علاقات التبعية والأنشطة الطفيلية السائدة في نظام رأسمالي تابع يرتبط بالسوق الرأسمالية العالمية، وترى الفساد جزء أصيل من

الحضارة الغربية المعاصرة ومن اقتصاد السوق والليبرالية الاقتصادية وغيرها من الشعارات، فالنظام الغربي الذي تسير على خطاه الدول النامية الآن، يحقق درجة أعلى من الفساد في هذه الدول، حيث الأوضاع المتردية والقروض والمنح والنشاط الاقتصادي الموجه إلى الخارج وإلى مصالح الغرب، فهذه العوامل تجعل السوق الحرة في دول العالم الثالث سوقاً بلا ضوابط. وفي هذا الإطار يمكن تفسير العلاقة بين ظاهرة الفساد والثورة على الأوضاع في المجتمع، من خلال دراسة العلاقة بين فساد القطاع الخاص وفساد النخبة الحاكمة في الدولة وأثر ذلك على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، فالنخبة الحاكمة تتحكم في القوانين والإجراءات التي تمنح للقطاع الخاص مثل التراخيص وتفرض الضرائب والرسوم الجمركية وتنظيم الأسعار وغيرها من التسهيلات، بينما يمتلك القطاع الخاص المال ويستطيع شراء القرارات الوزارية والحكومية بل وشراء القوانين أحياناً. وقد يترتب على ذلك زيادة ميل القطاع الخاص للاستثمار في الأنشطة الطفيلية ذات الكسب السريع والمرتفع – يعتبر القطاع الخاص في مصر أفضل مثال على ذلك – ويترتب على ذلك غياب العدالة الاجتماعية في المجتمع وزيادة معدلات الفقر والبطالة وغيرها من المؤشرات السلبية. (أنور، ٢٠٠١، ص ١٤١).

٦- الفساد والثورة في ضوء نظرية الحرمان النسبي :

يعد كتاب " تيد جور Ted Gure لماذا يثور الناس ؟ " من أهم المحاولات التي تسعى لبحث العلاقة المشتركة – منها العلاقة بين الفساد والثورة – التي يمكن أن تؤدي لقيام الثورة أياً كانت الظروف المحيطة بها في ضوء نظرية الحرمان النسبي " حيث يذهب تيد جور في هذا الكتاب إلى أن الثورة هي نتاج تلاقح بين الحرمان وتدهور شرعية النظام السياسي – بسبب الفساد السياسي والاقتصادي – ونمو الأفكار الثورية على أي نحو كانت " فكلما ازدادت رقعة الحرمان في المجتمع – والذي يرجع لتفشي ظاهرة الفساد وما يترتب على ذلك من آثار يأتي في مقدمتها فشل سياسات التنمية في إشباع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع – وكلما تقلصت شرعية النظام، وكلما نمت الأفكار الثورية، كلما كانت قدرة الناس على الثورة والتمرد كبيرة وتحقيق التغيير السياسي (زايد، ٢٠١١، ص ٢١، وانظر في ذلك أيضاً : Gurr (ed.) , 1989 , pp. 11 – 22 , Woods & Grant , 2002 , pp. 66 – 70).

ويقصد بالحرمان النسبى كما يشير " تيد جور " الحالة التي يحرم فيها شخص أو جماعة من أمور يعتقدون أنهم أحق بها، في حين أن شخصاً آخر أو مجموعة أخرى تمتلك هذه الأمور (حرمل، ٢٠١٣، ثورات الربيع العربى.. رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات، الواقع وسيناريوهات المستقبل. http://www.ahewar.org/debat/show.art..)

ولكن الحرمان لا يتشكل على أسس مادية فحسب، بل يمتد إلى صور من الحرمان الاجتماعي والسياسي والنفسي، بمعنى أنه عملية سلب للوجود الاجتماعي للأفراد (زايد، ٢٠١١، ص ٢٢) . ويعد ذلك من أهم المؤشرات على إخفاق سياسات التنمية في تحقيق تنمية حقيقية.

وتقوم نظرية الحرمان على فرضين رئيسيين : أولهما فرض الشعور بالحرمان نظراً لوجود حاجات لم يتم إشباعها حسب ما هو متوقع، وثانيهما : فرض اهتزاز بناء القوة في المجتمع. إذاً، فالحرمان هو نسبى بين طرفين يمكن استشعاره عبر آليتين هما

التوقعات والإمكانيات. فعادة ما تمر المجتمعات بمراحل ترتفع فيها مستويات التوقعات بعد أي تغيير اجتماعي كالثورات. كما يمكن أن تنخفض التطلعات بعد المرور بكارثة في نفس الوقت، فإن كل مجتمع لديه إمكانيات لتحقيق تلك التوقعات، وهى تتفاوت بناء على عوامل كثيرة من مرحلة إلى أخرى. وطبقاً لهذه النظرية، فما دام مستوى الإمكانيات المتاحة للأفراد والجماعات يسمح لهم بتحقيق التطلعات المناسبة، فإن مستوى الإحساس بالحرمان يكون منخفضاً، بدرجة لا يتوقع معها حدوث صراعات داخل المجتمع ولكن عندما تتزايد الهوة بين الأمرين تتزايد الصراعات (حرمل، ٢٠١٣، ثورات الربيع العربي.. رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات، الواقع وسيناريوهات المستقبل، http://www.ahewar.org/debat/show.art).

تعقيب :

وبتطبيق ذلك على الدراسة الحالية، يرى الباحثان أن مدخل نظرية الحرمان النسبي، ومدخل تفسير الفساد والثورة في ضوء السياق الاجتماعي والاقتصادي والقانوني الذي يتم فيه الفساد هما أكثر الرؤى النظرية ملائمة ومناسبة لدراسة العلاقة بين ظاهرة الفساد والثورة، بوصف ظاهرة الفساد ظاهرة مركبة ومعقدة وذات أبعاد اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية وإدارية، لا يمكن تفسيرها بعيداً عن السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي والقانوني السائد في المجتمع، وبمعزل عن الظواهر الاجتماعية الأخرى نظراً لتداخلها وتشابكها مع غيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى. فالفساد في مصر يعتبر ظاهرة مجتمعية مركبة، وذات نتاج مجتمعي تفرزه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية الموضوعية في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع المصري. فلقد وجد الفساد في مراحل تاريخية سابقة منها عصر خلفاء محمد على، واستمر وتزايد في المراحل اللاحقة وحتى الآن، وذلك لأن المجتمع المصري في المراحل التاريخية المختلفة وحتى الآن يقوم على علاقات إنتاجية استغلالية تنتج مصالح متناقضة بين الموظفين العموميين وبين الجماهير المتعاملة مع المؤسسات الحكومية. وفضلاً عن ذلك ثمة ظروف وعوامل موضوعية تسهم في زيادة وتنوع صور وموضوعات الفساد كالاستعمار، والبرجوازية غير المنتجة، وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والقانوني السائد وهوية حائزي السلطة ومصالحهم في كل مرحلة تاريخية للمجتمع المصري.

وفي هذا الصدد نجد أن ثورات الربيع العربي بصفة عامة وثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو بصفة خاصة، جاءت نتيجة لمجموعة من العوامل من أهمها سلب النظم الحاكمة للوجود الاجتماعي لأغلبية أفراد المجتمعات العربية من خلال نشر صور الحرمان الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي بدرجة غير مسبوقة بسبب تفشى صور الفساد بكافة أشكاله – لاسيما السياسي والاقتصادي –. وفي المجتمع المصري تحديداً فقد ترتب على انتشار صور الفساد في ظل حكم مبارك – وأيضا محمد مرسي – فشل سياسات التنمية في إشباع الاحتياجات الأساسية للشعب المصري أو في تحقيق تنمية حقيقية وعدالة اجتماعية. كما انتشرت صور الفساد السياسي "الاستبداد السياسي"، وغياب الحريات العامة، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان.

وقد أدي تزايد سلب نظام مبارك للوجود الاجتماعي لأغلبية أفراد المجتمع المصري إلى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والتي ساهم الشباب المصري بدور كبير فيها من خلال الدعوة للتظاهر وحشد وتعبئة الرأي العام بواسطة شبكات التواصل الاجتماعي الالكترونية.

ب- الدراسات السابقة :

أجريت العديد من الدراسات الأجنبية والعربية حول ظاهرة الفساد وثورات الربيع العربي بعضها ذو طابع تنظيري، وبعضها ذو طابع ميداني تطبيقي. وقد تم تصنيف الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث الراهن في ضوء المتغيرات الأساسية للبحث إلى أربع محاور رئيسة هى: الدراسات التي تناولت أسباب وآثار ظاهرة الفساد، والدراسات التي تناولت الأبعاد السوسيولوجية لظاهرة الفساد، والدراسات التي تناولت أسباب ثورات الربيع العربي، والدراسات التي تناولت العلاقة بين ظاهرة الفساد وثورات الربيع العربي.

١- الدراسات التي تناولت أسباب وآثار ظاهرة الفساد :

من الدراسات التي تعبر عن هذا المحور دراسة " Vito Tanzi " (١٩٩٨)، الفساد في جميع أنحاء العالم : الأسباب، العواقب، النطاق، والعلاج: حيث هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة الفساد من حيث الأسباب والعواقب والنطاق وكيفية مكافحة هذه الظاهرة. وأشارت هذه الدراسة إلى أن الفساد ظاهرة عالمية منتشرة في معظم المجتمعات، ولكن بدرجات متفاوتة، وذلك لاختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من دولة لأخرى. ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن الفساد يعد من أهم معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعد الفساد التحدي الأكبر لعملية النمو الاقتصادي. كما أكدت نتائج الدراسة أن عملية مكافحة الفساد لا يمكن أن تكون مستقلة عن إصلاح الدولة، وإذا لم يتم إجراء إصلاحات معينة- أي تبنى إستراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد – فمن المرجح أن يظل الفساد مشكلة بغض النظر عن العمل الذي يهدف مباشرة إلى الحد منه (Tanzi , May 1998).

وأيضاً دراسة فيرنيوزك فوسكنيان (٢٠٠٠) Frunzik Voskanyan، دراسة آثار الفساد على التنمية الاقتصادية والسياسية في أرمينيا، حيث هدفت إلى دراسة الأسباب والعوامل التي تؤدى إلى نشأة ظاهرة الفساد، والآثار المترتبة على هذه الظاهرة على التنمية الاقتصادية والسياسية في أرمينيا والأمم المختلفة. واستعانت الدراسة بطريقة تحليل المضمون، وأسلوب التحليل التاريخي – المقارن، واعتمدت في جمع البيانات على أداة المقابلة من خلال المقابلات الشخصية مع بعض الموظفين العموميين السابقين والحاليين في القطاع المالي والحكومات المحلية وأصحاب المشاريع الخاصة، بالإضافة إلى تحليل مضمون بعض الصحف. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تفشى ظاهرة الفساد في المجتمع له آثار ضارة جداً في التنمية الاقتصادية والسياسية في المجتمع، فعلى صعيد التنمية الاقتصادية يؤدى انتشار الفساد إلى التقليل من كفاءة تخصيص الموارد العامة للدولة، ويزيد من عجز الموازنة، ويحد من إيرادات الموازنة العامة للدولة. أما على صعيد التنمية السياسية فانتشار الفساد في المجتمع يقوض الشرعية السياسية للحكومة ويعيق التطور الديمقراطي (Voskanyan ,November 2000).

وهناك أيضاً دراسة أميرة عمارة (٢٠١٢)، دور التعليم في مكافحة الفساد في الدول النامية : حيث انطلقت الدراسة من محاولة اختبار فرضية أساسية مؤداها " يقلل التعليم من فرص انتشار الفساد "، وذلك من خلال التعرف على طبيعة العلاقة بين التعليم والفساد، وعلى ما إذا كان تأثير التعليم في ظاهرة الفساد تأثيراً سلبياً أم ايجابياً. وقد خلصت الدراسة إلى أن لزيادة التعليم دوراً مهما في مكافحة الفساد والحد من انتشاره

وخاصة في الدول النامية، فكلما ارتفع مستوى التعليم ازداد وعى المواطن وبالتالي انخفضت فرص انتشار الفساد، وهذا يبرز دور التعليم وما يتضمنه من برامج تهدف إلى محاربة الفساد. فهذه البرامج لا تهدف فقط إلى زيادة قدرة الأفراد على محاربة الفساد، وإنما تهدف أيضا إلى عدم انخراط الأفراد أنفسهم في ممارسات الفساد (عمارة، شتاء – ربيع ٢٠١٢).

وفي نفس الإطار تأتي دراسة سليمان عبد المنعم (٢٠١٦)، قراءة في ملف الفساد: " السوس " الذي ينخر في مؤسساتنا : حيث هدفت الدراسة إلى إجراء تشخيص تكاملي لظاهرة الفساد، والبحث عن عناصر جديدة في استراتيجية مكافحة الفساد. وأشارت الدراسة إلى أن التشخيص التكاملي لظاهرة الفساد يقود إلى رصد مجموعة من الدلالات القانونية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. فعلى مستوى الدلالات القانونية تقدم تشخيصاً أولياً وضرورياً من زاويتين، أولهما أن الفساد يندرج ضمن فئة ما عرف بجرائم الكتمان، وثانيهما أن القانون نفسه " وهنا مبعث المفارقة الكبرى " قد يعتبر أحياناً أحد العوامل المقننة للفساد على نحو ما، بقدر ما يمثل أحد أدوات مكافحته. وعلى مستوى الدلالات السياسية تكشف بدورها عن مستوى تشخيص آخر لخطورة الفساد، فالفساد برغم كونه يمثل جريمة تلحق الدولة نفسها ببالغ الضرر، إلا أنه لا يمكن فصله عن تدنى أو غياب قيم الديمقراطية، والشفافية، والنزاهة، والمساءلة، وكلها قيم أساسية لضمان دولة القانون. أما على مستوى الدلالات الاجتماعية، تقدم تشخيصاً مقلقاً للفساد لاسيما في الدول الأقل نمواً أو الأكثر فقراً، فالعوائد الكبيرة للفساد تكشف عن حراك اجتماعي مصطنع تقوده طبقة طفيلية ضئيلة على حساب طبقة وسطى واسعة، يتراجع دورها وينكمش، وبالضرورة على حساب الطبقات الفقيرة في المجتمع. ويزداد هذا الوضع سوءاً بفعل ظاهرة غسل الأموال المتحصلة عن نشاط الفساد وإعادة تدويرها ليتم ضخها من جديد في صورة أموال مشروعة في ظاهرها. وقد خلصت الدراسة إلى أن أي إستراتيجية قانونية لمكافحة الفساد لن تستطيع وحدها مكافحة الفساد بدون اضطلاع الدولة والمجتمع معاً بأدوار أخرى سياسية وثقافية وتربوية واجتماعية وإعلامية (عبد المنعم، أبريل ٢٠١٦).

٢- الدراسات التي تناولت الأبعاد السوسيولوجية لظاهرة الفساد:

من الدراسات التي تعبر عن هذا المحور دراسة المرسى السيد حجازي (٢٠٠١)، التكاليف الاجتماعية للفساد: حيث هدفت الدراسة إلى اختبار الفرضية التالية " للفساد تكلفة اجتماعية مهمة تتمثل في انخفاض معدلات الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية، مما يؤدى إلى تخفيض معدلات التنمية الاقتصادية والعدالة التوزيعية للدخل القومي". وقد خلصت الدراسة إلى أن للفساد تكلفة اجتماعية مهمة، فالفساد يؤثر سلباً في معدلات التنمية الاقتصادية، وفي العدالة التوزيعية للدخل القومي، نتيجة تأثيره السلبي في كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن مسئولية الفساد في المجتمع تتحملها عدة أطراف، أولها: المواطنون الذين يطلبون الممارسات الفاسدة ليحصلوا على منافع خاصة، وكذلك المسئولون العموميون الذين يعرضون خدماتهم بمقابل، والسلطة السياسية التي لا تمارس دورها الرقابي بفاعلية ولا تسمح لوسائل الإعلام بحرية كشف الممارسات الفاسدة، والعلاقات الاجتماعية المعيبة التي تسمح بالتجاوزات الفاسدة لذوى القربى والأصدقاء (حجازي، ٢٠٠١/٤).

وهناك أيضاً دراسة مهيای ميتاسكى، دان كونستنتين دانيو ليتيو (٢٠١٠) Mihai Mutascu & Dan Constantin Danuletiu الفساد والرعاية الاجتماعية في ٢٧ دولة " دول الاتحاد الأوروبي " : حيث هدفت الدراسة إلى دراسة آثار الفساد في

الرعاية الاجتماعية " الرفاهية الاجتماعية " في (٢٧) دولة من دول الاتحاد الأوربي. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الفساد ظاهرة معقدة وذات أبعاد ثقافية واجتماعية ونفسية واقتصادية وإدارية وسياسية. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن للفساد أثراً سلبياً كبير في الرعاية الاجتماعية "رفاهة الإنسان " – التي تقاس بواسطة مؤشرات التنمية البشرية – من خلال تقليل كفاءة تخصيص الموارد العامة للدولة وتعزيز أوضاع عدم المساواة في الرعاية الاجتماعية " الرفاهية الاجتماعية"، ومن ثم ينظر لسياسات مكافحة الفساد باعتبارها إجراءات لزيادة رفاهة الأفراد (Mutascu & Danuletiu , 2010).

وكذلك هناك دراسة محمد ياسر الخواجة (٢٠١٢)، ظاهرة الفساد الإداري كما تعكسه الصحافة الإقليمية، تحليل مضمون لبعض الصحف الإقليمية بمحافظة الغربية : هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مضمون بعض الصحف الإقليمية بمحافظة الغربية من أجل كشف مظاهر الفساد الإداري وأشكاله في الإدارة المحلية، وتحديد نوعية الاهتمام به عن طريق إبراز كافة المعالجات الصحفية لظاهرة الفساد الإداري وأشكاله في الإدارة المحلية وتحديد نوعية الاهتمام به، على أساس الدور المهم الذي تلعبه الصحافة الإقليمية في الكشف عن ماهية الفساد، وصوره المتعددة، ومشاكله المتباينة، وخلق وعى جماهيري ضده، بالإضافة إلى استطلاع آراء بعض القيادات التنفيذية والشعبية في الوعى بأسباب ظاهرة الفساد الإداري والآثار الناجمة عنه وطرق مكافحته أو التقليل من حدته. وقامت الدراسة بتحليل مضمون بعض الصحف الإقليمية بمحافظة الغربية وهى جريدتي وفد الدلتا وصوت الغربية. كما طبقت الدراسة أداة المقابلة المتعمقة مع عينة محدودة من بعض القيادات الشعبية والتنفيذية في الإدارة المحلية بمحافظة الغربية. وأشارت نتائج الدراسة إلى هناك مجموعة من الأسباب والعوامل تؤدى لحدوث ظاهرة الفساد الإداري يأتي في مقدمتها ضعف الأجور والمرتبات للعاملين بالدولة، وضعف الرقابة الإدارية والشعبية وبطء الإجراءات الإدارية وتعقدها. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك آثاراً سلبية لظاهرة الفساد الإداري يأتي في مقدمتها تفشى السلبية واللامبالاة، وضعف الشعور بالانتماء والولاء وإعاقة عملية التنمية وتبديد الموارد المتاحة للدولة (الخواجة، يناير ٢٠١٢).

وفي نفس الإطار تأتي دراسة أحمد زايد (٢٠١٣)، الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم، دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأطر الثقافية الحاكمة لأفعال المصريين واختياراتهم بين النزاهة والشفافية من جهة مقابل الفساد من جهة أخرى في ميادين الحياة المختلفة. واعتمدت الدراسة على حزمة متنوعة من البيانات، تمثلت في بيانات كمية، من خلال مسح ميداني استهدف التعرف على خريطة القيم الاجتماعية بما فيها قيم وسلوكيات النزاهة والشفافية والفساد لدى المصريين ومدى انتشارها، وبيانات أخرى كيفية من خلال إجراء مقابلات متعمقة وحلقات مناقشة جماعية ودراسات حالة لبعض مفردات العينة بهدف التعرف على آليات عمل هذه القيم وتعميق فهم كيفية تجسيدها في مواقف مختلفة. وقد استعانت الدراسة بأداتين لجمع البيانات الأداة الأولى دليل الخبراء بهدف استطلاع رأى الخبراء والمتخصصين لرؤيتهم للقيم الحاكمة لكل من الفساد والشفافية والنزاهة، وقد بلغ عدد الخبراء (٢٨) خبيراً من المتخصصين في علوم الاجتماع والنفس والإعلام والسياسة والإدارة. أما الأداة الأخرى فقد تمثلت في استمارة الاستبيان. وتم جمع البيانات بواسطة

استمارة الاستبيان من عينة احتمالية ممثلة للجمهور العام على مستوى الجمهورية، بلغ قوامها (٢٠٠٠) مفردة ممن لا تقل أعمارهم عن (١٨) سنة. وقد خلصت الدراسة إلى أن المصالح الحكومية ذات الطابع الخدمي تحتل المرتبة الأولى ضمن رؤية المصريين لأكثر المؤسسات فساداً في المجتمع بنسبة (٤٨.٤%)، ويليها مؤسسات قطاعي الصحة والتعليم بنسب متقاربة بين (٢٠.٥%)، (٢٠.٣%) على التوالي، ثم وزارة الإعلام بنسبة (١٩.٤%)، ووزارة الداخلية بنسبة (١٧.٥%)، وأخيراً المحليات بنسبة (١٥.٥%). كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن مظاهر الفساد في المجتمع المصري كما عبر عنها مجتمع الدراسة تتجلى في الرشوة التي احتلت مكان الصدارة لمظاهر الفساد بنسبة (٧٠.٦%) ثم المحسوبية في المرتبة الثانية بنسبة (٤٦.٢%) (زايد، ٢٠١٣).

٣- الدراسات التي تناولت أسباب ثورات الربيع العربي:

من الدراسات التي تعبر عن هذا المحور الدراسة التي قام بها أحمد زايد في أبريل ٢٠١١، أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى حيث هدفت الدراسة إلى تقديم تفسير لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وذلك بتأسيس فرضية تربط بين وهن الدولة المصرية أو ضعفها في إدارة موارد المجتمع، ونمو الحرمان وتعدد مصادره، ونمو الأفكار الثورية وتعدد مصادرها أيضاً. وأشارت الدراسة إلى أن حكومات نظام مبارك لم يكن لديها رؤية سياسية واضحة، غير الرؤية الجزئية التي تشتق من خطابات الرئيس وتوجيهاته، وأنه رغم غياب الرؤية السياسية الطموحة والخلاقة والحافزة على التقدم الحقيقي، فإن هذه الرؤية المجتزئة، كان يمكن أن تحقق إنجازات هامة لولا إدارتها الرديئة. ونتج عن ذلك تعدد مظاهر الحرمان في المجتمع المصري، ومن أهمها الحرمان الاقتصادي، العدل، الحرية، الكبرياء، الوطنية. فعلى مستوى الحرمان الاقتصادي – على سبيل المثال – وصل الأمر بقطاعات كبيرة من أبناء الطبقة الدنيا من فقراء الحضر وعمال الزراعة في الريف إلى درجة الفقر المدقع، بحيث تزايد معدل الفقر في مصر باطراد عاماً بعد عام حتى تجاوز حد (٢٠%) من السكان. كما أشارت الدراسة إلى أن هناك شرائح من الطبقة الوسطى تميزت بعدم الاستكانة والأفكار الثورية بفضل مساعدة العديد من العوامل من أهمها الصحف المستقلة، والبرامج الحوارية في الفضائيات المصرية والعربية، وحركة حقوق الإنسان، والمدونات السياسية، وحركات الاحتجاج الواقعية والسيبرية، وشكلت هذه الشرائح أركيولوجيا ثورية لتسجل في الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى ١١ فبراير ٢٠١١ ملحمة ثورة ٢٥ يناير(زايد، ٢٠١١).

وكذلك دراسة دينا شحاتة، مريم وحيد (أبريل ٢٠١١)، محركات التغيير في العالم العربي : هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم الدوافع المحركة للقوى السياسية والاجتماعية المختلفة لثورات الربيع العربي، وأهم القوى التي شاركت في الاحتجاجات – مع الأخذ في الاعتبار أن تلك الثورات كانت ثورات شعبية وأن كافة طوائف الشعب شاركت فيها –، وذلك من خلال دراسة حالة تونس، وليبيا، واليمن، والبحرين. وأشارت الدراسة إلى إسهام عدة عوامل في ظهور الانتفاضات والثورات الشعبية في العالم العربي، على رأسها الإقصاء والتمييز الذي تعانى منه فئة الشباب " الفئة العمرية بين ١٥ و ٢٩ سنة "، على الرغم من أنهم يمثلون ثلث سكان العالم العربي، مما جعلهم ساخطين على الأوضاع الراهنة، والخلل في منظومة توزيع الثروة، حيث تستأثر نخب ضيقة ذات ارتباط بالسلطة بمقومات الثروة، بينما همشت قطاعات واسعة من المجتمعات العربية. وقد تزايدت تلك الظاهرة في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، مع التوجه لتبنى آليات السوق والتجارة الحرة، وتراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

كما تعانى المنطقة العربية من القمع، والاستبداد، وغياب الحقوق والحريات، والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، مع تركيز السلطة في يد نخب ضيقة مرتبطة بالحزب أو الأسرة الحاكمة. كما أشارت الدراسة إلى أن هناك أربع قوى رئيسة شاركت في الانتفاضات والثورات الشعبية التي شاهدتها عدة دول وهى: الحركات الاحتجاجية الشبابية، والأحزاب والقوى السياسية المعارضة، وقوى عمالية ومهنية " مثال على هذه الدول مصر، تونس " وأخيراً قوى ذات أرضية طائفية وقبلية ومناطقية " مثال على هذه الدول ليبيا والبحرين، اليمن" (شحاتة، ووحيد، أبريل ٢٠١١).

وأيضاً دراسة خير الدين حسيب (٢٠١١/٤)، حول الربيع الديمقراطي العربي : الدروس المستفادة : هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الربيع الديمقراطي العربي واستخلاص الدروس المستفادة منه. وأشارت الدراسة الى أن أهم الدروس المستفادة هي :

١- هناك تعميم خاطئ ومبالغ فيه، في إطلاق تعبير " الثورة " على جميع الأحداث التي شاهدتها بعض الدول العربية من انتفاضات واحتجاجات واضطرابات.

٢- ثبت بالتجربة العملية – تجربتي تونس ومصر على سبيل المثال – وخلافاً للقناعات السابقة عكس ذلك لدى الكثيرين، وهو أن التغيير الجذري من الداخل ممكن وبدون الحاجة إلى الخارج، كما حاول البعض تبرير الاستعانة بالخارج للتغيير في العراق مثلاً.

٣- إن إسقاط نظام أسهل كثيراً ونسبياً من بناء نظام جديد، كما تشير إلى ذلك تجربتي مصر وتونس. فالاتفاق بين القوى المعارضة، أفراداً وجماعات، على إسقاط نظام مستبد أسهل كثيراً من الاتفاق على طبيعة النظام الجديد وخريطة الطريق للوصول إليه.

٤- هناك مبالغة في دور وسائل التواصل الاجتماعي في تحقيق هذه الثورات والانتفاضات. صحيح أن هذه الوسائل " من انترنت Facebook، Twitter وغيرها "، ساعدت ابتداءً في إشعال فتيل هذه الأحداث، إلا أن تلك الثورات والانتفاضات ما كانت لتضم هذه الفئات الاجتماعية لولا تراكم الوعي بضرورة الإصلاحات الجذرية والتي ساهمت فيها جهات مختلفة فكرية وسياسية على مدى الأربعين سنة الماضية(حسيب، ٤/ ٢٠١١) .

وهناك أيضاً دراسة مادلين استورك Madeline Stork (٢٠١١)، دور الإعلام الاجتماعي في التعبئة السياسية : دراسة حالة ثورة يناير المصرية : هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور وسائل الإعلام الاجتماعي في التعبئة السياسية من خلال دراسة حالة لثورة ٢٥ يناير المصرية. وقد خلصت الدراسة إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك وتويتر والمدونات لعبت دوراً كبيراً في ثورة ٢٥ يناير، حيث استخدمها شباب الثورة والناشطين سياسياً بوصفها وسائل للتعبئة السياسية من أجل حشد الجماهير للتظاهر ضد نظام مبارك والإطاحة به (Stork , 2011).

كما تناولت دراسة آنيتا بريور Anita Breuer (٢٠١٢)، دور وسائل الإعلام الاجتماعي في تعبئة الاحتجاج السياسي : أدلة من الثورة التونسية : حيث هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور وسائل الإعلام الاجتماعي في تعبئة الاحتجاجات السياسية من خلال القيام بدراسة حالة للثورة التونسية. وقد خلصت الدراسة إلى أن تكنولوجيا الاتصال الحديث، ولاسيما شبكات التواصل الاجتماعي، مثل الفيس بوك، أسهمت بدور كبير في تعبئة الاحتجاجات السياسية في تونس ضد النظام الاستبدادي "

لزين العابدين بن على "، حيث استخدمها الناشطين سياسياً في حشد وتعبئة الجماهير للإطاحة بنظام " بن على، وقد نجحوا في ذلك (Breuer , 2012).

وأيضاً تناولت دراسة سعد الدين إبراهيم (٥/ ٢٠١٢)، عوامل قيام الثورات العربية: حيث ناقشت الدراسة ما حدث من ثورات في الوطن العربي في مقتبل القرن الحادي والعشرين، كظاهرة اجتماعية – تاريخية، يسرى عليها في التفسير، ما يسرى على معظم الثورات التي عرفها العالم في القرون الثلاثة الأخيرة. وأوضحت الدراسة أنها ترفض مقولة الاستثنائية الإسلامية أو العربية أو الشرق الأوسطية، فمثل كل ظاهرة اجتماعية لا يمكن تفسيرها إلا بعوامل من نفس طبيعة الظاهرة أي بعوامل اجتماعية تاريخية. كما رفضت الدراسة مقولة أن تلكؤ مسيرة التنمية الاقتصادية هو السبب الرئيس لانفجارات الربيع العربي. بل إن العكس، هو الصحيح، فالبدان التي شهدت هذه الثورات " تونس، ومصر، وليبيا، والبحرين، وسورية،واليمن"، حققت في السنوات العشر السابقة لثورة مباشرة (٢٠٠٠–٢٠١٠) معدلات نمو غير مسبوقة في العقدين السابقين (١٩٨٠ – ٢٠٠٠). وخلصت الدراسة إلى أن العوامل الحقيقية لهذه الثورات، هي الاستبداد السياسي، وغياب الحريات العامة، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان (إبراهيم، ٥/ ٢٠١٢).

وهناك أيضاً دراسة صالح سليمان عبد العظيم (٢٠١٣)، دور الفيسبوك في اندلاع الثورة المصرية، دراسة سوسيولوجية لموقع " كلنا خالد سعيد " : حيث ناقشت هذه الدراسة دور " الفيسبوك " في ثورة الخامس والعشرين من يناير المصرية، وذلك من خلال التركيز على أحد المواقع المهمة التي ظهرت في ١٠ يونيو ٢٠١٠ وهو موقع " كلنا خالد سعيد ". كما سعت هذه الدراسة إلى تعرف آليات هذا الموقع في المرحلة التي سبقت الثورة المصرية على وجه الخصوص بما يكشف – بدرجة أو بأخرى – عن دور هذه المواقع في التأسيس لقيام الثورة ومن ثم اندلاعها، واستعانت هذه الدراسة بطريقة تحليل المضمون. وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن القول أن " الفيسبوك " وغيره من مواقع التواصل هي السبب في اندلاع ثورات الربيع العربي، بما فيها الثورة المصرية، بقدر ما يمكن القول إن استخدام هذه الوسائط قد ساعد وحفز على التسريع باندلاع هذه الثورات، وأمدها بعناصر قوة جديدة وغير مسبوقة في تاريخ الثورات البشرية (عبد العظيم، ٢٠١٣).

٤– الدراسات التي تناولت العلاقة بين ظاهرة الفساد وثورات الربيع العربي:

من الدراسات التي تعبر عن هذا المحور دراسة حسين محمود حسن (٢٠١١)، دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير : نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة : حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة على تساؤل رئيس هو ما هي الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة الفساد في مصر في الفترة السابقة على ثورة ٢٥ يناير؟ وسؤالان آخران مبنيان على هذا التساؤل هما: ما هي سبل حل هذه المشكلة ؟، وهل حلول المشكلة تختلف على المستويين القريب والبعيد ؟ واستعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي عن طريق تحليل القوانين السارية قبل ثورة ٢٥ يناير والمعنية بمنع ومكافحة الفساد والبحث عن الثغرات والفجوات التي أدت إلى انتشار ظاهرة الفساد في مصر، بالإضافة إلى الاعتماد على دراسات ومسوح تمت حول إدراك ظاهرة الفساد ومدى التعرض فعليا للفساد قام بها مركز العقد الاجتماعي ومؤسسات أخرى في الفترة السابقة على الثورة. وقد خلصت الدراسة إلى أن أسباب انتشار الفساد في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير متعددة من أهمها الأسباب المتعلقة بكل من الإدارة العامة، والمالية العامة،

والإطار القانوني، والإطار المؤسسي، والعلاقات الهيكلية بين سلطات الدولة، والثقافة المجتمعية (حسن، ٢٠١١).

وأيضاً دراسة عبد الخالق فاروق (٢٠١١)، اقتصاديات الفساد في مصر، كيف جرى إفساد مصر والمصريين (١٩٧٤ – ٢٠١٠) : هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على اقتصاديات الفساد في مصر وكيف جرى إفساد مصر والمصريين خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٤ وحتى عام ٢٠١٠ ؟. وقد خلصت الدراسة إلى أن ظواهر الفساد لم تعد قاصرة على تلك الممارسات التقليدية من تعاطي الرشوة أو جرائم الاختلاس والتموين وغيرها، بل إنها امتدت لتطول الأعصاب الحساسة في المجتمع المصري ووجدان أفراده وجماعاته دون استثناء تقريباً. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن سياسات الانفتاح الاقتصادي في عهد الرئيس الأسبق محمد أنور السادات، وسياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في عهد الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك أسهمت في انتشار ظواهر الفساد في المجتمع المصري. وأن الفساد في عهد الرئيس الأسبق مبارك انتشر بصورة لم يسبق لها مثيل حيث اختلط المال الحرام بالسلطة وقراراتها، ولم يكتف بذلك نظام مبارك بل إنه وعبر سياسات معينة – الإصلاح الاقتصادي والخصخصة – وقرارات جمهورية محددة نجح في إفساد أفراد وجماعات، ليتحول الأمر رويداً رويداً وخلال ربع قرن من حكمه إلى إفساد المجتمع بأكمله (فاروق، ٢٠١١).

وكذلك دراسة أحمد السيد النجار (٢٠١٢)، الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك، حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون : وقد ركزت هذه الدراسة على مظاهر الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك، من خلال محاولة الكشف عن حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون خلال فترة حكم الرئيس السابق محمد حسنى مبارك. وقد خلصت الدراسة إلى أنه ربما لم تشهد مصر في تاريخها الحديث فساداً هائلاً كالذي شهدته تحت حكم حسنى مبارك، وأنه ليس مجرد فساد موجود أو حتى منتشر في نظام اقتصادي يفتقد للشفافية في بلد محكوم بنظام ديكتاتوري بوليسي، وإنما توجد آليات معقدة تجعل من النظام الاقتصادي نظاماً للفساد سواء بسبب نظام الرواتب والأجور الذي لا يحفز الإنتاج والإبداع وإنما يحفز الفساد بكافة صوره، أو بسبب السلطات المطلقة التي يتمتع بها رؤساء مجالس الإدارة في المؤسسات والهيئات الاقتصادية العامة والتي تجعلهم يرتكبون تجاوزات مروعة بتعليمات شفوية، أو بسبب الاستغلال البشع للنفوذ السياسي في تحقيق أرباح اقتصادية على حساب الدولة والمال العام والذي أصبح عرفاً سائداً، أو بسبب اختراق القانون وسحقه من قبل القيادات السياسية في ظل ازدواج السيطرة على السلطة والثروة (النجار، ٢٠١٢).

وأيضاً دراسة أحمد أبو دية " باحث رئيسي " (٢٠١٤)، الفساد السياسي في العالم العربي، حالة دراسية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص ظاهرة الفساد السياسي في العالم العربي من خلال تحديد أشكاله والتحديات والفجوات السياساتية والمؤسساتية والقانونية ضمن عينة دراسية من ست دول (فلسطين، المغرب، اليمن، مصر، تونس، لبنان) وبلورة توصيات تمهد إلى تخطيط وتنفيذ مجموعة من تدخلات الضغط الممكنة على كافة الجهات ذات العلاقة في العالم العربي للحد من الفساد السياسي. وقد استندت الدراسة إلى منهجية تقوم على فحص واقع كل قطر، والتي تحدد أبرز مظاهر الفساد السياسي وأسبابه في المفاصل الرئيسية وفي الممارسة للأنظمة السياسية القائمة في هذه

الدول. وقد خلصت الدراسة إلى أن الفساد السياسي يشكل تهديداً للديمقراطية وحكم القانون في البلدان النامية التي تمر في مرحلة انتقالية كالحالة العربية، إضافة إلى العديد من النتائج المدمرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما أسهم في تفجر الحركات الاحتجاجية والانتفاضات الشعبية في العديد من الدول العربية مع نهاية العام ٢٠١٠ – ثورات الربيع العربي –، والتي استهدفت تحدى النظام التسلطي الفاسد، لإطلاق الحريات العامة، والمحافظة على حقوق الإنسان العربي وكرامته، ومكافحة الفساد واسترداد الأموال والممتلكات المنهوبة (أبو دية، يونيو ٢٠١٤).

وكذلك دراسة دينا طلعت السيد Dina Talaat Badr Elsayed (٢٠١٦)، أسباب الفساد في بلدان الربيع العربي، منظور مقارن بين الدول، حيث هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على تساؤل رئيس هو ما أسباب الفساد في دول الربيع العربي ؟، من خلال دراسة حالة لخمس دول هي تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا، واليمن، واستعانت الدراسة بالمنهج المقارن. وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم أسباب انتشار الفساد في دول الربيع العربي يتمثل في أن اقتصادات تلك الدول تعاني من ارتفاع معدلات البطالة والحواجز التجارية التي تعوق أي شكل من أشكال الانفتاح والمنافسة، وغياب سيادة القانون، وقمع الأنظمة للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين فيها، وعدم وجود دور للجهات الفاعلة في المجتمع المدني في صياغة السياسات التنموية مما يعطي مساحة لزيادة الفساد (Elsayed , 2016).

ومن خلال العرض السابق للدراسات السابقة ذات الصلة بمشكلة البحث يمكن استخلاص عدد من القضايا التي تشكل منطلقاً للدراسة الحالية من أهمها إن الفساد ظاهرة عالمية منتشرة في معظم المجتمعات، ولكن بدرجات متفاوتة، وذلك لاختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من دولة لأخرى. كما يعد الفساد من أهم معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعد الفساد التحدي الأكبر لعملية النمو الاقتصادي.

كما أسهم الفساد – لاسيما السياسي والاقتصادي – في تفجر الحركات الاحتجاجية والانتفاضات الشعبية في العديد من الدول العربية مع نهاية العام ٢٠١٠ – ثورات الربيع العربي–، والتي استهدفت تحدى النظام التسلطي الفاسد من أجل إطلاق الحريات العامة، والمحافظة على حقوق الإنسان العربي وكرامته، ومكافحة الفساد واسترداد الأموال والممتلكات المنهوبة.

كذلك يلاحظ انتشار ثقافة الفساد في كل جوانب الحياة الاجتماعية في معظم الدول النامية بشكل عام وفي المجتمع المصري بشكل خاص، حيث أصبحت هذه الثقافة طريق حياة لكثير من المواطنين الذين يجبرون على المشاركة في هذا النمط المعيشي، خاصة إن الفساد أصبح هو الطريق الرئيسي إلى السلطة والثروة. كما يساهم الفقراء والأثرياء في ثقافة الفساد لأنه يكاد يكون من المستحيل الحصول على أي خدمة دون المشاركة في الممارسات الفاسدة

)Arunodhaya,2017,pp.1-2.,also: Heath , Lindsay and Nan Dirk de Graaf, 2016, pp. 51-79, (

خامساً : منهجية البحث :

أ- المنهج المستخدم :

استعان البحث بالأساليب المنهجية التالية:

١- أسلوب إعادة التحليل والتركيب :

استعانت الدراسة بأسلوب إعادة التحليل والتركيب والذي يقوم على تفكيك وإعادة تركيب نتائج البحوث السابقة والدراسات التي تتوفر في التراث وذات الصلة بالموضوع، بهدف استخلاص مجموعة نتائج تفيد في بلورة عدد من القضايا والموضوعات التي تعد جديرة بالبحث في المستقبل، وتساعد في نفس الوقت على طرح مجموعة من التوصيات والمقترحات التي قد تجد طريقها للتطبيق على أرض الواقع، أو التي قد تعين متخذ القرار وصانع السياسة على توسيع نطاق رؤيته لمشكلات حياتنا اليومية، وزيادة خياراته أثناء محاولته إدارة أزماتها (جلبي، وخميس، العولمة والحياة اليومية، ٢٠٠٩، ص ص ٩٣- ٩٤).

وفي إطار استخدام هذا الأسلوب المنهجي تم الاستعانة بنتائج بعض البحوث والدراسات السابقة، وبعض التقارير الدولية والمحلية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية (البيانات الجاهزة)، للخروج من هذه المادة العلمية بمؤشرات تساعد في التحقق من الفرضيات التي انطلق منها البحث.

٢- الأسلوب الوصفي التحليلي:

استعانت الدراسة بالأسلوب الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل رؤية عينة من أساتذة وخبراء علوم الاجتماع والاقتصاد والإعلام وإدارة الأعمال حول العوامل والمتغيرات الأساسية للدراسة. وفي إطار استخدام هذا الأسلوب المنهجي تم القيام بمقابلات متعمقة مع الأساتذة والخبراء من أجل جمع أكبر قدر من البيانات عن العوامل والمتغيرات المرتبطة بظاهرة الفساد وعلاقتها بثورات الربيع العربي.

ب- أدوات الدراسة :

اعتمدت الدراسة في بياناتها على مصدرين أساسيين هما:

١- البيانات الجاهزة :

وهى عبارة عن مصادر ثانوية تمثلت في الآتي :

- نتائج بعض الدراسات والبحوث السابقة.
- بعض التقارير الدولية والمحلية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والفساد وهى :
- تقارير آفاق الاقتصاد العالمي السنوية التي يصدرها صندوق النقد الدولي.
- تقارير التنمية الشاملة في مصر التي يصدرها مركز بحوث ودراسات الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.
- تقارير التنمية البشرية السنوية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تقارير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم التي تصدرها هيئة الأمم المتحدة.
- تقارير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية السنوية التي يصدرها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام.
- الكتاب الإحصائي السنوي الذي يصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- تقارير منظمة الشفافية العالمية الخاصة بمؤشر مدركات الفساد بالنسبة لدول العالم.

وقد كان الغرض من استخدام البيانات الجاهزة هو الخروج بمؤشرات تساعد في التحقق من الفرضيات التي انطلق منها البحث.

٢- دليل المقابلة :

تم تطبيق دليل المقابلة على عينة من أساتذة وخبراء علوم الاجتماع والاقتصاد والإعلام وإدارة الأعمال، لمعرفة رؤيتهم حول قضايا الدراسة في ظل ما يمتلكونه من مهارة وخبرة وكفاءة عالية بموضوع البحث. وقد كان الغرض من تطبيق دليل المقابلة هو المزاوجة بين التحليل الكمي الذي تقدمه البيانات الجاهزة، وبين التحليل الكيفي الذي تقدمه المقابلات مع أفراد العينة. ويأتي ذلك في إطار مبدأ التعدد المنهجي ومحاولة التوصل إلى نتائج ذات مصداقية أعلى، خاصة وأن المنهج الكمي لا يصلح أن يكون منهجاً متكاملاً في فهم الواقع وتفسيره بسبب عدم استيعابه لكل الحقائق الاجتماعية (انظر : امزيان، ١٩٨١، ص ص٧٧-٧٨).

ج – مجالات الدراسة :

١- المجال المكاني :

تمثل المجال المكاني في هذه الدراسة في مصر بوصفها إطاراً مكانياً بنطاقه الأوسع، وفي نطاقه الأضيق تمثل في اختيار عدد من المحافظات المختلفة التي ينتمي إليها عينة من خبراء علوم الاجتماع والاقتصاد والإعلام وإدارة الأعمال بكليتي الآداب والتجارة بجامعات المنوفية، كفر الشيخ، المنيا، وعين شمس، وهى تمثل محافظات المنوفية، كفر الشيخ، المنيا، القاهرة بما تضمه هذه الجامعات من تنوع فكري وثقافي.

٢- المجال البشري :

تمثل في الجامعات التي تم اختيار العينة منها.

- نوع العينة :

تم اختيار عينة عمدية بالحصة من بعض أساتذة وخبراء علوم الاجتماع والاقتصاد والإعلام وإدارة الأعمال وفقاً لمعيار نوع الخبرة " الدراسة الأكاديمية " أستاذ، أستاذ مساعد، مدرس ".

- كيفية اختيار العينة :

بلغ إجمالي عدد الأساتذة وخبراء علوم الاجتماع والاقتصاد الإعلام وإدارة الأعمال (٢٤) مفردة، تم اختيارهم من أربع جامعات هي المنوفية، كفر الشيخ، المنيا، عين شمس بواقع (٦) مفردات من كل جامعة حسب " الرغبة في المشاركة في البحث ".

٣- المجال الزمني :

استغرقت الدراسة الميدانية أربعة أشهر متواصلة بدأت من فبراير وحتى مايو ٢٠١٨

سادساً : الدراسة التطبيقية :

سنتناول نتائج الدراسة التطبيقية من خلال المحورين التاليين :

١- نتائج تحليل البيانات الجاهزة.

٢- نتائج تحليل دليل المقابلة.

المحور الأول: نتائج تحليل البيانات الجاهزة:

١- ظاهرة الفساد في المجتمع المصري: خلفية تاريخية:

يعد الفساد في المجتمع المصري من الظواهر المجتمعية التي لازمت المجتمع المصري عبر تاريخه الطويل، فالفساد في مصر مستوطن وموجود منذ آلاف السنين وإن تباينت أشكاله من مرحلة إلى أخرى نظراً لأنه ظاهرة بنائية مرتبطة بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والسياسات التنموية المتبعة في كل مرحلة تاريخية.

ففي المجتمع المصري القديم – مصر الفرعونية – ظهرت الرشوة في أدبيات الفراعنة في نصوص فريدة بعضها جاء على هيئة رسائل للوزراء تشكو من وقائع فساد، وكلها تحولت بعد آلاف السنين إلى مخطوطات نادرة محفوظة في أشهر متاحف العالم كمقتنيات نادرة وأشهرها هى المعروفة باسم " بردية سولت ١٢٤ أو البردية ١٠٠٥٥ " المحفوظة بالمتحف البريطاني، والتي تكشف أن الفساد الإداري والشكوى من قديم الزمان (ديوان الأهرام : (http://diwan.ahram.org.eg/News/1834445.aspx).

أما في التاريخ المصري الحديث، وتحديداً منذ عام ١٨٠٥، أصبح الفساد ظاهرة واضحة في المجتمع المصري، وفي هذا الصدد يشير " رزق نوري " إلى أن ظاهرة الفساد المالي والإداري بصورة خاصة تعد من أهم المشكلات التي واجهت المجتمع المصري خلال فترة حكم محمد على (١٨٠٥ – ١٨٤٨ م.) (نوري، ٢٠١٠، ص ٥).

ويري " رزق نوري " أنه يأتي على رأس أسباب الفساد خلال فترة حكم محمد على، الاضطراب الإداري الذي سبب الكثير من المشكلات لمحمد على، نتيجة التسرع في اتخاذ بعض القرارات الإدارية أو التخبط والتداخل في الاختصاصات، وعدم القدرة على حسم بعض القضايا الخاصة بالموظفين مثل تنظيم المرتبات بشكل يكفي الموظف للعيش بأسلوب كريم خاصة مع الارتفاع المتتالي لأسعار المواد الغذائية (نوري، ٢٠١٠، ص ١٠١).

وخلال الفترة الممتدة من عام ١٨٨٢ وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، ازداد انتشار الفساد في المجتمع المصري بصورة كبيرة، حيث كانت مصر في تلك الفترة ترزح تحت تأثير الاحتلال العسكري البريطاني الذي استمر أكثر من سبعين عاماً، رسم خلالها الاحتلال البريطاني سياسته الاقتصادية في مصر بحيث تخدم مصالحه الحيوية في المقام الأول، وتمثل ذلك في تكريس مفهوم اقتصاد التبعية، حيث عمدت انجلترا على أن تقوم إستراتيجية التنمية في مصر على التخصص في الإنتاج الزراعي وخاصة محصول القطن، وتقوم بتصديره كمادة خام وذلك بأثمان منخفضة لكي تقوم هي بتصنيعه ثم تعود لتصدير جزء منه بأثمان مرتفعة، ومن ثم تحقق أرباحاً ضخمة في الحالتين. ومن أجل ذلك عملت انجلترا على القضاء على الحياة الصناعية في البلاد ومحاربة إقامة الصناعة بها (عبد المجيد، والحيطي، ٢٠١٠، ص ص ٣٤٦ – ٣٤٧).

ونتاجاً لذلك، أصبحت مصر خلال فترة الاحتلال البريطاني دولة متخلفة شبه إقطاعية اتسم نظام الحكم فيها بالظلم والاستبداد والفساد، حيث تمكنت أقلية ضئيلة من الإقطاعيين والرأسماليين من السيطرة على الدولة بكافة هيئاتها كأداة للمحافظة على استمرار هذا النظام الاستغلالي، وأكثر من ذلك فإنهم لم يقفوا عند حدود القوانين التي تحمي مصالحهم بل تعدوها مغالاة في الفساد ملتجئين إلى الرشوة والتهديد، ولم يكن ثمة أمر حكومي لا يمكن التحايل عليه مقابل ثمن ما (الخواجة، ٢٠٠٤، ص ٣٨٥).

ونتاجاً لذلك، جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كنتيجة طبيعية لاستشراء الفساد على كافة الأصعدة في المجتمع المصري، حيث جاء في بيانها الأول "اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير على الجيش، وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين. وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد، وتآمر الخونة

على الجيش، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد، حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها. وعلى ذلك قمنا بتطهير أنفسنا، وتولى أمرنا داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم، ولابد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب" (عبد المعطي، مارس ١٩٨٥، ص ٥٥).

وهذا ما يوضح أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت ثورة على الأوضاع الاستعمارية وفساد الحكم، وفي هذا الصدد قال الضباط الأحرار، بزعامة جمال عبد الناصر، أن الحالة غير المستقرة في مصر تطلبت تدخلهم لتخليص البلاد من الحكم الملكي الفاسد لأسرة محمد على (فرح، ٢٠١٠، ص ٤٩).

وبالرغم من تميز الفترة الممتدة منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٠ بسياسات اقتصادية واجتماعية ذات طبيعة شعبية متميزة مثل التوسع في التعليم المجاني والصحة العامة ودعم السلع الأساسية خاصة الغذائية منها، وتعهد الدولة بتشغيل جميع المتخرجين من الجامعات المصرية، وتوفير التأمينات الاجتماعية وتحديد حد أدنى للأجور وإصدار التشريعات العمالية وغير ذلك (عبد المجيد، ١٩٩٧، ص ١٠٤). إلا أنها تميزت أيضاً بالفساد السياسي والبيروقراطي بسبب الطابع الدكتاتوري للنظام السياسي، الذي غيب رقابة الشعب، واحتكر داخله أدوات الرقابة والمساءلة بعيداً عن القضاء، والبرلمان، والرأي العام، لتصبح هذه هى القاعدة الذهبية – طبقاً لرؤية عبد العظيم حماد – مع كل الرؤساء التاليين، ولتصبح أيضاً من أهم أدوات الرئيس في السيطرة على المؤسسات والأفراد (حماد، ١٦ / ٢ / ٢٠١٧، فساد له تاريخ، http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=1602 2017&id=2223c037-2fea-4249-a582-e5eb94ed5552.).

ومما سبق يتضح أن ظاهرة الفساد من الظواهر الاجتماعية التي لازمت المجتمع المصري عبر تاريخه الطويل، وأنها ذات أبعاد بنائية وتاريخية، حيث أنها ظاهرة مستوطنة وموجودة منذ آلاف السنين وحتى الآن، وإن تباينت أشكالها وطبيعتها من مرحلة إلى أخرى نظراً لأنها ظاهرة مرتبطة بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والسياسات التنموية المتبعة في كل مرحلة تاريخية.

٢- ظاهرة الفساد في المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١:

أ- أسباب نمو وانتشار ظاهرة الفساد في المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير:

تعتقد الدراسة الراهنة أن ثمة عوامل أدت إلى تنامي ظاهرة الفساد بصورة كبيرة في العقود السابقة على ثورة ٢٥ يناير، **فعلى الصعيد الاقتصادي** تمثل أهمها في التحول في إستراتيجية التنمية التي تقوم على إعطاء الدور الرئيس في عملية التنمية إلى القطاع الخاص منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين وحتى الآن، والتي جاءت في البداية تحت مسمى سياسات الانفتاح الاقتصادي في عهد الرئيس الأسبق أنور السادات، ثم في عهد الرئيس الأسبق حسنى مبارك تحت مسمى سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة.

فبعد أن وضعت حرب أكتوبر أوزارها اتجه النظام الحاكم في مصر نحو الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي Open – Door Economic Policy كمحاولة من جانب القيادة السياسية للتغلب على المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري (Abd El-Hai , July 1993 , p. 9).

والتي تبلورت في ورقة أكتوبر ١٩٧٤، وهى الورقة التي تضمنت المعالم الأساسية لسياسة الانفتاح الاقتصادي (الحناوي، وماهر، ١٩٩٥، ص ٢٣). وفي هذا الصدد يشير "جلال أمين" إلى أن الانفتاح الاقتصادي يشير في الأساس إلى ثلاثة أمور:

فتح الباب أمام السلع والاستثمارات الأجنبية، وإطلاق حرية الاستهلاك والاستثمار للمصريين، وسحب الدولة ليدها من مختلف صور التدخل في القرارات الفردية وتخليها التدريجي عن كثير من مسئوليتها الاقتصادية والاجتماعية التي تحملتها في الستينيات (أمين، ١٩٩٩، ص ١٣).

ومع بداية الاتجاه نحو تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي تزايد الحديث عن ظاهرة الفساد في المجتمع المصري، خاصة وأن بداية تطبيق سياسة الانفتاح ارتبط بمجالات الكسب السريع "المشروع وغير المشروع"، وكان الاتجاه للكسب غير المشروع "الفساد" هو الأغلب. ولعل محاكمات المدعي الاشتراكي قد أفصحت صراحة عند محاكمة بعض أقطاب تلك العناصر الفاسدة عن مدى خطورتها، وخطورة سلوكياتها على المجتمع المصري. كما أشارت تلك المحاكمات إلى تورط، ومشاركة الجهاز الحكومي، والقطاع العام في ومع الممارسات الفاسدة، والقائمين بها، وإلى استغلال تلك العناصر لجهاز الدولة بغرض تحقيق أطماع شخصية، إذ نجد كبار رجال الحكم – من أمثالهم أحمد سلطان نائب وزراء سابق والذي اتهم بتقاضي عمولة من ممثلي شركة وستنجهاوس قدرها ٢٥٠ ألف دولار – يتهمون بتقاضي رشوة (أبو نور، ٢٠٠٧، ص ٣٤٩).

هذا وتوالت عمليات إدانة كبار المسئولين في قضايا فساد كبرى إلى حد القول أنه لم تشهد الأحكام المصرية تعدداً في الأحكام الصادرة من أعلى الهيئات القضائية "محكمة القيم العليا، المحكمة الدستورية" تدين كبار المسئولين الحكوميين مثلما حدث في الفترة المصاحبة لسياسة الانفتاح الاقتصادي (أبو نور، ٢٠٠٧، ص ص ٣٤٩ – ٣٥٠).

وزاد من انتشار صور وأشكال الفساد في المجتمع المصري، اتجاه النظام الحاكم نحو الآخذ بسياسة الخصخصة منذ عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠١٠، دون وضع ضوابط حقيقية لقوى السوق، وتضاؤل دور الدولة بشكل واضح، حيث نجد ما يجرى في ظل إطلاق حرية السوق يتجه نحو إعادة هيكلة العلاقة بين سلطة الدولة ورأس المال في اتجاه توظيف آلة القمع والدور الرقابي للدولة، وزيادة مساحة نفوذها السياسي لحماية الامتيازات الأجنبية ودعم الفساد (عبد المجيد، ٢٠٠٦، ص ٢٨).

وفي هذا الصدد يشير " جلال أمين " إلى أن الكلام لا ينقطع عن الفساد المرتبط بالخصخصة، فما أكثر الكلام عن شركة قطاع عام تباع بأقل من قيمتها الحقيقية، وأن هناك من المسئولين عن القطاع العام من يستفيدون من ذلك، بحكم مالهم من سلطة، أو بحكم قدرتهم على التأثير في أصحاب السلطة (أمين، ٢٠١٣، ص ٥٣).

وعلى الصعيد السياسي نجد أن انتشار الفساد في المجتمع المصري جاء بسبب عدة عوامل تمثل أهمها في غياب أسس ومبادئ الحكم الرشيد خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٤ وحتى نهاية حكم مبارك، واستمرار تزييف الانتخابات والاستفتاءات، واستمرار التحكم في وسائل الإعلام، وتقييد حرية الرأي، وتجديد قانون الطوارئ المرة بعد المرة بحجة مكافحة الإرهاب، وطريقة النظام في اختيار رؤساء الحكومة المتتاليين دون اعتماد على انتخابات حرة، بل ودون استلهام رغبات الناس، ثم اختيار الوزراء بنفس الطريقة بل والتخلص في أول فرصة ممن يثبت أنه ملتزم بخدمة مصالح الناس بدلاً من خدمة مصالح النظام الحاكم (أمين، ٢٠١٣، ص ٥٥).

ويرى " أحمد السيد النجار " أن الفساد كان سمة غالبة لعهد مبارك، وأنه تصاعد بصورة مطردة منذ بداية تسعينيات القرن العشرين – بداية تطبيق سياسة الخصخصة –

ووصل إلى ذروته في ظل حكومة " أحمد نظيف " والتي شهدت سيطرة رأس المال على مراكز الحكم مباشرة بصورة أدت إلى تغول الفساد بصورة غير مسبوقة في تاريخ مصر (النجار، أبريل ٢٠١١، ص ٩١).

وفي هذا الصدد يشير " محمود خليل " إلى أن مؤسسات الدولة المصرية في ظل نظام مبارك كانت تعاني من هشاشة كبيرة نتيجة عدم الاعتماد على كفاءات حقيقية في اختيار وزراء قادرين على القيام بدور رجال الدولة القادرين على مواجهة الأزمات، علاوة على عمليات التجريف المنظم لعناصر الصفوة الثانية والثالثة وربما الرابعة والخامسة داخل مؤسسات الدولة المختلفة انطلاقاً من تحكيم قاعدة الولاء وليس قاعدة القدرة أو الكفاءة، فتصدر الجهلة وأنصاف المتعلمين المشهد داخل العديد من المؤسسات. والأخطر من ذلك تحول الحزب الوطني المنحل الذي كان يقود المرحلة إلى ما يشبه " الشركة " التي تضم مجموعة من رجال الأعمال يأتي على رأسهم " جمال مبارك " النجل الذي كان يحلم بالتوريث، يضاف إلى ذلك سقوط سلطة المثقفين على الشارع نتيجة انكفاء أقلية منهم على أنفسهم وتبعية الأغلبية للسلطة السياسية القائمة. ساهمت هذه العوامل مجتمعة بدرجات وصور مختلفة في انتشار الفساد وتآكل الدولة داخل مصر وفقد تأثيرها على الشارع (خليل، ٢٠١١، ص ٤٣).

<u>وعلى الصعيد البيروقراطي والقانوني</u> نجد أن انتشار ظاهرة الفساد جاء في معظمه بسبب سياسة التوظيف الحكومي غير الرشيدة والتي نتج عنها تكدس الموظفين في الأجهزة الحكومية، وسوء تقديم الخدمات للموظفين، وضعف دخول ومرتبات العاملين، ومحدودية إجراءات الرقابة والمتابعة في الأجهزة الحكومية. فضلاً عن وجود ترسانة من القوانين واللوائح الجامدة، والإجراءات الروتينية والشكلية المعقدة التي تعرقل حصول المواطن على الخدمة بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب، الأمر الذي أدى إلى تفاقم ظاهرة الفساد في المجتمع المصري، حيث بدأ يتكرس شعور عام لدى قطاعات واسعة من المواطنين بضرورة تقديم رشاوى أو عمولات للحصول على الخدمات وانجاز المصالح بصورة سريعة وميسرة (مرعي، ٢٠١١، ص ص ٢٢- ٢٣).

<u>أما على الصعيد الاجتماعي والثقافي</u>، فجاء نمو وانتشار ظاهرة الفساد في المجتمع المصري في العقود السابقة على ثورة ٢٥ يناير – في معظمها – بسبب التحولات الاجتماعية والثقافية المصاحبة لسياسات الانفتاح الاقتصادي والخصخصة، التي جاءت في معظمها بسبب تراجع الدور الاجتماعي للدولة في ظل هذه السياسات. الأمر الذي أدى إلى تفاقم العديد من الأزمات والمشكلات الاجتماعية من أهمها تزايد نسبة الفقراء وتفاقم ظاهرة البطالة وتدهور مستوى الخدمات العامة ... الخ.

ومن أخطر التحولات الاجتماعية التي ترتبت على سياسة الانفتاح الاقتصادي – التي ساهمت في تفاقم ظاهرة الفساد في المجتمع المصري – تلك المتعلقة بمنظومة القيم الأساسية في المجتمع المصري، فالانفتاح الاقتصادي أحدث العديد من التغيرات في منظومة القيم الاجتماعية، وأهم هذه التغيرات هو نمو رأسمالية الانفتاح غير المنتجة، ونفوذها المتزايد اجتماعياً، واقتصادياً، وعدم تحقيق العدل الاجتماعي، وما نتج عنه من تدهور في أوضاع الطبقة الدنيا والوسطى. ونتاجاً لهذا تدهورت قيمة العمل المنتج، حيث اتجهت رأسمالية الانفتاح إلى السعي من أجل تكوين الثروة بشتى الطرق، ونشرت في سبيل تحقيق هذا الهدف قيم الفساد والرشوة في العديد من المستويات، فضلاً عن انتشار قيم الفردية واللامبالاة في المجتمع وتنامي ثقافة الاستهلاك في ظل هذه السياسة (اليماني، ١٩٩٤، ص ٤٩).

وزاد من تكريس التحولات الاجتماعية السلبية التي ساهمت في تفاقم ظاهرة الفساد في المجتمع المصري التراجع الشديد للدور الاجتماعي للدولة في ظل سياسة الخصخصة، وفي هذا الصدد يشير " فرغلي هارون " إلى أن تراجع الدور الاجتماعي للدولة في ظل سياسة الخصخصة التي اتبعها نظام مبارك بمثابة الجريمة الأم التي أفرزت العديد من الجرائم الأخرى الموجهة ضد الشعب المصري، فتم إهمال التعليم والصحة والمرافق والخدمات العامة، وتزايدت نسبة الفقر والتهميش في المجتمع، وتزايدت معها الهوة بين الفقراء الذين يزدادون فقراً تحت تأثير سياسات مبارك التنموية والأغنياء الذين أخذوا يزدادون غناً برعايته وحمايته، ويزدادون توحشاً بتزاوج أموالهم بسلطات نظام مبارك ورجاله، وهو ما فتح الباب واسعاً أمام تفشي العديد من مظاهر الفساد في المجتمع المصري، الذي أصبح انتشاره الواسع في جميع القطاعات والمجالات والمستويات، مثار تندر وسخرية محلية ودولية (هارون، ٢٠١٢، ص ص ٥ – ٦).

جدول رقم (١)

تطور ترتيب مصر حسب مؤشر مدركات الفساد طبقا للتقارير الصادرة من منظمة الشفافية العالمية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩

السنة	الترتيب	الدرجة	*أقل وأعلى درجة	عدد الدول في التقرير
٢٠٠٠	٦٣	٣.١	١٠.٠ – ٠.٠	٩٠
٢٠٠١	٥٤	٣.٦	١٠.٠ – ٠.٠	٩١
٢٠٠٢	٦٢	٣.٤	١٠.٠ – ٠.٠	١٠٢
٢٠٠٣	٧٠	٣.٣	١٠.٠ – ٠.٠	١٣٣
٢٠٠٤	٧٧	٣.٢	١٠.٠ – ٠.٠	١٤٦
٢٠٠٥	٧٠	٣.٤	١٠.٠ – ٠.٠	١٥٩
٢٠٠٦	٧٠	٣.٣	١٠.٠ – ٠.٠	١٦٣
٢٠٠٧	١٠٥	٢.٩	١٠.٠ – ٠.٠	١٨٠
٢٠٠٨	١١٥	٢.٨	١٠.٠ – ٠.٠	١٨٠
٢٠٠٩	١١١	٢٠٨	١٠.٠ – ٠.٠	١٨٠

* أعلى درجة تعني انخفاض حجم الفساد في الدولة، وأقل درجة تعني ارتفاع حجم الفساد في الدولة

Source : Transparency International. Corruption Perceptions Index. 2000 , 2001 , 2002 , 2003 , 2004 , 2005 , 2006 , 2007 , 2008 , 2009 : www.transparency.org.

وثمة مؤشرات تدل على تفاقم ظاهرة الفساد في المجتمع المصري في العقود السابقة على ثورة ٢٥ يناير – لاسيما فترة حكم مبارك – ويأتي في مقدمتها مؤشر مدركات الفساد بالنسبة لدول العالم الذي يعبر عنه التقارير السنوية التي تصدرها منظمة الشفافية العالمية عن مؤشر الفساد لدول العالم (Corruption Perception (CPI. حيث تدهور ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد بالنسبة لدول العالم الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية من المرتبة رقم (٦٣) في عام ٢٠٠٠ إلى المرتبة رقم (١١٥) في عام ٢٠٠٨ (أنظر جدول رقم ١).

ومن هذه المؤشرات أيضاً ارتفاع عدد قضايا الفساد المالي والإداري داخل أجهزة الدولة، فقد بلغ عدد قضايا الفساد المالي والإداري نحو (٦٣٢٦٩) قضية عام ٢٠٠٥ بعد أن كانت جملة القضايا في الفترة ١٩٦٦ – ١٩٧٠ حوالي (١٢٨٦) قضية، وأن قضايا الاختلاس في عام ١٩٨١ كانت (٥٤) قضية ارتفعت لتصبح عام ٢٠٠٩ نحو (٧٠٠٠) قضية، أي أنها تضاعفت حوالي مائة وثلاثون مرة تقريباً في نحو ثلاثين عاماً (ليلة، ٢٠١٣، ص ٧٠).

ونتاجاً لذلك أصبح المجتمع المصري في الفترة السابقة على ثورة ٢٥ يناير – حسب ما يشير على ليلة – متخماً بالفساد من خلال صور عديدة ابتداءً من انحرافات نخبة الاقتصاد والسياسة التي تجلت من خلال احتكار إنتاج أو استيراد أو توزيع سلعة معينة أو اختلاس أموال البنوك والهروب بها، أو اتجار رجال الدولة والمؤسسات السيادية كنواب مجلس الشعب في المخدرات. والاتجار والفساد فيما أصبح يعرف بقرارات العلاج على نفقة الدولة. إلى جانب بيع أراضي الدولة بأسعار زهيدة من خلال صفقات مشبوهة بين رجال الأعمال وبعض الوزراء (ليلة، ٢٠١٤، ص ص ١٧٨ – ١٧٩).

وما سبق يوضح أن ثمة عوامل متعددة أدت إلى نمو وانتشار ظاهرة الفساد وثقافتها بصورة كبيرة في المجتمع المصري في العقود السابقة على ثورة ٢٥ يناير، انتشرت هذه العوامل على كافة مستويات المجتمع المصري سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والثقافية، أو البيروقراطية والقانونية، والتي يعد أبرزها التحول في إستراتيجية التنمية من الاشتراكية والعدالة الاجتماعية إلى الانفتاح الاقتصادي والخصخصة، وغياب أسس ومبادئ الحكم الرشيد خلال الفترة الممتدة منذ عام ١٩٧٤ وحتى نهاية حكم مبارك – وأيضاً فترة حكم محمد مرسي –، وتراجع الدور الاجتماعي للدولة في ظل هذه السياسات، وهذا ما أدي في النهاية إلى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

ب – الآثار المترتبة على ظاهرة الفساد في المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير:

ترتب على نمو وانتشار ظاهرة الفساد في المجتمع المصري خلال الفترة السابقة على قيام ثورة ٢٥ يناير العديد من الآثار السلبية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي حالت محصلتها النهائية دون تحقيق تنمية حقيقية في المجتمع المصري.

– على الصعيد السياسي :

تشهد البلدان التي يسيطر عليها الفساد السياسي حالة من الضعف على المستوى السياسي وإدارة شئون الدولة، وهذا ما ينطبق تماماً على حالة الدولة المصرية على مدار السنوات السابقة على ثورة ٢٥ يناير، وقد تجلى ضعف الدولة في العديد من المظاهر – التي هي انعكاس لفساد النظام السياسي للدولة قبل ثورة ٢٥ يناير – مثل عدم قدرة الدولة على اختراق المجتمع وبسط سيطرتها في إدارة العلاقات الاجتماعية بين المواطنين ووجودها القانوني وليس القمعي. وعدم قدرة الدولة على تحصيل الموارد وعلى رأسها الضرائب حيث حدثت العديد والعديد من حالات التهرب الضريبي (منشاوي، أكتوبر ٢٠١٥، ص ٩٦).

وفي هذا الصدد أشارت دراسة للبنك الدولي إلى أن (٦٧%) من مأموري الضرائب في مصر متورطين في جريمة تسهيل تهرب الممولين من الضرائب. هذا في الوقت الذي أشار فيه أحد وزراء المالية السابقين أن هناك مستوى عال من التهرب

الضريبي نتج عنه أن هناك مستحقات ضريبية لم تسدد بلغت قيمتها نحو (١٧.٨) مليار جنيه (النجار، ٢٠١٢، ص ١٦٥).

ومن مظاهر الضعف على المستوى السياسي أيضاً، عدم القدرة على توزيع الموارد تبعاً لأولويات المجتمع، ولكن بناءً على شبكة المصالح الضيقة للمنتفعين وأصحاب النفوذ مما أدى إلى اتساع الهوة بين طبقات المجتمع المصري (منشاوي، أكتوبر ٢٠١٥، ص ص ٩٦ – ٩٧).

ونتيجة لذلك ظهرت العديد من الحركات الاحتجاجية، حيث شهدت السنوات السابقة على ثورة ٢٥ يناير ظهور عدد من الحركات الاحتجاجية، من أهمها حركة شباب من أجل التغيير، وحركة شباب ٦ أبريل، والحملة الشعبية لدعم البرادعي، ومجموعة خالد سعيد (شحاتة، ٢٠١١، ص ٥). وقد أسهمت هذه الحركات في تصاعد الاحتجاجات الاجتماعية في السنوات السابقة لثورة ٢٥ يناير. وهناك من صنف هذه الاحتجاجات الاجتماعية بالاستناد إلى الدوافع المحركة لهذه الاحتجاجات إلى مجموعتين هما : المجموعة الأولى : الاحتجاجات الاجتماعية – الاقتصادية وتتضمن أشكال الاحتجاج المرتبطة بالضرائب، المعونات، الخدمات العامة، الصحة، التعليم، النقل والمواصلات، الدخول والأجور، المعاشات، العمل وغير ذلك. بينما المجموعة الثانية : وهى الاحتجاجات المدنية – السياسية، وتتضمن الاحتجاجات المرتبطة بحقوق الإنسان، القمع، سوء المعاملة، الحقوق المدنية، العدل، قضايا النظام السياسي مثل الانتخابات والتزوير، الفساد، الديمقراطية... وغير ذلك (كاظم، ٢٠١٤، ص ص ١٩٧ – ١٩٨).

وفي هذا الصدد يرى " على ليلة " أن المتأمل للفترة السابقة على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ يدرك ظهور جملة من الاحتجاجات السياسية والاجتماعية التي قامت بها فئات اجتماعية عديدة ذات طبيعة مهنية وسياسية بالأساس (ليلة، ٢٠١٣، ص ٧٦).

<u>– على الصعيد الاقتصادي :</u>

<u>الفساد والاستثمار :</u>

يقلل الفساد من الحافز على الاستثمار، لأن رجال الأعمال في البيئة الفاسدة عليهم أعباء إضافية عند قيامهم بأنشطتهم الاستثمارية، فعليهم دفع الرشى حتى يسمح لهم ببدء نشاطهم، ودفع الرشى عند القيام بالإجراءات المختلفة المرتبطة بالمشروع والحصول على التصاريح وعلى التوثيق. وسيؤدى ذلك بالطبع إلى زيادة تكلفة الأعمال خصوصاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويزيد من درجة عدم الثقة في الاقتصاد القومي مما يقلل من حافز رجال الأعمال على الاستثمار، والتأثير السلبي على عملية التنمية في المجتمع (حجازي، ٤ / ٢٠٠١، ص ص ٢٦ – ٢٧).

جدول رقم (٢)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مصر خلال الفترة ١٩٩١– ٢٠١٠

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	القيمة
المتوسط السنوي خلال الفترة ١٩٩١ – ١٩٩٦	٧١٤
١٩٩٧	٨٨٧

١٩٩٨	١٠٧٦
١٩٩٩	١٠٦٥
٢٠٠٠	١٢٣٥
٢٠٠١	٥١٠
٢٠٠٢	٦٤٧
٢٠٠٨	٩٤٩٥
٢٠٠٩	٦٧١٢
٢٠١٠	٦٣٨٦

المصدر : ١- السنوات خلال الفترة من١٩٩١ – ٢٠٠٢ من مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. يناير ٢٠٠٤. تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠٤. القاهرة. مؤسسة الأهرام. ص ٣٢٩.

٢- السنوات خلال الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١٠ من مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. ٢٠١٢. تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية. ٢٠١٢. ص ٣٩٠.

والحالة المصرية تعتبر مثال على ذلك، فعلى الرغم من الإعفاءات والامتيازات التي منحتها الحكومة المصرية للاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي أو سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، نجد أن ما تدفق من استثمارات أجنبية مباشرة في ظل هذه السياسات لا يتناسب مع المميزات الممنوحة لها، حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على مصر من نحو (٠.٨٨٧) مليار دولار (حوالي مليار دولار) إلى نحو (٦.٣٨) مليار دولار فقط خلال الفترة ١٩٩٧ – ٢٠١٠ (أنظر جدول رقم ٢).

وإذا علمنا أن هناك جانب مهم من هذه الاستثمارات عبارة عن عملية شراء للأصول العامة التي طرحت للبيع في إطار برنامج الخصخصة المصري (١٩٩١ – ٢٠١٠) لأدركنا أنها تدفقت لمصر لتداول أصول قائمة فعلياً ولم تضف أصول جديدة للاقتصاد المصري (النجار، ٢٠١٢، ص ٦٣).

جدول رقم (٣)

معدل الاستثمار " نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق " في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ – ٢٠١١ / ٢٠١٢

السنة	المعدل
٢٠٠٥ /٢٠٠٦	%١٨.٧
٢٠٠٦ / ٢٠٠٧	%٢٠.٩
٢٠٠٧ / ٢٠٠٨	%٢٢.٤
٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	%١٩.٣
٢٠٠٩/٢٠١٠	%١٨.٩
٢٠١٠ / ٢٠١١	%١٥.٤
٢٠١١/٢٠١٢	%١٥.٢

المصدر: من مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. ٢٠١٢. تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية. ٢٠١٢. القاهرة. مؤسسة الأهرام ص ٤٦.

وهو ما انعكس أثره على معدل الاستثمار في مصر " نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق "، حيث انخفض معدل الاستثمار من نحو (١٨.٧%) خلال

العام المالي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ إلى نحو (١٥.٤%) خلال العام المالي ٢٠١٠ / ٢٠١١ (أنظر جدول رقم ٣).

ويعد هذا المعدل متدني للغاية، ولا يكفي لتحقيق أي نهوض اقتصادي حقيقي أو خلق وظائف للعاطلين وللداخلين الجدد لسوق العمل. ويكفي أن نعلم أن الاقتصادات السريعة والأعلى عالمياً في معدلات نموها في شرق آسيا والمحيط الهادئ تستند إلى أعلى معدلات للاستثمار في العالم، حيث تشير بيانات البنك الدولي إلى أن المتوسط العالمي لمعدل تكوين رأس المال، أي معدل الاستثمار الحقيقي بلغ في أعمق سنوات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٩ (نحو ٤٠%) من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات السريعة النمو في شرق آسيا والباسيفيكي، ونحو (٤٨%) في الصين، ونحو (٣٦%) في الهند، ونحو (٢٨%) في مجمل دول الدخل المنخفض والمتوسط (النجار، ٢٠١٢، ص ٤٦).

الفساد والناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (٤)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة ١٩٩٨- ٢٠١٠

السنة	المعدل
١٩٩٨-٢٠٠٧	%٥.١
٢٠٠٨	%٧.٢
٢٠٠٩	%٤.٧
٢٠١٠	%٥.١

Source : International Monetary Fund.(April 2016). World Economic Outlook, Too Slow for Too Long. Washington. p.173.

يوثر الفساد على عملية التنمية في المجتمع، حيث يؤدى إلى تأخر معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي. وفي الحالة المصرية على الرغم من ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي نسبياً في السنوات السابقة على ثورة ٢٥ يناير، حيث بلغ نحو (٥.١%) عام ٢٠١٠ وفي المتوسط نحو (٥.٥%) خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠١٠ (أنظر جدول رقم ٤)، إلا أن هذا المعدل أقل بكثير مما هو مطلوب لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل ناهيك عن تخفيض رصيد البطالة القائم.

جدول رقم (٥)

تطور معدل البطالة في مصر خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠١١

السنة	المعدل (بالنسبة المئوية)
٢٠٠١	%٩.٢٢
٢٠٠٢	%١٠.١٧
٢٠٠٣	%١١.٠١
٢٠٠٤	%١٠.٣٢
٢٠٠٥	%١١.٢٠
٢٠٠٦	%١٠.٦٠

٢٠٠٧	%٨.٩٠
٢٠٠٨	%٨.٧٠
٢٠٠٩	%٩.٤٠
٢٠١٠	%٩.٠٠
٢٠١١	%١١.٩٩

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٢). الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢. القاهرة. ص ٨٢.

ونتاجاً لذلك، فقد تفاقمت حدة مشكلة البطالة في مصر، حيث ارتفع المعدل القومي للبطالة من نحو (٩.٢٢%) في عام ٢٠٠١ إلى نحو (١١.٩٩%) في عام ٢٠١١ (أنظر جدول رقم ٥).

ومما يضاعف من حدة مشكلة البطالة في مصر أنها تتركز في الفئات العمرية الشابة بشكل أساسي، كما أن غالبية المتعطلين من الشباب هم من المتعلمين. وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر إلى أن عدد العاطلين من الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين (١٥، ٤٠) عاماً يشكل نحو (٩٩%) من عدد العاطلين. وقد تركزت البطالة بشكل أساسي في الفئة الأكثر شباباً ممن تتراوح أعمارهم بين (١٥، ٣٠) عاماً، حيث يشكل العاطلين منهم وفقاً للبيانات الحكومية الرسمية نحو (٨٨%) من عدد العاطلين في مصر، كذلك فإن المتعلمين يشكلون (٩٣%) من المتعطلين في مصر. وهذا يعني بشكل قاطع أن البطالة في مصر، هى بطالة شباب ومتعلمين بالأساس بما يمثله من إهدار لعنصر العمل وللإنفاق على المتعطلين (النجار، ٢٠١٢، ص ١٠٩).

هذا، ولقد اتخذت بطالة الشباب في الفترة السابقة على قيام ثورة ٢٥ يناير أبعاداً اجتماعية وسياسية قاسية وغير مألوفة منها تعدد حالات الانتحار بين هؤلاء الشباب وقيامهم بالتظاهر والاحتجاج في العديد من الأماكن في مصر (مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٥، ص ١٠). وفي هذا الصد نجد أن تفاقم أزمة ومشكلة البطالة من كان أهم عوامل قيام ثورة ٢٥ يناير.

الفساد والموازنة العامة للدولة :

يقلل الفساد من الإيرادات العامة للدولة ويزيد من النفقات العامة، ويأخذ الفساد في هذه الحالة شكل التهرب الضريبي، أو محاولة الحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة، كما يزيد من تكلفة بناء وتشغيل المشروعات، ويحقق آثاراً سلبية على الموازنة العامة، حيث لا تستطيع الحكومة القيام بممارسة السياسة المالية السليمة. وقد تزداد حدة مشكلة عجز الموازنة إذا تم تمويله بواسطة الجهاز المصرفي، ما يولد معه تضخماً وعم استقرار اقتصادي – كما هو الحال في مصر – الأمر الذي يعيق النمو الاقتصادي (حجازي، ٤ / ٢٠٠١، ص ٢٧).

وفي هذا الصدد يشير " عبد الخالق فاروق " إلى أن حجم الأموال المهدرة على الموازنة العامة للدولة بسبب الفساد خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠١) يتراوح بين (٣٠٠) مليار جنيه و(٤٢٠) مليار جنيه (أي ما يعادل من ٦٠ إلى ٨٠ مليار دولار) (فاروق، ٢٠١٢، ص ١٧).

ومن ناحية أخرى، يمثل برنامج الخصخصة المصري (١٩٩١ – ٢٠١٠) – الذي تم في إطاره عمليات بيع شركات القطاع العام – أكبر جرائم عمليات تبديد الموارد وإهدار المال العام على الموازنة العامة للدولة. فقد قدرت مكاتب تثمين شركات القطاع

العام – التي استعانت بها الحكومة – أصول شركات القطاع العام (٣٨٠) شركة بأنها حوالي (٣٠٠) مليار جنيه، وبعد مرور أكثر من سبعة عشر عاماً على عمليات البيع والخصخصة، تشير التقارير الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للمحاسبات أن (١٩٤) شركة قد جرى بيعها بنحو (٥٠.١) مليار جنيه، أي أن نصف شركات القطاع العام الأكثر ربحية قد بيعت بأقل من نصف القيمة المقدرة، وذهب إلى دهاليز الفساد والرشاوى وإهدار المال العام ما يزيد عن مائة مليار جنيه. ما دفع الجهاز المركزي للمحاسبات إلى القول أن بيع الأصول المملوكة للدولة كان يتم بأقل من قيمتها الحقيقية، مما يمثل إهدار للمال العام (فاروق، ٢٠١١، ص ٤٧).

جدول رقم (٦)
تطور العجز الكلى للموازنة العامة للدولة في مصر
خلال الفترة ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ – ٢٠١٠ / ٢٠١١

العام	العجز بالمليون جنيه
٢٠٠٣ – ٢٠٠٤	٤٥٨٧٨
٢٠٠٤ – ٢٠٠٥	٥١٦٤٣
٢٠٠٥ – ٢٠٠٦	٥٠٣٨٥
٢٠٠٦ – ٢٠٠٧	٥٤٦٩٧
٢٠٠٧ – ٢٠٠٨	٦١١٢٢
٢٠٠٨ – ٢٠٠٩	٧١٨٢٦
٢٠٠٩ – ٢٠١٠	٩٨٠٣٨
٢٠١٠ – ٢٠١١	١٣٤٤٦٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠١٢. الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢. القاهرة. ص ٢٢٧.

ولقد انعكس ذلك على كلاً من الموازنة العامة للدولة والدين العام المحلي والخارجي، ففيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة، فنجد أن الفساد أدى إلى تفاقم أزمة الموازنة العامة للدولة – التي تعاني أساساً من عجز مزمن منذ فترة طويلة نتيجة سياسات تنموية ومالية أدت إلى هذا العجز – حيث ارتفع عجز الموازنة من نحو (٤٥.٨٧) مليار جنيه في العام المالي ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ إلى نحو (١٣٤.٤٦) مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٠ / ٢٠١١ (أنظر جدول رقم ٦).

جدول رقم (٧)
تطور الدين العام المحلى والخارجي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١١

العام	إجمالي الدين العام المحلى (بالمليون جنيه)	إجمالي الدين الخارجي (بالمليون دولار)
٢٠٠٥	٥٠٤٦٨١	٢٨٩٤٩
٢٠٠٦	٥٨٧٤٠٥	٢٩٥٩٣
٢٠٠٧	٦٣٠٩٦٦	٢٩٨٩٨
٢٠٠٨	٦٥٨٣٠٧	٣٣٨٩٣

٢٠٠٩	٧٥٥٢٩٧	٣١٥٣١
٢٠١٠	٨٨٨٦٦١	٣٣٦٩٤
٢٠١١	١.٠٤٤٩١٤	٣٤٩٠٦

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠١٢. الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢. القاهرة. ص ص ٢٢٨– ٢٣٠.

أما فيما يتعلق بالدين العام المحلي والخارجي، فنجد أن الفساد أدى إلى تفاقم أزمتي الدين المحلي والخارجي – وهذا بالطبع ليس نتيجة للفساد فقط ولكن أيضاً نتيجة سياسات تنموية ومالية منذ فترة طويلة – حيث ارتفع الدين العام المحلي من نحو (٥٠٤.٦٨) مليار جنيه في عام ٢٠٠٥ إلى نحو (٨٨٨.٦٦) مليار جنيه في عام ٢٠١٠ (أنظر جدول رقم ٧). أما فيما يتعلق بالدين العام الخارجي، فقد تفاقم أيضاً خلال الفترة المذكورة حيث ارتفع من نحو (٢٨.٩٤) مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى نحو (٣٣.٦٩) مليار دولار في عام ٢٠١٠ (أنظر جدول رقم ٧).

– على الصعيد الاجتماعي والثقافي:

الفساد والتوزيع غير العادل لمنافع التنمية وتفاوت دخول المواطنين:

يؤدى انتشار الفساد إلى التوزيع غير العادل لمنافع التنمية في المجتمع، فكلما ساء توزيع الدخل في الاقتصاد القومي، كلما تفشى الفساد أفقياً ورأسياً وزادت أنشطته في المجتمع مثل الرشوة والمحسوبية والاختلاس (عبد السلام، نوفمبر ٢٠١٢، ص ٣٨). كما يقلل الفساد من المقدرة على الكسب للفقراء، لأنهم لن يحصلوا بسببه على نصيبهم الموضوعي من الوظائف والفرص، كما يزيد من درجة عدم العدالة التوزيعية، لاستفادة الأفراد في المناصب الحساسة من فرص التربح غير المشروع، ويكون ذلك على حساب أفراد المجتمع الآخرين، حيث ينال أصحاب العلاقات المميزة – عن طريق الرشوة وسائر أنواع الفساد – أفضل الوظائف والعقود الحكومية الأكثر ربحية، وما شبه ذلك من الميزات (حجازي، ٤ / ٢٠٠١، ص ٢٨).

وهذا ما ينطبق تماماً على حالة المجتمع المصري، حيث نجد تفاوت صارخ في توزيع الدخول والثروات وتوزيع غير عادل لمنافع التنمية، وأن التفاوت الطبقي أصبح رهيباً. وهذا ما توضحه الإحصاءات المتاحة، حيث تشير البيانات التي نشرها البنك الدولي في تقريره عن العالم عام ٢٠٠٤ والمأخوذة من بيانات حكومية مصرية، إلى أن أفقر (١٠%) من سكان مصر قد حصلوا على (٣.٧%) من الناتج المحلي الاجمالي، أي أن (٦.٧٣) مليون نسمة قد حصلوا على (١٥٤٤٧.٥) مليون جنيه بواقع (٢٣٠٦) جنيه للفرد سنوياً، أي بواقع (١٩٢) جنيه شهرياً للفرد، ونحو (٨٥٣١) جنيه سنوياً للعائل الذي يعول (٣.٧) شخص بما فيهم نفسه، أي (٧١١) جنيهاً شهرياً. أما أغنى (١٠%) من السكان، أي أغنى (٦.٧٣) مليون نسمة في مصر، فقد حصلوا على (٢٩.٥%) من الناتج المحلي الاجمالي، أي نحو (١٢٣١٦٣) مليون جنيه، بواقع (١٨٣٨٣) جنيه للفرد سنوياً، أي (١٥٣٢) شهرياً، ونحو (٦٨٠١٥) جنيه سنوياً للعائل، بواقع (٥٦٦٨) جنيه شهرياً، ولكن داخل أغنى (١٠%) من السكان هناك بضعة آلاف يحصلون على دخول خيالية، وربما لو كان هناك مسح يحدد حصة أغنى (٥%) في المجتمع من الداخل، لكان لدينا صورة أكثر وضوحاً عن دخل الطبقة العليا في مصر وعن طبيعة الانقسام الطبقي الحقيقي فيها (النجار، ٢٠١٢، ص ٧٦ – ٧٧). وهذا يعني أن أغنى (١٠%) من

السكان يحصلون على دخل يوازي حوالي (٨) أضعاف ما يحصل عليه أفقر (١٠%) من السكان.

ويمكن أيضاً توضيح حالة التفاوت الصارخ في توزيع الدخل في المجتمع المصري في مرحلة ما قبل ثورة ٢٥ يناير، وذلك من خلال أخذ مؤشر توزيع الإنفاق الاستهلاكي باعتباره مؤشراً لتوزيع الدخل، حيث نجد أن نصيب أغنى (١٠%) من السكان بلغ في عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ نحو (٢٧.٦%)، في حين بلغ نصيب أفقر (١٠%) من السكان نحو (٣.٨%)، أي أن نصيب أغنى (١٠%) من السكان يساوي (٧.٣) مثل نصيب أفقر (١٠%). وبلغ نصيب أغنى (١٠%) من السكان في الحضر عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ نحو (٢٩.٦%)، في حين بلغ (٢٠.٧%) في الريف، أما نصيب أفقر (١٠%) من السكان فقد بلغ في الحضر نحو (٣.٥%) في حين بلغ في الريف نحو (٤.٦%) (العيسوي، ٢٠١٤، ص ص ٣٤٧ – ٣٤٨). وهذا يعني أن نصيب أغنى (١٠%) من السكان حسب مؤشر توزيع الإنفاق الاستهلاكي يعادل أكثر من سبع أضعاف أفقر (١٠%) من السكان، وهذا يعد دليل واضح على التفاوت الصارخ في توزيع عوائد التنمية.

الفساد والخدمات الاجتماعية :

يؤدى الفساد إلى تخلف أساليب تقديم الخدمات الاجتماعية " الصحة، التعليم، الإسكان " – لاسيما الموجهة للفقراء ومحدودي الدخل –، وتعتبر الحالة المصرية نموذج واضح على ذلك. ففي القطاع الطبي – على سبيل المثال – نجد أن نسبة الإنفاق الصحي من الناتج القومي في مصر حوالي (٣%)، وتناقصت إلى أن وصلت إلى (٢.٢%) عام ٢٠٠٤ حتى وصلت في ميزانية عام ٢٠٠٨ إلى (١.٧%)، هذا في الوقت الذي تمثل فيه نسبة الإنفاق الصحي في دول العالم نحو (٨%) من الناتج القومي. وهذه الأرقام تدل على شيء واحد وهو تدني الخدمة الصحية في مصر، وتزايد مظاهر الفساد في هذا القطاع المهم من قطاعات الدولة (عبد الله، يونيه ٢٠١٢، ص ٢٣١).

أما في قطاع التعليم، فقد تردى مستوى التعليم سواء قبل الجامعي أو الجامعي – لاسيما الموجه للفقراء ومحدودي الدخل – وخير دليل على ذلك تفاقم ظاهرة الدروس الخصوصية، التي تعد أحد جوانب فساد النظام الاجتماعي والتعليمي المصري في الفترة السابقة لثورة ٢٥ يناير، لدرجة أن النظام التعليمي – في نظر البعض – أصبح رهينة لهذه الظاهرة، وتلك الحالة، الأمر الذي أدى إلى انتعاش السوق التعليمية السوداء والنظام التعليمي غير الرسمي أو الموازي (فاروق، ٢٠١١، ص ص ٥٤ – ٥٥).

وترى " وفاء أحمد عبد الله " أن نظام التعليم قبل الجامعي المصري قد ناله الكثير من صور الفساد منها (عبد الله، يونيه ٢٠١٢، ص ٢٣٠):

– انهيار دور التشكيل السلوكي والقيمي للمؤسسات التعليمية خلال الثلاثين عاماً الماضية، وتراجع الدور التربوي وانهيار التشكيل السلوكي والقيمي في القطاع التعليمي، ويلاحظ ذلك من خلال فقدان المدرسة لدورها كمؤسسة تعليمية وفقدان المدرس في مختلف المراحل لدور المثل الأعلى والقدوة.

– فساد المؤسسة التعليمية من داخلها ومن خارجها، فقد أصبح الفساد شبكة واسعة ومعقدة ومستقرة، فالدروس الخصوصية أصبحت الظاهرة الرئيسة في المدارس بل أيضاً في الجامعات.

– الفساد في الرسوم غير القانونية المفروضة على الأطفال المتقدمين للدراسة، وتمييز بعض الفئات على بعض في القبول نتيجة الرشوة والواسطة.
– انتشار الغش بأنواعه الجماعي والفردي وتسريب الامتحانات.

أما عن الفساد في قطاع التعليم الجامعي، فمن أهم مؤشرات الفساد في هذا القطاع – طبقاً لرؤية عبد الله سرور عبد الله – الأفعال المنافية لكل القيم الجامعية مثل الدروس الخصوصية، والكورسات، والملخصات، والتلاعب في النتائج والتحويلات، والرشاوى بأنواعها، وتوريث الوظائف (عبد الله، يوليو ٢٠١٨، ص ١٢).

الفساد ومنظومة القيم بالمجتمع :

يؤدى انتشار الفساد في مجتمع ما إلى إحداث حالة من الخلل في منظومة القيم السائدة في ذلك المجتمع، وهذا ما ينطبق على حالة المجتمع المصري في الفترة السابقة على ثورة ٢٥ يناير. ويرى " أحمد مجدي حجازي " أن آثار الفساد على النسق القيمي في المجتمع المصري – مظاهر الأزمة المجتمعية بصفة عامة – تظهر في وجود حالة من عدم الانضباط على كافة المستويات، والتسيب واللامبالاة، وازدياد أنماط من الجرائم لم يكن المجتمع المصري يعرفها من قبل "جرائم المحرمات، وجرائم المال، والنصب مثل شركات توظيف الأموال وغيرها". ويشتكي علماء الاجتماع من ظواهر العنف وثقافة الزحام وتفكك الأسرة وإعلاء القيم المادية، واختفاء قيم التعاون والتسامح والتساند الاجتماعي، وانتشار سلوكيات سلبية مثل البحث عن الكسب السريع من أعمال غير منتجة، وازدياد تغريب الحياة الاجتماعية، وانتشار ثقافة المحاكاة والتقليد لكل ما هو أجنبي وتحقير ما هو وطني (حجازي، أبريل ٢٠١١، ص ٤٢).

ترسخ وانتشار ثقافة الفساد :

لعل من أخطر آثار الفساد على عملية التنمية في المجتمع، أن الفساد يخلق الفساد، وهو الأمر الذي يجعله متوالداً متسارعاً بما يؤدى إلى انتشاره بشكل أوسع في مختلف المؤسسات، وقد يصل إذا انتشر وتراكم أن يصبح القاعدة والسلوك الاعتيادي للأفراد بما يؤدي إلى خلق ما يطلق عليه علماء الاجتماع ثقافة الفساد (شعيب، ٢٠١٢، ص ٦١). حيث تصبح الرشوة والعمولة والسمسرة والمحسوبية مع الوقت عناصر لنظام حوافز بديلة عن الحوافز الرسمية المشروعة، وتصبح الدخول الخفية الناجمة عن الفساد هي الأصل وتفوق قيمتها الدخول الرسمية، ويفقد الفرد الثقة في قيمة عمله الأصلي وجدواه طالما لا يوفر له العيش الكريم، مما يؤدى إلى التفريط التدريجي في معايير أداء الواجب الوظيفي والمهني والرقابة، بالإضافة إلى فقدان القانون هيبته وقيام المفسدين بتعطيل القرارات التنظيمية وأحكام القانون قبل أن تطالهم، مما أصبح معه مخالفته هي الأصل واحترامه هو الاستثناء وانهيار التوازنات الاجتماعية والأخلاقية وتآكل القيم والمثل العليا (عبد السلام، نوفمبر ٢٠١٢، ص ٣٦).

وهذا ما ينطبق على حالة المجتمع في ظل سياسات نظام مبارك، وفي هذا الصدد يرى "أحمد السيد النجار" أن مصر في عصر مبارك تشكل مسرحاً تتوافر فيه كل العوامل التي تساعد على انتشار الفساد وثقافته (النجار، ٢٠١٢، ص ١٥٨).

وقد خلصت دراسة من إعداد "أحمد زايد وآخرون" بعنوان "الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم، دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد" إلى أن أهم مظاهر ثقافة الفساد في المجتمع المصري – كما عبر عنها مجتمع الدراسة – تمثلت في انتشار الرشوة التي احتلت مكان الصدارة لمظاهر ثقافة الفساد بنسبة (٧٠.٦%)، وجاءت المحسوبية في المرتبة الثانية بنسبة (٤٦.٢%). أي أن الرشوة والمحسوبية من أهم

السمات التي تعبر عن وجود ثقافة الفساد وتسمح بانتشارها وتغلغلها في شتى مناحي الحياة في المجتمع المصري (زايد، ٢٠١٣، ص ٧٢).

وما سبق يوضح أنه ترتب على نمو وانتشار ظاهرة الفساد في المجتمع المصري في الفترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير العديد من الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السلبية، والتي من أهمها تزايد نسبة الفقراء وتفاقم مشكلة البطالة، وظهور العديد من الحركات الاحتجاجية، وتزايد الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية، والتي أسهمت محصلتها النهائية في قيام ثورة ٢٥ يناير

٣- دور ظاهرة الفساد في قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١:

قامت ثورة ٢٥ يناير من أجل المطالبة بالعيش، والحرية، والعدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية، لتعكس أسباب عدم الرضا الذي أوضحته البحوث واستطلاعات الرأي قبل الثورة بسبب تفشي ظاهرة الفساد والاستبداد السياسي وتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. والتي أوضحت انخفاض في درجة عدم الرضا إلى أدناها بين شعوب دول الربيع العربي بالرغم ما حققته من معدلات عالية. وكان التناقض أوضح ما يكون في الحالة المصرية التي حققت في السنوات الخمس السابقة للثورة معدلات عالية نسبياً – بلغ نحو ٥.١% عام ٢٠١٠ وفي المتوسط نحو ٥.٥% خلال الفترة ١٩٩٨- ٢٠١٠ – ومع ذلك ارتفعت حالة عدم الرضا، حيث أوضحت استطلاعات الرأي أن شعب مصر من بين أقل الدول رضا عن مستوى معيشتهم " رقم ١٢١ من بين ١٥٩ دولة " (الجعفراوي، ٢٠١٦، ص ٥).

ويرى "نادر فرجاني" أن هذه المفارقة قد تثير حيرة البعض، ولكن تفسيرها بسيط، وذلك من خلال ما يلي (فرجاني، ٢٠١٢، ص ٣٢ – ٣٣):

– النمو المشاهد في مصر، حتى لو كان حقيقياً، ليس في الواقع مرتفعاً بالنسبة إلى أفضل الانجازات القائمة في العالم المعاصر، مقارنة بالهند والصين مثلاً.

– ارتفاع النمو بنسبة محدودة في سنوات قليلة لا يكفي للقضاء على إرث سنوات طويلة من النمو المتدني، خاصة إذا كان النمو الاقتصادي من النوع المعادي للمستضعفين، بمعنى أنه لا يخلق فرص عمل جيدة لأعداد كبيرة، وهى خاصية لصيقة بالنمو الاقتصادي في مصر لأسباب تتعدى المجال الاقتصادي وتتصل بسوء الحكم والفساد والتنظيم الرأسمالي المنفلت للمجتمع.

– بعض النمو الذي تفاخر به الحاكم – حسني مبارك – تدليس، والمثال الأهم على ذلك هو إضافة عائدات بيع مشروعات القطاع العام، وأراضي البلاد، إلى الناتج والاستثمار الأجنبي.

– يذهب القسم الأكبر من النمو المتحقق أولاً إلى جيوب الشلة القليلة الممسكة بمقاليد الحكم والسلطة – شلة الفساد السياسي والاقتصادي – في البلد وإلى حساباتها في المصارف المحلية والخارجية، وثانياً إلى الفئة الأجنبية المتزايدة باطراد المالكة للمشروعات الاقتصادية في مصر المحروسة " – المعروفة بالحرامية على حد وصف نادر فرجاني – ولا يتبقى لعامة المصريين إلا " الحصرم " أي أن النمو المتحقق لا يتسرب لعامة الناس على صورة فرص عمل جيد واستنقاذ من الفقر.

وعلى الرغم أن ثورات الربيع العربي – ومنها ثورة ٢٥ يناير – مثلها مثل كل الأحداث الكبرى في التاريخ، لا يمكن فهمها بإرجاعها إلى عامل واحد يمكن اعتباره سبباً

رئيساً لها مثل تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدول التي حدثت فيها هذه الثورات أو بسبب التطورات الديموجرافية التي قفزت بشريحة الشباب بين مواطنيها أو كنتيجة للاستخدام المتزايد لأدوات التواصل الاجتماعي.. الخ (السيد، يوليو ٢٠١٥، ص ٤٠). إلا أنه يمكن القول أن تفشي ظاهرة الفساد في أنظمة ومجتمعات دول الربيع العربي يعد أحد الأسباب الرئيسة للاحتقانات الشعبية التي انفجرت في شكل ثورة في العديد من البلدان العربية، والتي عرفت بثورات الربيع العربي.

وفي هذا الصدد يرى "سعد الدين إبراهيم" أن العوامل الحقيقية لقيام ثورات الربيع العربي – ومنها ثورة ٢٥ يناير – هى الاستبداد السياسي "الفساد السياسي" وغياب الحريات العامة والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان "الفساد الاقتصادي والاجتماعي" (إبراهيم، ٥ / ٢٠١٢، ص ١٢٦).

ففي ثورة ٢٥ يناير – على سبيل المثال – يذهب البعض من أمثال " عبد الخالق فاروق" إلى أن النظام السياسي المصري منذ عام ١٩٧٤ وحتى نهاية حكم حسني مبارك كان قد أسس دعائم وركائز متكاملة لدولة الفساد بقدر ما أسس دعائم دولة الاستبداد السياسي، يكفي الإشارة إلى أن حجم أموال الفساد في الاقتصاد المصري عام ٢٠٠٥ قدرت بأنها تتراوح ما بين (٥٨) مليار جنيه إلى (٧٠) مليار جنيه، أي ما يعادل (٢٠%) من الدخل القومي في ذلك العام، وهو معدل مستمر سنوياً منذ ذلك العام حتى نهاية عام ٢٠١٠، أي أن ما خسرته مصر واقتصادها خلال ست سنوات فقط يتراوح بين (٣٠٠) مليار جنيه، و(٤٢٠) مليار جنيه " أي ما يعادل من (٦٠) إلى (٨٠) مليار دولار " (فاروق، ٢٠١٢، ص ١٧).

وهذا يؤكد حقيقة أساسية أن مصر خلال هذه الفترة كانت لا تدار لمصلحة المصريين " ولا حتى العرب "، بل لمصلحة تحالف بين المصالح الأمريكية والإسرائيلية من ناحية، وبين مصالح فئة صغيرة جداً من المصريين من رجال الأعمال والسياسيين المرتبطين بهم – طبقاً لرؤية جلال أمين – رأت مصلحتها الخاصة في خدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية (أمين، ٢٠١٣، ص ٥٥).

وفي هذا الصدد يذهب " جلال أمين " أن سياسة الخصخصة – على سبيل المثال – التي دشنها السادات في منتصف سبعينات القرن العشرين تحت مسمى سياسة الانفتاح الاقتصادي، وتبناها عهد مبارك، وتسارع تنفيذها منذ مطلع التسعينات، وعلى الأخص في السنوات الأربع الأخيرة من حكمه من قبيل " إدارة مصر لغير صالح المصريين ". فمن المؤكد أن الخصخصة كسياسة عامة لا تميز بين مشروع ناجح وفاشل، وسواء كان من الممكن أو لا تحويل الخسارة فيه إلى ربح دون التخلي عن الملكية العامة، وسواء تعلق أو لم يتعلق بمصالح إستراتيجية للدولة، ودون التمييز بين البيع لمصريين والبيع لأجانب، ودون اتخاذ ضمانات لمنع تحول احتكارات الدولة إلى احتكار الأفراد.. الخ. هذا النوع من الخصخصة هو بلا شك من قبيل " إدارة الاقتصاد المصري لغير صالح المصريين " (أمين، ٢٠١٣، ص ص ٥٥ – ٥٦).

وفي هذا الصدد أيضاً يرى " شريف دولار " أن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ جاءت نتيجة سياسات تنموية فاسدة اتبعها نظام سياسي واقتصادي فاقد للشرعية وقائم على أعمدة الفساد والظلم (دولار، ٢٠١٦، ص ١٦).

وما سبق يوضح أنه بالرغم من تعدد العوامل التي أسهمت في قيام ثورات الربيع العربي، ومنها ثورة ٢٥ يناير إلا أن الفساد كان له دوراً رئيساً في قيام هذه الثورات،

وأن النظام الحاكم في مصر منذ عام ١٩٧٤ وحتى نهاية حكم مبارك كان قد أسس دعائم وركائز متكاملة لدولة الفساد، بقدر ما أسس دعائم دولة الاستبداد السياسي.

٤- ظاهرة الفساد بعد ثورة ٢٥ يناير :

إن القضية التي تشغل بال المجتمع المصري عقب قيام ثورة ٢٥ يناير، هي ليست بالتحديد وجود قدر ما من الفساد في معاملتنا اليومية، وإنما القضية التي تشغل بال الجميع هي حجم الفساد، واتساع دائرته، وتشابك حلقاته، وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، مما يهدد مسيرة ومستقبل مجتمعنا المصري في الصميم. ولعل ما أفصحت عنه بعض وقائع قضايا الفساد المالي والإداري خلال السنوات الأخيرة يدل على مدى تغلغل آليات الفساد، وممارساته في كافة مناحي حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية (عبد الفضيل، ٢٠١٢، ص ٩٣).

فقد أظهرت التطورات السياسية والاقتصادية والقضائية بعد ثورة ٢٥ يناير، ذلك الحجم المروع للفساد في التصرفات في المال العام في مصر خلال عهد مبارك، كما كشفت الإطاحة برأس النظام – حسني مبارك – وجزء من أفراد العصبة الحاكمة من قمة هرم الحكم في مصر، عن الصورة المروعة والأشد التي كان عليها الفساد في عصر مبارك. وبقدر ما أدى ذلك الفساد إلى تربح بعض القيادات الإدارية والسياسية من المناصب العامة بصورة غير مشروعة، وعلى حساب المال العام، فإنه كان عاملاً رئيساً في تعبئة وحشد الاحتقانات الاجتماعية – السياسية ضد النخبة الحاكمة الفاسدة، ودفع البلاد نحو الانفجار الاجتماعي في صورة ثورة (النجار، يوليو ٢٠١٥، ص ٤٨).

ورغم قيام ثورة ٢٥ يناير، والتي أطاحت بنظام الرئيس الأسبق حسني مبارك وأتت بنظام ثوري شرعي يقوده الرئيس الأسبق محمد مرسي رئيس مصر الثورة، إلا أن خيوط الفساد لا تزال تحيط بمصر، وظهر نتاج فساد النظام السابق في حوادث القطارات والطرق وانهيار العقارات في عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي، أي أن الفساد في مصر مازال قائماً بعد الثورة ولم يختفي بشكل كامل (الشربيني، ٢٤ / ٤ / ٢٠١٣، خبراء يرصدون أسباب استمرار الفساد بعد الثورة، https://www.masress.com/almesryoon/235268).

وبرغم ترديد الرئيس الأسبق محمد مرسي الكثير من الانتقادات للفساد السياسي في مصر، فإنه بمجرد وصوله للحكم – تم انتخاب محمد مرسي رئيساً لجمهورية مصر العربية في يونيو ٢٠١٢ – لم يبد أي رغبة في علاج قضايا الفساد العالقة، خاصة تلك الخاصة بالفساد منخفض المستوى، وأخفق في تحقيق إصلاحات قانونية من شأنها إخضاع مؤسسات القطاع العام لمزيد من المحاسبة. وكان " مرسي " أكثر اهتماماً بشئون السياسة وتمكين الإخوان المسلمين وتعزيز قاعدة نفوذهم، ومن ثم فشل في مكافحة ظاهرة الفساد والصمود أمام التحديات التي ظلت تثقل كاهل الدولة المصرية حتى قيام ثورة ٣٠ يونيو التي أطاحت بحكمه (عبد الغني، ٣ / ٢ / ٢٠١٦، ٥ أعوام من الثورة.. وهكذا يمكن علاج الفساد في مصر، http://www.almasryalyoum.com/news/details/886160.(

وحتى بعد قيام ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، فإن الحكومة التي تولت إدارة البلاد بدفعة من المؤسسة العسكرية، أظهرت قصوراً في توفير برامج إصلاحية فعالة لظاهرة الفساد، وأشرف الرئيس الحالي " عبد الفتاح السيسي " حينها على إطلاق أحكام دستورية

جديدة، وتعيين حكومة من التكنوقراط، وفتح تحقيقات رفيعة المستوى حول الفساد، لكن أياً من تلك المبادرات لم يفضي إلى النتائج المنشودة. ورغم أن الدستور المصري الجديد الصادر في عام ٢٠١٤، ألزم الحكومة بمحاربة الفساد، فكانت حالة التنافس القائمة بين الإدارات المختلفة إضافة إلى تداخل اختصاصاتها كلها عوامل حالت دون تنفيذ إستراتيجية قوية سليمة للقضاء على الفساد (عبد الغني، ٣ / ٢ / ٢٠١٦، ٥ أعوام من الثورة.. وهكذا يمكن علاج الفساد في مصر، http://www.almasryalyoum.com/news/details/886160).

وفي هذا الصدد أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية " مؤشر الفساد في العالم عام ٢٠١٢ " إلى أنه على الرغم من أن تفشي الفساد كان أحد العوامل الرئيسة التي فجرت الثورة الشعبية في مصر – ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ – التي أطاحت بحكم الرئيس الأسبق حسني مبارك، غير أن تطلعات المصريين لمحاربة الفساد مازالت بعيدة المنال، في وقت يشكو فيه الناس من أن فساد المؤسسات الحكومية على مستوى الموظفين أصبح أكثر سوءاً منذ قيام الثورة بسبب التراخي في تطبيق القانون (جريدة المصريين، ٢١ / ٤ / ٢٠١٣ : w.almasryewwen.com/بالأسماء-والأرقام-خارطة- الفساد-في- مصر/).

جدول رقم (٨)

تطور ترتيب مصر حسب مؤشر مدركات الفساد طبقاً للتقارير الصادرة من منظمة الشفافية العالمية خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٧

السنة	الترتيب	الدرجة	أقل وأعلى درجة *	عدد الدول في التقرير
٢٠١٠	٩٨	٣.١	٠.٠ – ١٠.٠	١٧٨
٢٠١١	١١٢	٢.٩	٠.٠ – ١٠.٠	١٨٣
٢٠١٢	١١٨	٣٢	٠-٩ إلى ٩٠-١٠٠	١٧٤
٢٠١٣	١١٤	٣٢	٠-٩ إلى ٩٠-١٠٠	١٧٧
٢٠١٤	٩٤	٣٧	٠-٩ إلى ٩٠-١٠٠	١٧٥
٢٠١٥	٨٨	٣٦	٠-٩ إلى ٩٠-١٠٠	١٦٨
٢٠١٦	١٠٨	٣٤	٠-٩ إلى ٩٠-١٠٠	١٧٦
٢٠١٧	١١٧	٣٢	٠-٩ إلى ٩٠-١٠٠	١٨٠

* أعلى درجة تعني انخفاض حجم الفساد في الدولة، وأقل درجة تعني ارتفاع حجم الفساد في الدولة

Source : Transparency International. Corruption Perceptions Index. 2010 , 2011 , 2012 , 2013 , 2014 , 2015 , 2016 , 2017 : www.transparency.org.

وثمة مؤشرات تدل على ذلك، يأتي في مقدمتها مؤشر مدركات الفساد بالنسبة لدول العالم، حيث تدهور ترتيب مصر حسب مؤشر مدركات الفساد بالنسبة لدول العالم الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية من المرتبة رقم (٩٨) في عام ٢٠١٠ ليبلغ المرتبة رقم (١١٨) في عام ٢٠١٢، إلا إن هذا الترتيب بدأ في التحسن التدريجي خلال الأعوام الثلاثة التالية ليبلغ (١١٤، ٩٤، ٨٨) في الأعوام ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥ على الترتيب،

ثم عاود التراجع مرة أخرى بدءاً من عام ٢٠١٦ ليبلغ المرتبة رقم (١٠٨)، ثم ليصل إلى المرتبة رقم (١١٧) في عام ٢٠١٧ (أنظر جدول رقم ٨).

وهذا ما كشف عنه أيضاً تقرير أعدته النيابة الإدارية جاء تحت عنوان " رؤية موجزة لدور النيابة الإدارية في مكافحة الفساد في أعقاب ثورتي الشعب المصري ٢٥ يناير و٣٠ يونيو" حيث أشار التقرير إلى حجم قضايا الفساد التي باشرت النيابة الإدارية التحقيق فيها خلال عام ٢٠١٢، حيث بلغ إجمالي عدد القضايا الواردة خلال عام ٢٠١٢ (١٠٧٨٧٧) قضية، في حين كان الوارد خلال ٢٠١١ (٦٥٩٥٩) قضية بزيادة قدرها (٤١٩١٨) قضية بزيادة قدرها (٦٣.٥٥%) عن العام السابق، وكان المتبقي من عام ٢٠١١ (٨١٧٨) قضية، ليصبح إجمالى القضايا المتداولة عام ٢٠١٢ (١١٦٠٥٥) قضية (محمود، ١٢ / ٣ / ٢٠١٨، النيابة الإدارية تعلن جهودها في مكافحة الفساد عقب ثورة يناير ٢٠١١، https://www.youm7.com/story/2018/3/12).

-أسباب تفاقم ظاهرة الفساد في المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير:

لعل من أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم ظاهرة الفساد في المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير:

- وجود ما يسمى بالدولة العميقة التي تحول دون وصول الثورة إلى مؤسسات الدولة وإبقاء الوضع على ما هو عليه قبل الثورة.
- وجود بعض القوى التي تقود ما يسمى بالثورة المضادة لعودة الفساد مرة أخرى إلى مؤسسات الدولة، وتتميز هذه القوى بأنها قوى شرسة ولديها تمويل قوى من الخارج.
- إن الفساد يسير في مؤسسات الدولة المصرية " كالسرطان "، حيث ساهم نظام مبارك بشكل كبير عن طريق حكمه الاستبدادي بإفساد أجهزة الدولة واستخدام الجهاز الأمني لتحقيق مصالح خاصة، وأن سياسات نظام مبارك حولت مصر من فساد دولة إلى دولة الفساد، ولا يمكن التخلص من فساد (٣٠) عاماً بين يوم وليلة.
- الضغط على بعض أجهزة الدولة، خاصة القضاء لإصدار أحكام لصالح فئة معينة بالمخالفة لضمير وحس القاضي الذي يراعي " الله " في حكمه، مثال ذلك ما حدث من مظاهرات أمام القضاء العالي في جمعة تطهير القضاء (الشربيني، ٢٤ / ٤ / ٢٠١٣، خبراء يرصدون أسباب استمرار الفساد بعد الثورة، https://www.masress.com/almesryoon/235268).
- إخفاق الرئيس الأسبق محمد مرسي في تحقيق إصلاحات قانونية من شأنها إخضاع مؤسسات القطاع العام للمزيد من المحاسبة، حيث انصب اهتمامه على الشئون السياسية وتمكين الإخوان المسلمين وتعزيز قاعدة نفوذهم وهو ما ساهم في تفاقم مظاهر الفساد في المجتمع المصري.
- قصور الحكومات المتعاقبة بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ في توفير برامج إصلاحية وفعالة على الرغم من أن الدستور المصري الجديد الصادر في عام ٢٠١٤ ألزم الحكومة المصرية بمكافحة الفساد (عبد الغني، ٣ / ٢ / ٢٠١٦، ٥ أعوام من الثورة.. وهكذا يمكن علاج الفساد في مصر، https://www.masress.com/almesryoon/235268).

آثار ظاهرة الفساد على المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير:

قامت ثورة ٢٥ يناير من أجل المطالبة بالعيش، والحرية، والعدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية، بما عكس حالة عدم الرضا لغالبية المصريين بسبب تفشي ظاهرة الفساد والاستبداد السياسي وتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية – كما سبق الإشارة إلى ذلك –، وبعد مرور أكثر من سبع سنوات (يوليو ٢٠١٨) على تلك الثورة المجيدة التي سطا عليها المتربصون من الإخوان والمتأسلمين تحول الشعار على أرض الواقع إلى ثالوث مميت " الفقر، البطالة، والجهل ". وبدلاً من تحقيق العدالة الاجتماعية انتشر الفساد في كافة أركان المجتمع المصري (أبو زيد، ٢٣ / ١ / ٢٠١٦، خسائر مصر الاقتصادية بعد ٥ سنوات على ثورة يناير.. ٤٠ مليار جنيه سنويا بسبب الفساد.. انخفاض احتياطي البنك المركزي بقيمة ٢٠ مليار دولار.. زيادة معدلات الفقر والانتحار و٢٠٠ مليار جنيه خسائر البورصة،

.(http://www.vetogate.com/2010024

ولقد انعكس ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

– تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي :

جدول رقم (٩)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة ٢٠١٠– ٢٠١٨

السنة	المعدل
٢٠١٠	%٥.١
٢٠١١	%١.٨
٢٠١٢	%٢.٢
٢٠١٣	%٢.١
٢٠١٤	%٢.٢
٢٠١٥	%٤.٢
٢٠١٦	% ٤.٣
٢٠١٧	%٤.٢
٢٠١٨*	%٥.٢

Source :

1–Years 2010 – 2015 : International Monetary Fund.(April 2016). World Economic Outlook, Too Slow for Too Long. Washington. p.173.

2– Years 2016 –2018 : : International Monetary Fund.(April 2018). World Economic Outlook, Cyclical Upswing , Structural Change . Washington. p.245.

* تقديرات.

شهدت فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير انخفاضاً حاداً في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بما كان عليه قبل هذه الفترة، حيث تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي قد تراجع إلى نحو (١.٨%) عام ٢٠١١ "عام الثورة"، مقابل معدل نمو حقيقي بلغ نحو (٥.١%) في عام ٢٠١٠. وشهدت

الأوضاع الاقتصادية تحسناً طفيفاً خلال أعوام ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ حيث بلغ معدل النمو نحو (٢.٢ %، ٢.١%، ٢.٢%) خلال الأعوام المذكورة على التوالي. ثم ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (٤.٢%، ٤.٣%) خلال عامي ٢٠١٥، ٢٠١٦ على الترتيب، إلا أنه تراجع بنسبة قليلة ليبلغ نحو (٤.٢%) في عام ٢٠١٧، ثم ارتفع مرة أخرى ليصل إلى نحو (٥.٢%) في عام ٢٠١٨ طبقاً لتقديرات أولية لصندوق النقد الدولي (أنظر جدول رقم ٩).

وتكشف هذه البيانات حقيقة أساسية وهى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة اللاحقة لثورة ٢٥ يناير وعدم تجاوزها حتى الآن ما كان متحققاً في ظل النظام الذي تمت الإطاحة به.

وفي هذا الصدد يشير " مصطفي كامل السيد " إلى أن ذلك ليس داعياً للدهشة، فمهمة أي ثورة تكون مزدوجة : هدم البناء القديم، وإقامة بناء جديد مكانه، وتصحب عملية هدم البناء القديم آثار سلبية على أداء الاقتصاد القومي في المدى القريب. ففي حالة الثورات العربية – ومنها ثورة ٢٥ يناير – لم يجر هدم البناء القديم، ولكن تعرضت دعائمه الأمنية لتحد هائل سقطت أمامه بإخفاقها في التصدي للثورة. وأنتج ذلك غياباً لقوات الأمن استمر شهوراً طويلة في مصر وتونس، مما خلق حالة من عدم الأمان، اضطربت فيها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (السيد، يوليو ٢٠١٥، ص ٤٣).

– ارتفاع معدل البطالة :

جدول رقم (١٠)
معدل البطالة العام في مصر خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦

السنة	المعدل
٢٠١٠	%٩.٠
٢٠١١	%١٢.٠
٢٠١٢	%١٢.٧
٢٠١٣	%١٣.٢
٢٠١٤	%١٣.٠
٢٠١٥	%١٢.٥
٢٠١٦*	%١٢.٦

Source : United Nations. (2017). World Economic Situation and Prospects 2017. New York.p.176.

* تقديرات

تفاقمت أزمة البطالة خلال الفترة اللاحقة لثورة ٢٥ يناير، فقد ارتفع معدل البطالة من نحو (٩%) في عام ٢٠١٠، ليبلغ نحو (١٢.٧%) في عام ٢٠١٢، ومع استمرار معدل النمو الحقيقي منخفضاً فقد استمر معدل البطالة في الارتفاع ليبلغ نحو (١٣.٢%) في عام ٢٠١٣، ويتراجع معدل البطالة قليلاً ليبلغ نحو (١٣.٠%، ١٢.٥%) في عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥ على الترتيب، ثم ارتفع معدل البطالة قليلاً ليبلغ (١٢.٦ %) في عام ٢٠١٦ طبقاً لتقديرات أولية لتقرير " حالة الاقتصاد العالمي وآفاقه عام ٢٠١٧ " الصادر عن الأمم المتحدة في عام ٢٠١٧. (أنظر جدول رقم ١٠).

– تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة :

أدت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي صاحبت ثورة ٢٥ يناير إلى تراجع حركة السياحة، مما أثر على معدلات التشغيل وعلى تدفق النقد الأجنبي للبلاد، الأمر الذي فاقم من أزمة النقد الأجنبي، واضطرار الحكومة إلى الاقتراض مما فاقم من أزمة عجز الموازنة العامة للدولة (الجعفراوي، ٢٠١٦، ص ٩ – ١٠).

جدول رقم (١١)

تطور العجز الكلي للموازنة العامة للدولة والدين العام المحلي والخارجي خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١– ٢٠١٦/٢٠١٧

البيان	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١١-٢٠١٢	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٣-٢٠١٤	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٥ - ٢٠١٦	٢٠١٦ - ٢٠١٧
العجز الكلي للموازنة العامة بالمليار جنيه	١٣٤.٤٦	١٦٦.٧٠	٢٣٩.٧١	٢٥٥.٤٣	٢٧٩.٤٣	٣٣٩.٥	٣٧٩.٦
الدين العام المحلي بالمليار جنيه	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	يونيو٢٠١٦	يونيو٢٠١٧
	١٠٤٤.٨٩	١٢٣٨.١٣	١٥٢٧.٣٧	١٨١٦.٥٧	٢١١٦.٣٤	٢٢٩١.٩	٣٠٢٥.٠
الدين العام الخارجي بالمليار دولار	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	يونيو٢٠١٦	يونيو٢٠١٧
	٣٤.٩٠	٣٤.٣٨	٤٣.٢٣	٤٦.٠٦	٤٨.٠٦	٢٤.٤	٣٤.٩

المصدر: – السنوات ٢٠١٠– ٢٠١١ /٢٠١٤ –٢٠١٥ الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٦). الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٦. القاهرة. ص ص ٢٥٠–٢٥٧.

– السنوات ٢٠١٥– ٢٠١٦ / ٢٠١٦ / ٢٠١٧ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. (٢٠١٧). تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية. القاهرة. مؤسسة الأهرام. ص ص ٧٦ – ٨٠.

فقد ارتفع عجز الموازنة العامة للدولة من نحو (١٣٤.٤٦) مليار جنيه في عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ إلى نحو (٢٥٥.٤٣) مليار جنيه، ثم ارتفع ليبلغ أقصى مدى له نحو (٣٧٩.٦) مليار جنيه في عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ (أنظر جدول رقم ١١). أي أن عجز الموازنة العامة للدولة قد تضاعف حوالي ثلاث مرات بنسبة (٢٨٢.٣١%) خلال السنوات اللاحقة لثورة ٢٥ يناير.

ونتاجاً لذلك تفاقم كلاً من الدين العام المحلي والخارجي، حيث ارتفع الدين العام المحلي من نحو (١٠٤٤.٨٩) مليار جنيه في عام ٢٠١١ إلى نحو (١٨١٦.٥٧) مليار جنيه في عام ٢٠١٤، ثم ارتفع ليبلغ أقصى مدى له نحو (٣٠٢٥.٠٠) مليار جنيه في يونيو ٢٠١٧ (أنظر جدول رقم ١١). وهذا يعني أن الدين العام المحلي قد تضاعف بمقدار حوالي ثلاث مرات تقريباً بنسبة (٢٨٩.٥%)، وأن الدين العام المحلي قد تضاعف مثله في ذلك مثل عجز الموازنة العامة قد تضاعف حوالي ثلاث مرات في الفترة اللاحقة لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

أما فيما يتعلق بالدين العام الخارجي فقد ارتفع من نحو (٣٤.٩٠) مليار دولار في عام ٢٠١١ إلى نحو (٤٣.٢٣) مليار دولار في عام ٢٠١٣، ثم ارتفع ليبلغ أقصى مدى له بنحو (٤٨.٠٦) مليار دولار في عام ٢٠١٥، ثم انخفض بعد ذلك إلى نحو (٢٤.٤) مليار دولار في يونيو ٢٠١٦، ثم ارتفع مرة أخرى ليبلغ (٣٤.٩) مليار دولار في يونيو ٢٠١٧ (أنظر جدول رقم ١١). ويمكن القول في هذا الصدد أن الموارد المالية "

المساعدات والمنح " التي تدفقت على مصر عقب ثورتي ٢٥ يناير و٣٠يونيو من بعض دول الخليج هى التي أدت إلى عدم تفاقم أزمة الدين العام الخارجي.

- ارتفاع معدل التضخم :

شهدت الفترة ما بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو ارتفاع حاد في معدلات التضخم – خاصة عقب قرار تعويم الجنيه وتحرير سعر صرف الدولار في نوفمبر ٢٠١٦ – حيث ارتفع معدل التضخم من نحو (١١.٧%) في عام ٢٠١٠ ليبلغ أقصى مدى له نحو (٣٢.٥%) في مارس ٢٠١٧ (انظر جدول رقم ١٢).

جدول رقم (١٢)

معدل ارتفاع أسعار المستهلكين " مؤشر التضخم " في مصر خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧

العام	المعدل " النسبة المئوية"
٢٠١٠	%١١.٧
٢٠١١	%١١.١
٢٠١٢	%٨.٦
٢٠١٣	%٦.٩
٢٠١٤	%١٠.١
٢٠١٥	%١١.١
٢٠١٦*	%٩.٦
٢٠١٧	%٣٢.٥

Source : The years 1997 – 2016 from : International Monetary Fund.(April 2016). World Economic Outlook , Too Slow for Too Long. Washington. p. 178.

– سنة ٢٠١٧ : جريدة إلىوم السابع، ٢٠١٧/٤/١٠.

* تقديرات.

ومن المنطقي أن يكون للتضخم آثاراً سلبية على جميع فئات المجتمع المصري، ولكن تزداد أعبائه على فئات الفقراء ومحدودي الدخل، فمع ارتفاع التضخم نتيجة تحرير سوق الصرف الأجنبي في نوفمبر ٢٠١٦، بالإضافة لإجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تنفيذه في نوفمبر ٢٠١٦، ستتعرض القوة الشرائية، أو الدخل الحقيقي، للشرائح الأفقر إلى تراجع – وهو ما حث بالفعل – يفوق ما سيلحق بالشرائح الأعلى دخلاً. فالشرائح الأكثر ثراءً عادة ما تمتلك دخلاً مرتبطاً بالتضخم، كمدخرات بنكية أو سندات بفائدة متغيرة، وبالتإلى يقل تأثرها مقارنة بالشرائح الأقل ثراءً، أصحاب الدخول الثابتة في الأغلب (سليمان، ٢٠١٧، ص ٨٨).

- ارتفاع نسبة الفقر :

شهدت الفترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير ارتفاع نسبة الفقر في المجتمع المصري، فقد أدت حالة الركود التي شهدها الاقتصاد المصري في فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير وما نتج عنها من انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وتفاقم معدلات البطالة والتضخم إلى وصول معدلات الفقر لمستويات غير مسبوقة.

جدول رقم (١٣)

نسب الفقر في ريف وحضر مصر خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ -٢٠١٢/٢٠١٣

السنوات	ريف وجه بحري	ريف وجه قبلي	حضر وجه بحري	حضر وجه قبلي
٢٠٠٨-٢٠٠٩	%١٦.٧	%٤٣.٧	%٧.٣	%٢١.٣
٢٠١٠/٢٠١١	%١٧	%٥١.٤	%١٠.٣	%٢٩.٥
٢٠١٢/٢٠١٣	%١٧.٤	%٤٩.٤	%١١.٧	%٢٦.٧

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٢ / ٢٠١٣). مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الفقر والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٢/٢٠١٣ : نقلاً عن عبد اللطيف، حنان رجائي " باحث رئيسي ". (يناير ٢٠١٥). التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. رقم ٢٥٦. معهد التخطيط القومي. القاهرة. ص ٢٥.

حيث ارتفعت نسبة الفقر على مستوى الجمهورية (انظر جدول رقم ١٣) من (٢١.٦%) عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى (٢٥.٢%)، (٢٦.٣%) لعامي ٢٠١٠/٢٠١١، ٢٠١٢/٢٠١٣ على الترتيب، وزادت هذه النسبة لريف الوجه القبلي من (٤٣.٧%) إلى (٥١.٤%)، (٤٩.٤%) خلال نفس الفترة، وكانت هذه الزيادة أقل نسبياً لريف الوجه البحري، حيث ارتفعت من (١٦.٧%) إلى (١٧%)، (١٧.٤%) لنفس الفترة (عبد اللطيف، ٢٠١٥، ص ٢٥).

جدول رقم (١٤)

السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في مصر

السنة	دليل الفقر المتعدد الأبعاد القيمة	مجموع السكان " الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد" بالنسبة المئوية	مجموع السكان " الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد" بالآلاف	شدة الحرمان بالنسبة للذين يعيشون في فقر	السكان المعرضون لخط	السكان الذين يعيشون في فقر بالنسبة المئوية	نسبة الحرمان إلى الفقر العام بالنسبة المئوية التعليم	الصحة	مستوى المعيشة	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط فقر الدخل بالنسبة المئوية ١.٩٠ دولار في اليوم بمعدل القوة الشرائية ٢٠٠٥ –	خط الفقر الوطني " ٢٠٠٥ – ٢٠١٤"
٢٠١٤	٠.٠١٦	%٤.٢	٣.٧٥٠	%٣٧.٤	%٥.٦	%٠.٤	%٤٥.٦	%٤٦.٧	%٧.٨	%٢٥.٢	...

Source : United Nations Development Programme. (2016). Human Development Report 2016 Human Development for Everyone , New York. p. 218.

وفي هذا الصدد تشير تقديرات " برنامج الأمم المتحدة من خلال تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦ " إلى أن نسبة الفقراء شديدي الحرمان في المجتمع المصري بلغت

نحو (٣٧.٤%) في عام ٢٠١٤ بالنسبة للسكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد. وأن السكان المعرضون للفقر بلغت نسبتهم نحو (٥.٦%)، ونسبة الحرمان إلى الفقر العام في قطاعي التعليم والصحة بلغت (٤٥.٦%)، (٤٦.٧%) على التوالي في نفس العام (انظر جدول رقم ١٤).

ومن المتوقع أن تزيد معدلات الفقر في مصر كنتيجة لارتفاع مستوى الأسعار الناجم عن تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي بدءاً من نوفمبر ٢٠١٦ – وهو ما حدث فعلاً – وهو ما يعني استمرار منحنى ارتفاع نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان في مصر، والمستمر على الأقل منذ مطلع الألفية. فخلال الخمسة عشرة عاماً منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٥، ارتفعت نسبة السكان تحت خط الفقر القومي من (١٦.٧%) إلى (٢٧.٨%)، بينما ارتفعت نسبة السكان دون خط الفقر المدقع من (٢.٩%) إلى (٥.٣%) في الفترة ذاتها (حسين، ٢٠١٧، ص ٨٩). وهو ما يشير إلى تفاقم ظاهرة الفقر في المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير.

<u>– الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم :</u>

يعد الإنفاق الحكومي على الصحة، منخفض جداً بما يؤثر على السياسات الصحية، ومن ثم جودة الخدمات الطبية إذ يمثل الإنفاق على الصحة نسبة (٥.٣٧%) من إجمالي الإنفاق الحكومي " بحجم إنفاق يبلغ (٤٢.٤) مليار جنيه " في الموازنة المعتمدة لعام (٢٠١٤ / ٢٠١٥)، وإن كان أفضل من الموازنة السابقة إلا أنه اقل بكثير مما نص عليه الدستور، والذي ينص على ألا يقل الإنفاق على الصحة عن (٣%) من إجمالي الناتج المحلى الذي لا تتخطى النسبة الحالية (٠.٦١%) منه، ذلك ويبلغ متوسط الإنفاق على الصحة لكل مواطن نحو (٤٩٣) جنيه في موازنة عام (٢٠١٤ / ٢٠١٥). والأمر نفسه، فيما يخص الإنفاق الحكومي على التعليم الذي تصل أجور ومرتبات العاملين به إلى نحو (٨٥%) من جملة نفقات القطاع، ويصل نصيب الطالب من إجمالي الإنفاق على التعليم في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي نحو (٥) آلاف جنية في موازنة (٢٠١٤ / ٢٠١٥)، وهو مبلغ هزيل جداً مقارنة بنصيب الطالب في الدول النامية ناهيك عن المتقدمة بما يؤثر على طبيعة سياسات التعليم وإمكانية تطويرها بفعل سقف الإنتاج المنخفض (محمود، شتاء ٢٠١٦، ص ٩٥).

وفي هذا الصدد تشير " سلمى حسين " إلى ان الحكومة لم تلتزم في موازنة ٢٠١٧ –٢٠١٨ بتخصيص الحد الأدنى اللازم دستورياً للإنفاق على الصحة والتعليم بسبب خطة التقشف وذلك للعام الثاني على التوالي. وهو ما أدى إلى وصول العجز في الموارد المطلوبة لتغطية هذا الإنفاق إلى نحو ٢٠٧.٤ مليار جنيه (٦٨ مليار للصحة، ١٣٩.٤ للتعليم) (حسين، فبراير ٢٠١٨، ص ٣٦).

وبناءً على ما سبق يمكن القول إنه بعد مرور أكثر من سبع سنوات (يوليو ٢٠١٨) على قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لم تتحقق المطالب التي قامت عليها وهى العيش، والحرية، العدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية، بل على العكس انتشر الفساد في كافة أركان المجتمع المصري في السنوات اللاحقة لثورة ٢٥ يناير وحتى الآن، وأدى ذلك إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للغالبية العظمى من السكان ولاسيما الفقراء ومحدودي الدخل، وخاصة في أعقاب البدء في تحرير سعر صرف العملة ورفع أسعار الوقود أكثر من مرة بدأ من نوفمبر ٢٠١٦ وحتى الآن.

وثمة مؤشرات عديدة تعكس تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري من أهمها تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتفاقم أزمة البطالة والفقر، وارتفاع معدل العجز في الموازنة العامة للدولة.. الخ.

ويمكن القول أيضاً أن ذلك الوضع يرجع – في جانب كبير منه – إلى إهدار الحكومات المتعاقبة بعد ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو الكثير من الموارد المالية التي تدفقت على مصر في صورة مساعدات مالية. ومن أهم أشكال إهدار الموارد المالية اتجاه الحكومة المصرية نحو تنفيذ مشروعات ذات جدوى اقتصادية ضعيفة وغير مدروسة جيداً منها على سبيل المثال تفريعة قناة السويس الجديدة التي التهمت احتياطي الدولار حتى يخرج المشروع في عام واحد بدلاً من ثلاثة أعوام، ومشروع العاصمة الإدارية الجديدة الذي رفض المستثمرين الإماراتيين ثم الصينيين من بعدهم تنفيذه، وتم تكليف إدارة الهيئة الهندسية بالقوات المسلحة بإقامته، بالإضافة إلى ذلك إتباع سياسات تنموية لا تنحاز للمواطن البسيط بل تزيد من أعبائه وانحنائه أمام زيادات يومية في أسعار السلع والخدمات، والاتجاه إلى رفع الدعم عن الخدمات الأساسية من كهرباء ومياه وغاز وبنزين، ورفع أسعار الدواء والنقص الحاد في المستلزمات الطبية. وهو ما فاقم من ظاهرة الفساد في المجتمع المصري على الرغم من إن الدستور المصري الجديد الصادر في عام ٢٠١٤ ألزم الحكومة بمحاربة الفساد. وهذا يعنى في نهاية الأمر أن الأغنياء يزدادون غني وأن الفقراء يزدادون فقراً، وأن الطبقة الوسطى في المجتمع المصري كما توقع " رمزي زكي " منذ سنوات ليست بعيدة إلى زوال (زكي، ١٩٩٧).

المحور الثاني : نتائج تحليل دليل المقابلة :

جاءت نتائج تطبيق دليل المقابلة على عينة من أساتذة وخبراء علوم الاجتماع والاقتصاد والإعلام وإدارة الأعمال على النحو التالي :

١- الخصائص العامة لعينة الدراسة :

- الخصائص النوعية :

جدول رقم (١٥)
توزيع أفراد العينة حسب النوع

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	١٧	٧٠.٨٣ %
أنثى	٧	٢٩.١٧%
المجموع	٢٤	١٠٠ %

بلغ عدد الذكور في إجمالي العينة (١٧) مفردة بنسبة (٧٠.٨٣%)، في حين بلغ عدد الإناث (٧) مفردة بنسبة (٢٩.١٧%).

- الخصائص العمرية :

بلغ المتوسط الحسابي للسن في العينة (٥٢.٦٧) عاماً

- الدرجة العلمية :

جدول رقم (١٦)
توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
أستاذ	١١	٤٥.٨٣%

أستاذ مساعد	٨	%٣٣.٣٣
مدرس	٥	%٢٠.٨٤
المجموع	٢٤	%١٠٠

بلغت نسبة الحاصلين على درجة أستاذ في إجمالي عينة الدراسة (٤٥.٨٣%)، في حين بلغت نسبة الحاصلين على درجة أستاذ مساعد (٣٣.٣٣%)، بينما بلغت نسبة الحاصلين على درجة مدرس (٢٠.٨٤%). وهذا يعكس تمثيل الدرجات العلمية المختلفة، والتي بلا شك لكل منها خبراتها وآراؤها.

٢- ظاهرة الفساد وثورات الربيع العربي :

- رؤية أفراد العينة لمفهوم الفساد :

رأى أفراد العينة أن مفهوم الفساد يشير بصفة عامة إلى معاني متعددة من أهمها :

- ظاهرة من الظواهر الاجتماعية المرضية، التي تمثل نوع من أنواع الخروج عن القانون من قبل الأفراد الذين يمارسونه مستغلين في ذلك سلطتهم ومكانتهم.
- حالة تفكك تعتري المجتمع نتيجة فقدانه لسيادة القيم الجوهرية، ولعدم احترام القانون، وعدم تكريس مفهوم المواطنة، وغياب ثقافة حقوق الإنسان واحترامها بشكل طبيعي وتلقائي.
- كل عمل مخالف لنظم وقواعد وأعراف وأنساق القيم المتعارف عليها في المجتمع مهما كانت الوسيلة أو الغاية من ذلك الفعل.
- سوء استخدام السلطة لغايات شخصية أو لتحقيق غايات ومكاسب خاصة سواء من تقاضي رشوة أو تعيين أقارب... الخ.
- خروج عن القانون والنظام " عدم الالتزام بهما " أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة، وهو سلوك يخالف الواجبات الوظيفية تطلعاً إلى تحقيق مكاسب خاصة.
- أي ممارسة ضد الصلاح في كافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بل والثقافية.
- احتكار السلطة بدون وجه حق، والحرص على شيوع الجهل ومحاربة العلم.
- دعم الاستبداد وخنق الحريات ووأد الديمقراطية وإشاعة الفوضى.
- التستر على كافة السلوكيات المنحرفة في أي مجال من مجالات الحياة

وعلى الرغم من تباين المعاني والتعريفات التي قدمها أفراد العينة لمفهوم الفساد، إلا أن ثمة قاسم مشترك بينها وهو أن الفساد ظاهرة اجتماعية مرضية تصيب المجتمع نتيجة فقدانه لسيادة القيم الجوهرية، وعدم احترام القانون، وعدم تكريس مفهوم المواطنة، وغياب ثقافة حقوق الإنسان واحترامها بشكل طبيعي وتلقائي، وأنه يمثل نوع من أنواع الخروج عن القانون والأعراف السائدة في المجتمع من قبل الأفراد الذين يمارسونه مستغلين في ذلك سلطتهم ومكانتهم، لتحقيق مصالح خاصة سواء مادية أو معنوية.

- رؤية أفراد العينة لأكثر صور الفساد خطورة على المجتمع :

رأى أفراد العينة أن أكثر صور الفساد انتشاراً في المجتمع يتمثل فيما يلي :

– الفساد السياسي ويتمثل في فساد الحكم الذي يرجع بدوره إلى فساد الحاكم أو الطبقة الحاكمة أو الصفوة الحاكمة، وذلك عندما تعمل ضد مصالح البلد وتتخلى عن دورها التاريخي والوطني في دفع وطنها نحو النهضة والتنمية.

– الفساد العلمي وذلك عندما تصبح السياسات التعليمية مفرغة من مضمونها الذي يجب أن يكون موجهاً نحو خدمة قضايا الوطن والدفاع عنه ضد أي مخاطر داخلية أو خارجية، ويتصل بهذا الصنف من الفساد شيوع السرقات العلمية والتي كثرت في السنوات الأخيرة – في مصر على سبيل المثال – لتدني مستوى إعداد الباحثين العلميين وتحولهم إلى ما يشبه موظفي الدولة في أي قطاع علمي آخر. ويشمل الفساد العلمي أيضاً تزييف المناهج التعليمية بحشوها بمعلومات تاريخية مزيفة أو حشوها بتوجيهات سياسية تخدم نظام بعينه وتعمل على الحفاظ عليه.

– الفساد الاقتصادي وتتضح معالمه بشكل جيد عندما تتحكم في مقاليد الأمور الاقتصادية داخل الدولة شلة من التجار " قديماً " أو رجال الأعمال بلغة العصر الحالي، ومن ثم تصمم السياسات الاقتصادية وتصاغ القوانين لصالح هذه القلة التي تصل في النهاية إلى التحكم في أقوات البلاد والعباد.

– الفساد الإداري، وربما يمكن دمج الفساد السياسي والاقتصادي تحت نوع واحد وهو الفساد الإداري، إذا اعتبرنا النوعين أشكال للفساد الإداري، أحدهما يأخذ الشكل السياسي والثاني يأخذ الشكل الاقتصادي. وإلى جانب هذين الشكلين يأتي تحت الفساد الإداري صنف آخر وهو الفساد المالي ويشمل بالقطع كافة صور المخالفات المالية من تقاضي رشى وعمولات بدون وجه حق. ومن أكثر صور الفساد المالي في مصر – على سبيل المثال – ما حدث طوال الفترة التي بدأت من تسعينات القرن العشرين وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والتي تزامنت مع تطبيق حزمة برامج التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي، حيث تم في إطارها بيع شركات القطاع العام، ومارس رجال الدولة في ظل حكومات " عاطف عبيد، وأحمد نظيف " أعمال السمسرة فتم بيع كثير من شركات القطاع العام بأبخس الأسعار.

– الفساد الديني، الذي يعد من أخطر أنواع الفساد وذلك منذ قديم الأزل وحتى الآن، وبسبب هذا الفساد حُرفت أديان وضاعت مبادئ وسقطت دول وانتهت حضارات ومنها الحضارة الإسلامية، وبسببه أيضاً انتشر الفكر المتطرف والإرهابي والجماعات الإرهابية على مستوى العالم.

إن الآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن الفساد السياسي جاء في مقدمة أكثر صور الفساد خطورة على المجتمع، وذلك لأن الفساد الاقتصادي والمالي واستغلال النفوذ هو نتيجة طبيعية للفساد الأكبر الذي تعاني منه الدول النامية ومنها مصر ألا وهو الفساد السياسي، أي فساد النظم والقوانين المتحكمة في علاقات الناس، وذلك ما دام الدستور وسائر القوانين تشرع حسب أهواء ومصالح الصفوة الحاكمة ومصالح وكلائهم. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات عبد الخالق فاروق (٢٠١١)، أحمد السيد النجار (٢٠١٢)، أحمد أبو دية " باحث رئيسي " (٢٠١٤).

<u>– رؤية أفراد العينة لأسباب تنامي ظاهرة الفساد في مصر والدول العربية في العقود الأخيرة :</u>

رأى أفراد العينة أن الحديث عن أسباب نمو وتفاقم ظاهرة الفساد في مصر والدول العربية في العقود الأخيرة لا يختلف بشكل كبير، فالأسباب معظمها واحدة ومتكررة في كافة البلدان العربية، ويتمثل أهمها فيما يلي :

– أنظمة الحكم غير الديمقراطية التي تقوم على الاستبداد والقهر والجهل والمرض والفقر.
– التزاوج الذي حدث في كثير من البلدان العربية بين السياسة والاقتصاد أفرز في النهاية صنف من الساسة الانتهازيين الذين يضربون بعرض الحائط المصالح الوطنية لحساب مصالحهم الشخصية.
– غياب المسائلة وعدم تفعيل القوانين الرادعة رغم وجودها وسيادة قاعدة من أمن العقاب أساء الأدب.
– غياب العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول والثروات وعوائد التنمية أفضى إلى ضعف الانتماء والولاء للدولة.
– تدني الأجور والمرتبات في الحكومة والقطاع العام وارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات، مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض الموظفين بالبحث عن مصادر دخل أخرى حتى لو كان من خلال الرشوة.
– انتشار قيم السلبية واللامبالاة وضعف الانتماء للدولة.
– انتشار ثقافة الفساد وتكريسها في الكثير من المجتمعات العربية.
– عدم فاعلية وسائل الإعلام في مكافحة ظاهرة الفساد.
– تعقد الإجراءات البيروقراطية التي تعرقل أداء الأعمال وتدفع المواطنين إلى إتباع أساليب غير مشروعة لقضاء أعمالهم.
– عدم وجود إستراتيجية فعالة لمكافحة والقضاء على الفساد والفاسدين من أصحاب المصالح واستغلال السلطة.
– الاعتماد على أهل الثقة على حساب أهل الخبرة في اختيار القيادات الحكومية.
– ضعف وعدم فاعلية أجهزة الرقابة وعدم استقلاليتها.
– غياب الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية فعالة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها أو بعض أطرافها في الفساد.
– تأثير العولمة الجامح على البلدان العربية والذي حولها إلى ما يشبه السوق الأكثر رواجاً للسلع الأجنبية وزيادة حدة الفقر في المجتمعات العربية مع تفاقم سقف التطلعات والأماني الذي خلقته أدوات العولمة من فضائيات وانترنت وغيرها. كل ذلك ساعد على تفشي شكل معين من أشكال الفساد وهو الفساد المالي.
– ضعف الوازع الديني لدى الكثير من الموظفين والمسئولين الحكوميين.
– وجود ثغرات في قوانين مكافحة الفساد.

ويلاحظ إن الآراء السابقة لأفراد العينة لأسباب تنامي ظاهرة الفساد في مصر والدول العربية توضح أنه على الرغم من اختلاف أنظمة الحكم في الدول العربية ما بين النظام الجمهوري والملكي إلا أنه ثمة اتفاق بين هذه الدول فيما يتعلق بأسباب تفاقم ظاهرة الفساد، وتتراوح هذه الأسباب ما بين الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية والقانونية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات، Mihai Mutascu & Dan Constantin Danuletiu (٢٠١٠)، Dina Talaat Badr Elsayed (٢٠١٦)، سليمان عبد المنعم (٢٠١٦).

ويمكن تفسير ذلك في ضوء " مدخل تفسير الفساد في ضوء السياق الاجتماعي والاقتصادي والقانوني الذي يتم فيه الفساد " حيث نجد أن ظاهرة الفساد ظاهرة مركبة

ومعقدة وذات أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية وإدارية وقانونية، ولا يمكن تفسيرها بعيداً عن السياق الاجتماعي والثقافي السائد في المجتمع. فالفساد في مصر – وأيضاً في الدول العربية – ظاهرة مجتمعية مركبة وذات نتاج بنائي تفرزه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الموضوعية في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع المصري، فلقد وجد الفساد منذ عهد الفراعنة وحتى الآن، وذلك مع اختلاف حدة وانتشار ظاهرة الفساد من مرحلة إلى أخرى طبقاً للظروف والأحوال الاقتصادية والسياسية السائدة في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع المصري. وذلك لأن المجتمع المصري في المراحل التاريخية المختلفة وحتى الآن يقوم على علاقات إنتاجية استغلالية تنتج مصالح متناقضة بين الموظفين العموميين وبين الجماهير المتعاملة مع المؤسسات الحكومية، وفضلاً عن ذلك ثمة ظروف وعوامل موضوعية تسهم في زيادة وتنوع صور وموضوعات الفساد مثل الاستعمار، والبرجوازية غير المنتجة، وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والقانوني السائد وهوية حائز السلطة ومصالحهم في كل مرحلة تاريخية للمجتمع المصري.

<u>– رؤية أفراد العينة لأسباب تزايد معدلات الفساد في الدول العربية على الرغم من إعلان العديد من الدول العربية عن محاربة الفساد وانضمام معظمها لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد :</u>

رأى أفراد العينة إنه على الرغم من وجود العديد من مؤسسات مكافحة الفساد القانونية في كافة الدول العربية ومنها على سبيل المثال : نزاهة في المملكة العربية السعودية، والمدعي العام الاشتراكي في مصر إبان فترة حكم السادات، وأجهزة الرقابة الإدارية على اختلافها في مصر، وتونس، والمغرب، والجزائر، وبلدان الخليج العربي، إلا أن وجودها حقيقة غير فاعل في مواجهة الفساد، بل على العكس كثر الحديث عن الفساد، وهو مؤشر يجب أن يؤخذ على محمل الجد، ليس فقط من باب أنه لا يوجد دخان بلا نار، لأن الوعي بصور الفساد زاد في السنوات الأخيرة بفضل الثورة التكنولوجية في مجال الاتصال والإعلام، فوجود القنوات الفضائية المستقلة التي لا تتبع ملكية أي دولة، فضلاً عن زيادة أعداد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، كل ذلك وغيره جعل الإحساس والوعي بقضايا الفساد في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى. ولكن يظل السؤال هنا : لماذا يتزايد الفساد رغم وجود كل تلك الأجهزة ؟ الإجابة عن هذا السؤال تتمثل في عبارة واحدة وهى " مظهرية تلك المؤسسات "، بمعنى، أنه على الرغم من وجود تلك المؤسسات على أرض الواقع إلا أن أدوارها محدودة، نعم توجد قوانين وتوجد مؤسسات للردع ولكنها غير فاعلة، ويعود ذلك إلى أسباب كثيرة من أهمها :

– غياب الإرادة السياسية الحقيقية لمحاربة الفساد، فالأنظمة العربية على اختلافها مشغولة بالحفاظ على كراسيها ومواقعها في الحكم، ووجود تلك المؤسسات أشبه بذر الغبار في العين، حتى تظهر أمام دول العالم ومؤسساته الدولية بأن لديها مؤسسات لمحاربة الفساد، والدليل على ذلك أن معظم الدول العربية تأتي في مرتبة متأخرة للغاية على مقياس محاربة الفساد والنزاهة الدولي " مؤشر مدركات الفساد ".

– ضعف الممارسة الديمقراطية وشيوع حالة الاستبداد السياسي والدكتاتورية في العديد من البلدان العربية.

– عدم استقلالية القضاء وغياب السلطة الرادعة التي تمارس سلطتها وعملها على عموم المجتمع دون تمييز وتعمل على إشاعة العدل بين أفراد المجتمع.

– ضعف الدور الرقابي على الأعمال، وعدم تفعيل صلاحيات الأجهزة الرقابية على أعمال الجهاز التنفيذي ومحاسبة المخالفين.
– انتشار الفساد داخل النخبة الحاكمة.
– عدم فاعلية تنفيذ القوانين التي تواجه الفساد.
– وجود المجالس النيابية الرخوة والهشة.
– تقويض العقول وتكميم الأفواه تحت شعار الأمن القومي.
– توريث الحكم في كثير من البلدان العربية.
– القصور الحاد في استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في نظم الرقابة.

إن الآراء السابقة لأفراد العينة يمكن النظر إليها بوصفها مؤشرات تعكس فساد أنظمة الحكم في كثير من الدول العربية، وهو ما يظهر في مؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة منها الاستبداد السياسي وغياب الحرية والديمقراطية وتزايد معدلات الفقر والبطالة وغياب العدالة الاجتماعية. وتعتبر مصر في ظل حكمي مبارك ومحمد مرسي نموذج لهذه الحالة.

– رؤية أفراد العينة حول ما إذا كانت ظاهرة الفساد تعد السبب الرئيس لقيام ثورات الربيع العربي:

جدول رقم (١٧)

رؤية أفراد العينة حول ما إذا كانت ظاهرة الفساد تعد السبب الرئيس لقيام ثورات الربيع العربي

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٢١	%٨٧.٥
لا	٣	%١٢.٥
المجموع	٢٤	%١٠٠

رأى أغلبية أفراد العينة بنسبة (٨٧.٥%) أن ظاهرة الفساد تعد السبب الرئيس لقيام ثورات الربيع العربي، في حين رأى (١٢.٥%) أنها ليست السبب الرئيس في قيام هذه الثورات (جدول رقم ١٧).

أما عن أسباب ذلك فقد رأى الموافقون على أن ظاهرة الفساد تعد السبب الرئيس لقيام ثورات الربيع العربي، وذلك للأسباب التالية :

– انتشار الفساد السياسي في غالبية الدول العربية ولاسيما دول ثورات الربيع العربي وهى مصر، تونس، وليبيا، وسوريا، واليمن، ففي مصر تمثل الفساد السياسي من خلال مخطط توريث الحكم لجمال مبارك، حيث كان يجري الإعداد لتولي جمال مبارك حكم مصر بعد والده، والتلاعب في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ٢٠١٠، واستحواذ حزب واحد على السلطة في كل مرة وهو الحزب الوطني.
– شيوع الفساد الاقتصادي خاصة في مصر والمتمثل في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة لفشل السياسات التنموية التي اتبعتها الدولة في ظل نظام مبارك، وبيع شركات القطاع العام بأبخس الأسعار. كل ذلك كان أسباب لإذكاء روح الثورة خاصة في نفوس الشباب.

– شيوع مظاهر الفساد الإداري والعلمي في كافة مؤسسات الدولة، وانتشار الواسطة والمحسوبية والرشوة بشكل سافر حتى أصبح الحصول على وظيفة لا يحدث إلا إذا كانت هناك صلة بأحد مراكز القوى أو السلطة في المجتمع أو دفع رشى في مقابل ذلك.
– عدم مقدرة فئات المجتمع على تحمل أعباء وتبعات الفساد المتراكم داخل أجهزة الدولة.
– شعور المتظاهرين بغياب العدالة الاجتماعية في توزيع الأجور والمرتبات بسبب الفساد.
– الوعي بالظلم والفساد بأنماطه المختلفة الذي تفاقم في هذه الدول.

أما الذين رأوا أن ظاهرة الفساد لا تعد السبب الرئيس في قيام ثورات الربيع العربي، بل هناك إلى جانب الفساد عوامل أخرى هي :
– وجود مخطط غربي تدعمه القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة لأجل تقسيم المنطقة العربية لصالح الكيان الصهيوني.
– وجود فئات شبابية واعية ومتعلمة ورافضة للأوضاع المجتمعية المتردية ومتطلعة إلى الأفضل.
– ثورة الاتصالات وانفتاح العالم على بعضه.

ولا شك أن الآراء السابقة لمعظم أفراد العينة تكشف أن تفاقم ظاهرة الفساد في الدول العربية كان السبب الرئيس في قيام ثورات الربيع العربي، ففي مصر على سبيل المثال نجد أن تفاقم ظاهرة الفساد انعكس على العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في صورة تفاقم مشكلة البطالة، وارتفاع معدلات الفقر،وغياب العدالة الاجتماعية، وهو ما ساهم في اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التي جاءت شعاراتها لتعكس ذلك، حيث تمثلت هذه الشعارات في العيش، والحرية، والعدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات " سعد الدين إبراهيم (٥/ ٢٠١٢)، وأحمد أبو دية " باحث رئيسي " (٢٠١٤).

ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية " تيد جور Ted Gure " – نظرية الحرمان النسبي– فقد ترتب على انتشار صور الفساد في ظل حكم مبارك – وأيضاً محمد مرسي – فشل سياسات التنمية في إشباع الاحتياجات الأساسية للشعب المصري أو في تحقيق تنمية حقيقية وعدالة اجتماعية "الفساد الاقتصادي والاجتماعي ". كما انتشرت صور الفساد السياسي "الاستبداد السياسي، وغياب الحريات العامة، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان ". وقد أدي ذلك – مع تفاعل عوامل أخرى مساعدة مثل تزايد استخدام الشباب للانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، وغياب أي أمل في التغيير السلمي سواء للنظام الحاكم أو سياساته من خلال مؤسسات كالأحزاب أو مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وتشجيع ودعم القوي الغربية –في نهاية الأمر إلى قيام ثورة ٢٥ يناير.

٣– ظاهرة الفساد وثورة ٢٥ يناير :

– رؤية أفراد العينة لأكثر صور الفساد انتشاراً في المجتمع المصري في ظل نظام مبارك:

رأى أفراد العينة أن أكثر صور الفساد انتشاراً في المجتمع المصري في ظل نظام مبارك هى كما يلي :
– الفساد السياسي بكافة أشكاله من احتكار السلطة، وتزاوج السلطة برأس المال، ومشروع توريث الحكم لجمال مبارك، والسياسات القمعية، والدولة البوليسية المخيفة، واستغلال المنصب العام لتحقيق مصالح سياسية فاسدة من أهمها تزوير الانتخابات،

وشراء أصوات الناخبين، والتمويل غير المشروع للحملات الانتخابية، والتأثير على قرارات الحاكم، وشراء ولاء الأفراد والجماعات.
– الفساد الاقتصادي والمتمثل في برنامج بيع الدولة عبر ما عرف بالخصخصة وما إلى ذلك.
– الفساد المالي المتمثل في انتشار الرشوة وخاصة في صفقات الخصخصة سواء لمصانع أو أراضي... الخ.
– الفساد الإداري المتمثل في الواسطة والمحسوبية... الخ.
– الفساد في قطاع الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والإسكان.

والآراء السابقة لأفراد العينة لأكثر صور الفساد انتشاراً في المجتمع في ظل نظام مبارك توضح أن كل صور وأشكال الفساد كانت منتشرة في المجتمع المصري، ويمكن النظر إليها بوصفها مؤشرات تعكس مدى تفاقم ظاهرة الفساد في المجتمع المصري في ظل نظام مبارك.

– رؤية أفراد العينة حول ما إذا كانت هناك علاقة بين سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة وتنامي ظاهرة الفساد في مرحلة مبارك :

جدول رقم (١٨)
رؤية أفراد العينة حول ما إذا كانت هناك علاقة بين سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة وتنامي ظاهرة الفساد في مرحلة مبارك

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٢٤	١٠٠%
لا	---	---
المجموع	٢٤	١٠٠%

رأى أفراد العينة بالإجماع بنسبة (١٠٠%) جدول رقم (١٨) أن سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة هى المسئولة عن تنامي ظاهرة الفساد في مرحلة نظام مبارك. إن هذه السياسات التي أدت إلى بيع القطاع العام هى في حد ذاتها أكبر عملية فساد وإفساد اقتصادي في تاريخ مصر الحديث، فكافة ما حققته الدولة من مكاسب على طوال العقود التي تلت ثورة يوليو ١٩٥٢ تم التخلي عنها ببساطة شديدة لصالح قلة من أصحاب المصالح أو" القطط السمان " على حد تعبير الراحل " إحسان عبد القدوس ". وهو توصيف لقوى اقتصادية استفادت من سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة – الانفتاح الاقتصادي وإعادة الملكية – لكي تجمع ثروات كبيرة على قاعدة النهب الفاضح وغير الخاضع لرقابة الدولة (ضاهر، يوليو ٢٠١٨، ص ٢٤).

ولقد أدت هذه البرامج إلى تزايد بل وحدوث تخمة في الفساد في مصر لأسباب عديدة من أهمها :
– إن هذه السياسات تمخض عنها بيع القطاع العام المشغل الأكبر للشباب في مصر، ومن ثم أصبح الحصول على وظيفة أمر نادر وصعب ولا يمكن تحقيقه إلا من خلال مسالك ذات علاقة مباشرة بالفساد المالي والإداري.
– إن عمليات بيع القطاع العام التي تمت من خلال وتحت مظلة هذه البرامج هى في حد ذاتها ممارسة فساد كبير للغاية، حيث العمولات – التي هى شكل مقنع من الرشوة – التي

حصل عليها كبار المسئولين في الدولة لموافقتهم على بيع شركات ناجحة وكبيرة في القطاع العام بأبخس الأسعار.
– الانحياز السافر لرجال الأعمال على حساب الاقتصاد القومي ومصالح الشعب.
– اتساع الفجوة بين الطبقات الغنية والوسطى والفقيرة مما أدى إلى اختفاء الطبقة الوسطى تقريباً، حيث أصبح هناك طبقة تملك وغنية غناء فاحش، وطبقة لا تملك، مما أدى إلى حدوث خلل في البناء الطبقي والاجتماعي السائد في المجتمع المصري.
– إن الليبرالية الاقتصادية الجديدة وإتباع سياسات السوق تعتبر الباب الملكي لانتشار أغلب الأزمات الاجتماعية التي تعاني منها مصر ويأتي في مقدمتها الفساد.
– تقويض الصناعة الوطنية وهدم البنية التحتية لها.
– احتكار وتسهيل عمليات التملك الكامل لمصادر المواد الخام وإضعاف الاقتصاد القومي وتشريد الآلاف من العاملين المهرة في مختلف مجالات الصناعة بسبب عمليات بيع القطاع العام.
– لغة المصالح والتزاوج بين السلطة ورجال الأعمال أدى إلى انتشار الفساد المالي والإداري خاصة فيما يتعلق بعمليات بيع شركات القطاع العام.

وتكشف الآراء السابقة لأفراد العينة بوضوح دور سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة في انتشار الفساد في عصر مبارك، ويمكن النظر إليها بوصفها مؤشرات تعكس لماذا لم تحقق سياسات نظام مبارك التنموية تنمية حقيقية للمجتمع المصري ؟ حيث ركزت سياسات نظام مبارك على تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع نسبياً إلا أن ذلك لم ينعكس على أوضاع الغالبية العظمي من أبناء المجتمع المصري لغياب العدالة الاجتماعية في توزيع عوائد التنمية، وهو ما أدى إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع المصري. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات أحمد زايد (أبريل ٢٠١١)، عبد الخالق فاروق (٢٠١١)، أحمد السيد النجار (٢٠١٢).

<u>– رؤية أفراد العينة لأكثر الأجهزة الحكومية التي انتشر الفساد بها في عصر مبارك:</u>

رأى أفراد العينة أنه رغم أن الفساد في عصر مبارك استشرى ولم يترك مؤسسة أو جهاز حكومي إلا وأصابه في مقتل إلا أن أكثر الأجهزة الحكومية التي انتشر فيها الفساد في عصر مبارك يتمثل فيما يلي:
– وزارة قطاع الأعمال العام وهى الوزارة التي أشرفت على عملية بيع القطاع العام.
– وزارة الإسكان بوجه عام وهيئة المجتمعات العمرانية على وجه الخصوص، خاصة فترة وزارة " محمد إبراهيم سليمان"، والتي باعت ملايين الأمتار في أفضل المواقع في المدن الجديدة بأسعار زهيدة للغاية، ويكفي أن نشير لبعض الأمثلة ومنها أراضي " مدينة الرحاب " التي تم بيعها " لهشام طلعت مصطفي " بواقع جنيه واحد للمتر، وكذلك أرض " مدينة دريم لاند " والتي تم بيع المتر فيها "لأحمد بهجت" بجنيه واحد. هذا بخلاف ملايين بل مليارات الأمتار التي تم وهبها لرجال الدولة من أعضاء الحزب الوطني المنحل خاصة رجال لجنة السياسات. وقس على ذلك الكثير والكثير مما لا يعد ولا يحصى، باختصار لقد أهدر هؤلاء على خزينة الدولة ليس مليارات ولا ترليونات بل مبالغ ينوء بحسابها أولي العلم وأجهزة الحاسب الآلي.
– وزارة الصناعة وعبر برنامج الخصخصة الفاسد، ومثال على ذلك بيع شركة حديد الإسكندرية لأحد رجال " جمال مبارك " وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطني المنحل وهو " أحمد عز ".

وبالإضافة لهذه الوزارات فقد انتشر الفساد أيضا في الوحدات المحلية، ووزارات الزراعة والصحة والتعليم، ومجلس الشعب.

أما عن أسباب ذلك فيتمثل أهمها فيما يلي:

– عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث وهى التنفيذية والتشريعية والقضائية في ظل نظام مبارك، وهو ما أدى إلى الإخلال بمبدأ الرقابة والمحاسبة.

– النفوذ المتزايد لرجال الأعمال من خلال لجنة السياسات بالحزب الوطني المنحل وهو ما ظهر في صدور العديد من التشريعات التي تصب في مصلحة رجال الأعمال بالدرجة الأولى.

– ضعف وعدم فاعلية الأجهزة الرقابية المسئولة عن مكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية.

– الثغرات القانونية في القوانين المجرمة للفساد.

– تدني الأجور والمرتبات مما جعل الكثير من الموظفين يستغل وظيفته بصورة غير مشروعة لتحقيق دخل إضافي.

وتوضح الآراء السابقة لأفراد العينة أنه على الرغم من انتشار الفساد في معظم الأجهزة الحكومية إلا أنه كان أكثر انتشاراً في ثلاث وزارات هي وزارة قطاع الأعمال العام وهى التي أشرفت على بيع شركات القطاع العام، ووزارة الإسكان وخاصة هيئة المجتمعات العمرانية في ظل ولاية " محمد إبراهيم سليمان "، ووزارة الصناعة. أما عن أهم أسباب ذلك فتتمثل في النفوذ المتزايد لرجال الأعمال من خلال لجنة السياسات بالحزب الوطني المنحل على السلطة التنفيذية والتشريعية وهو ما ظهر في العديد من السياسات والتشريعات التي تصب في مصلحة رجال الأعمال بالدرجة الأولى. ويمكن النظر إلى هذه الآراء بوصفها مؤشرات على تفاقم ظاهرة الفساد في المجتمع المصري في ظل نظام مبارك.

– رؤية أفراد العينة لانعكاس ظاهرة الفساد على سياسات التنمية في مرحلة مبارك:

رأى أفراد العينة أن ظاهرة الفساد لها آثار سلبية عديدة على عملية التنمية في المجتمع المصري وهو ما انعكس على سياسات التنمية ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى :

– بالنسبة لمواجهة الفقر:

تفاقمت معدلات الفقر بشكل مطرد ومتكرر في المجتمع المصري في ظل سياسات نظام مبارك الأمر الذي أدى إلى انتهاء ما يسمى بالطبقة الوسطى – تقريباً – وأصبح السواد الأعظم من أفراد المجتمع المصري تحت خطوط وليس خط الفقر من ناحية في مقابل الرأسمالية الطفيلية المدججة برؤوس الأموال اللامتناهية وسلطة النفوذ المطلق ومراكز القوى. فالمواطن البسيط لم يستفد من السياسات التنموية التي اتبعها نظام مبارك لأنها كانت تصب في مصلحة فئة القادرين مادياً من رجال الأعمال وغيرهم مما زاد من الهوة بين الفقراء والأغنياء.

- مواجهة البطالة:

تفاقمت مشكلة البطالة بصورة كبيرة، حيث زادت معدلات البطالة بشكل غير طبيعي وزاد جيش المتعطلين عام بعد أخر بصورة كبيرة خاصة بعد تخلي الدولة عن تعيين الخريجين، وبيع القطاع العام، والذي كان يعد المشغل الأكبر للشباب في المجتمع المصري.

- ضبط الأسواق:

ترك نظام مبارك – خاصة بعد انتهاء فترة حكمه الأولى – الأسواق تدار من قبل أباطرة التجار ومحتكري السلع، باختصار ترك السوق ليسيطر عليه قلة من التجار من رجال الأعمال وعاد الاحتكار مرة ثانية يطل علينا بوجه القبيح بعد أن اختفى في فترة حكم عبد الناصر، وأصبح السوق مقسم بين أباطرة ورجال الدولة من أعضاء الحزب الوطني المنحل، فسوق السيارات – على سبيل المثال – تسيطر عليه عائلتي أباظة ومنصور، وفرض " جمال مبارك" نفسه هو و" علاء " أخيه شريكاً لكل هؤلاء بالعنوة، والجميع يعرف ويتذكر قصة " حسام أبو الفتوح " مالك توكيل سيارات "بي أم دبليو " في مصر، وأيضاً قصة " وجيه أباظة " عندما رفض مشاركة جمال مبارك له في شركته. وعلى هذا النحو أصبح هناك انفلات في أسواق السلع وعدم وجود قدرة على ضبط أسعار كثير من السلع – بسبب الفساد والاحتكار – فالقطاع الخاص ينتج السلعة ويسعرها بالسعر الذي يريده، المهم تحقيق أقصى ربح ممكن فقط وليس المهم هل يتناسب هذا السعر مع قدرة المواطن المادية ؟.

- تقليل الفوارق الطبقية :

إن عصر مبارك فاقم من الفوارق الطبقية للدرجة التي يرى البعض فيها أن المجتمع المصري عاد مرة ثانية إلى مرحلة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، حيث انقسام المجتمع الحاد إلى طبقة الملاك الإقطاعيين والفلاحين والعمال الفقراء. فقد ازدادت حدة التفاقم في السنوات الأخيرة من حكم مبارك "٢٠٠١ –٢٠١١ "، ففي السنوات العشر الأولى "١٩٨١ – ١٩٩١ " لم تكن سياساته الاقتصادية قد أثمرت نتائجها الرهيبة على بنية المجتمع الطبقي، ولكن في السنوات الأخيرة اتضحت معالم التشرذم الطبقي الحاد في مصر.

- تحقيق العدالة الاجتماعية :

إن العدالة الاجتماعية في عصر مبارك شهدت مرحلتين : الأولى بداية فترة حكمه منذ توليه ولمدة عشر سنوات " ١٩٨١ – ١٩٩١ "، خلال هذه الفترة لم يكن المجتمع المصري قد بدأ يستشعر ويعاني بعد من آثار سياساته الاقتصادية – سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة – التي فرضت عليه من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومن ثم نجد أن العدالة الاجتماعية كانت متحققة ولو بدرجة متوسطة أو ضعيفة، ولكن الذي حدث بداية من العام الحادي عشر من حكم مبارك (١٩٩٢) أن العدالة الاجتماعية قد انهارت فجأة للعديد من الأسباب يمكن إجمالها في عبارة واحدة وهى أن مبارك كان يعمل لصالح طبقة الأثرياء الجدد الذين جاءوا بعد تزاوج السياسة السفاح مع الاقتصاد، فبرزت لنا طبقة جديدة من رجال الأعمال الذين التفوا حول الوريث الجديد لنظام مبارك، وقد كانت كافة أجهزة الدولة تعمل لصالح هذه الطبقة أو الفئة الجديدة، وتركت باقي الشعب يعاني من الفقر والجهل والمرض. فزادت معدلات انتشار أمراض الفشل الكلوي والتهاب الكبد الوبائي، وتراجعت معدلات الدخول، وزاد حجم الذين يعيشون

تحت خط الفقر، وزادت معدلات البطالة، وهو ما يشير إلى انهيار العدالة الاجتماعية في ظل سياسات مبارك.

- مستوى المعيشة :

حدث انشطار واضح في مستوى المعيشة - في ظل سياسات مبارك - بحيث أصبح من السهل حتى بالنسبة لغير المتخصصين في الاقتصاد والاجتماع أن يميز بين شريحتين في المجتمع المصري وهما شريحة الأغنياء الذين يمتلكون ويمارسون مستوى مرتفع للغاية من المعيشة، وشريحة الفقراء، وهى الشريحة التي تعاني من التدني الواضح في كافة مناحي المعيشة من حيث المسكن والمأكل والمشرب والإنفاق على الصحة والتعليم.

- معدلات الجريمة :

ظهرت الكثير من الجرائم وأصبحنا نسمع بصورة متكررة عن جرائم لم تكن تحدث بكثرة في الماضي، منها على سبيل المثال جرائم التحرش الجنسي والاغتصاب، وغيرها من الجرائم التي مردها انتشار البطالة والمخدرات، وكل ذلك يعد مظهر أساسي من مظاهر فساد السياسات التنموية التي طبقها مبارك، والتي صبت كل اهتمامها على فئة بعينها وتركت جموع الشعب يعاني من الفقر والحرمان.

- التعليم :

إن التعليم في عصر مبارك شهد تراجعاً لم تعرفه مصر طوال تاريخها الحديث الممتد منذ عصر " محمد على " عام ١٨٠٥، وشمل التراجع أوجه كثيرة من حيث النوع أو المضمون، فمن حيث المضمون نجد أن العملية التعليمية أفرغت من معناها الحقيقي المرتبط ببناء العقول وصيانة الثقافة ودعم الهوية الوطنية، فضلاً عن ذلك تزايدت حدة المشكلات المرتبطة بالتعليم سواء ما تعلق بالمناهج التعليمية أو أنظمة التعليم نفسه، ونأخذ على سبيل المثال نظام الثانوية العامة الذي بات وكأنه حقل للتجارب طوال السنوات الثلاثين التي حكمها مبارك - بل وحتى الآن -، فنجد أن نظام الثانوية العامة تغير عدة مرات، فكلما جاء وزير جديد أراد إلغاء جهود من قبله وشرع في صك نظام جديد دون الاستناد إلى دراسات تربوية متعمقة حول جدوى تلك التجارب التي طبقها الوزراء السابقين بداية من ثمانينات القرن العشرين. وهناك مظاهر أخرى لتدنى مستوى التعليم منها على سبيل المثال تدنى أجور المعلمين وتراجع مكانتهم داخل المجتمع، وشيوع ظاهرة الدروس الخصوصية التي تحولت إلى وحش كاسر يلتهم أقوات ومدخرات البسطاء من أبناء المجتمع المصري الذين يراهنون على التعليم بوصفه الآلية الوحيدة لإحداث حراك اجتماعي في حياتهم، وفي نهاية الأمر لم يعد للتعليم تلك المكانة التي كان عليها الحال في السابق، حيث فقد التعليم - في ظل سياسات مبارك - دوره كآلية للحراك الاجتماعي وتفشت البطالة بين المتعلمين على اختلاف تخصصاتهم. علاوة على ذلك أصبحت المؤسسات التعليمية تعاني من مشكلات كثيرة خاصة مؤسسات التعليم الحكومي من ناحية تكدس أعداد الطلاب، وضعف إعداد المعلمين المتخصصين.

- الصحة :

فتحت سياسات مبارك التنموية الباب على مصراعيه لتوطن الكثير من الأمراض في أبدان أبناء الشعب المصري، حيث زادت أعداد مرضى الفشل الكلوي وأمراض

السرطان بكافة أشكالها، والانتشار غير الطبيعي لمرض فيرس الكبد الوبائي بكافة أنواعه. ويرجع الكثير من العاملين في مجال الصحة تزايد معدلات تلك الأمراض إلى السياسة الزراعية التي انتهجها أحد وزراء مبارك – يوسف والى – الذي تقلد وزارة الزراعة على مدار سنوات طويلة في فترة حكم حسني مبارك، فكان " والى " وشركاته التي يرتبط بها من الباطن المصدر الرئيس لدخول الكثير من المبيدات المسرطنة والتي أضرت بالأراضي الزراعية والمحاصيل الزراعية، والتي تردد أن المورد الرئيس لها كانت شركات تابعة لأقارب الوزير " يوسف والى " ومصدرها الرئيس هو إسرائيل. وكانت تلك المبيدات هى بوابة الشر على الكثير من المحاصيل الزراعية في مصر، ونأخذ على سبيل المثال محصول المشمش الذي اشتهرت به بعض قرى محافظة القليوبية وحققت فيه شهرة عالمية، هذا المحصول وبسبب تلك المبيدات دمر بالكامل. كما أن هناك الكثير من المحاصيل والمنتجات الزراعية بالكامل أصبحت مصدراً للأمراض أكثر من كونها سلع غذائية.

وباختصار شهد القطاع الطبي العام – في ظل نظام مبارك – فشل إداري وفني على كافة الأصعدة مما دفع الكثير من الدول العربية لتفضيل الأطقم الطبية الأردنية والتونسية على المصرية بعدما كانت المنظومة الطبية المصرية في أعلى مراتب الكفاءة في بدايات حكم مبارك.

– طبيعة العلاقات الاجتماعية

انعكست السياسات التنموية التي طبقها نظام مبارك على طبيعة العلاقات الاجتماعية في المجتمع المصري، فقد ترتب على السياسات التي طبقها نظام مبارك تحولات في بنية المجتمع المصري حيث نجد أن الفردية والنفعية زادت بشكل كبير بين أفراد المجتمع المصري، نظراً لشيوع الكثير من القيم التي لم يكن المجتمع يعرفها أو لم تكن شائعة بهذا القدر من التمكن والممارسة بين أبناء المجتمع المصري، فالعلاقات الاجتماعية بين الكثير من الأفراد أصبح يغلب عليها طابع المصلحة بالدرجة الأولى، لإصرار المنظومة الحاكمة وصناع القرار على إتباع سياسة الإلهاء والانشغال بلقمة العيش مما نتج عنه تباعد في العلاقات الاجتماعية وتدهور لشبكة العلاقات على كافة الأصعدة.

– رأس المال الاجتماعي :

فقد كثير من أبناء المجتمع المصري – في ظل سياسات مبارك التنموية – الكثير من مصادر رأس المال الاجتماعي، فالتعليم – على سبيل المثال – لم يعد البوابة التي من خلالها يمكن تحقيق حراك اجتماعي حقيقي داخل المجتمع كما كان الحال أيام حكم عبد الناصر وإبان حكم السادات. وما ينطبق على التعليم ينسحب أيضاً على الكثير من مصادر رأس المال الاجتماعي مثل المكانة الاجتماعية لكبار السن، وتأثير القيم والعادات على المكانة داخل المجتمع، حيث حدث تحول في أدوات حيازة رأس المال الاجتماعي فسادت المظهرية، وأصبح الثراء المادي هو الآلية الأكثر فاعلية في الاستحواذ على رأس المال الاجتماعي، وتراجع دور الأسرة والعائلة بوصفهما مصادر تقليدية لرأس المال الاجتماعي، مما ترتب عليه تآكل رأس المال الاجتماعي بالمجتمع المصري.

ولا شك أن الآراء السابقة لأفراد العينة توضح الآثار المدمرة لظاهرة الفساد على سياسات التنمية في ظل نظام مبارك مما أدي إلى تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للغالبية العظمي لأفراد المجتمع المصري. وانعكس ذلك في مؤشرات عديدة من أهمها ارتفاع نسبة الفقراء، وتفاقم مشكلة البطالة وغياب العدالة الاجتماعية. ويمكن النظر إلى

هذه الآراء بوصفها مؤشرات توضح أن سياسات مبارك لم تحقق تنمية حقيقية للمجتمع المصري.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دارسات Frunik Voskanyan (٢٠٠٠)، المرسى السيد حجازى (٢٠٠١)، Mihai Mutascu & Dan Constantin Danuletiu، (٢٠١٠)، محمد ياسر الخواجة (٢٠١٢)، أحمد أبو دية " باحث رئيسي " (٢٠١٤).

<u>- رؤية أفراد العينة حول ما إذا كان هناك علاقة بين الهتاف الذي خرج به المتظاهرين في ثورة ٢٥ يناير " عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية " وظاهرة الفساد :</u>

جدول رقم (١٩)

رؤية أفراد العينة حول ما إذا كان هناك علاقة بين الهتاف الذي خرج به المتظاهرين في ثورة ٢٥ يناير " عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية " وظاهرة الفساد

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٢٤	%١٠٠
لا	---	---
المجموع	٢٤	%١٠٠

رأى أفراد العينة بالإجماع " جدول رقم ١٩ " أن هناك علاقة قوية بين الهتاف الذي خرج به المتظاهرين في ثورة ٢٥ يناير " عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية " وظاهرة الفساد لما يلي :

- ثورة ٢٥ يناير قامت في الأصل بسبب سياسات مبارك على اختلافها " اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية "، فطوال فترة حكم مبارك، وخاصة العقدين الآخرين حدثت عملية تجريف عميقة للمجتمع المصري – تجريف للحريات وللعدالة والكرامة – ونشطت الأجهزة البوليسية في تضييق الخناق على كافة صور التعبير عن الرأي، وتم قصف الأقلام وإسكات الأفواه، وفتحت المعتقلات أبوابها على مصراعيها لكل من يخالف سياسات نظام مبارك.

- إن القمع هو الحالة التي ميزت كافة أجهزة الدولة وأهدافها في ظل نظام مبارك، فأصبح الأمن هو المتحكم في مقاليد الأمور على اختلاف أنواعها بداية من سيطرته على الجهاز الإعلامي والتعليمي وامتد الأمر حتى بقية مؤسسات الدولة الأخرى.

- لعب كل من الحزب الوطني المنحل ولجنة السياسات بدعم من أجهزة الدولة البوليسية في تلك الفترة دوراً كبيراً في تغييب الحرية، ومن ثم لحق ذلك غياب تام للعدالة الاجتماعية، لدرجة أنه في نظر البعض كانت هناك حالة انتهاك حادة للمواطنة في عصر مبارك خاصة في العقدين الآخرين من فترة حكمه.

- تمخض عن سياسات مبارك التنموية التي كانت تعمل لصالح فئة محدودة قليلة العدد من رجال الأعمال، انعدام تام للعدالة الاجتماعية، وزادت حدة الفوارق الطبقية، وبدأت الطبقة الوسطى في التلاشي تدريجياً، وفقدت تلك الطبقة كافة المكاسب التي حققتها طوال فترة حكم عبد الناصر، وأصبح المجتمع المصري يعج بالكثير من المؤشرات الدالة على غياب العدالة الاجتماعية، فالأغنياء الجدد أصبح لهم مدنهم " المسيجة " ومدارسهم الخاصة

وأماكنهم الخاصة للعلاج والترفيه، وترك باقي الشعب يعاني من النتائج المدمرة التي تركتها سياسات مبارك التنموية.

– وفيما يتعلق بالكرامة يرى البعض أن نظام مبارك نجح في كبح كرامة المصريين أو بتعبير أكثر دقة نجح هذا النظام في وأد روح النخوة والكرامة والوطنية في نفوس أبناء الشعب من الفقراء، حيث زادت أعداد المهمشين في فترة حكم مبارك، وزاد الفقراء فقراً في مقابل تخمة مفرطة لقلة من رجال الأعمال الذين استولوا على كل شيء في البلد، استولوا على مصانع وشركات القطاع العام، واستولوا على أراضي المدن الجديدة، واستولوا على أموال البنوك، ومن ثم فقد المواطن المصري جزءاً كبيراً من كرامته لأن نظام مبارك لم يكن معني إلا بنفسه وبحاشيته من رجال السلطة الذين تحولوا إلى ما يشبه سحرة فرعون، بل أن سحرة فرعون كانوا أقل جرماً من هؤلاء الأشخاص الذين ساهموا في ضياع هذا البلد وضياع شبابه، الأمر الذي جعل البعض يفضل الموت غرقاً في عرض البحر عبر الهجرة غير الشرعية، ولا يعيش في هذا البلد الذي يتهاوى يوماً بعد يوم.

وباختصار فإن غياب كلاً من العدالة الاجتماعية والحرية والكرامة الإنسانية هى نتيجة طبيعية لفساد سياسات نظام مبارك مما فاقم من الشعور بالظلم والقهر وغياب العدالة الاجتماعية وانتهاك الحقوق الأساسية للغالبية العظمي من أفراد المجتمع المصري.

إن الآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن هناك علاقة قوية بين الهتاف الذي خرج به المتظاهرين في ثورة ٢٥ يناير " عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية " وظاهرة الفساد، وأن فساد سياسات مبارك التنموية هو السبب الرئيس في قيام ثورة ٢٥ يناير بجانب عوامل أخرى. لذا يمكن القول إن ثورة ٢٥ يناير كانت بمثابة رد مباشر وثورة شعبية على تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حرم فيها الغالبية العظمى من أبناء الشعب المصري من الحقوق الأساسية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات أحمد زايد (أبريل ٢٠١١)، دينا شحاتة ومريم وحيد (أبريل ٢٠١١)، وسعد الدين إبراهيم (٥ / ٢٠١٢)، Dina Talaat Badr Elsayed (٢٠١٦).

<u>– رؤية أفراد العينة حول ما إذا كان يمكن وصف عصر مبارك بأنه يشكل مسرحاً تتوافر فيه كل العوامل التي تساعد على انتشار الفساد وجموحه :</u>

جدول رقم (٢٠)

رؤية أفراد العينة حول ما إذا كان يمكن وصف عصر مبارك بأنه كان يشكل مسرحاً تتوافر فيه كل العوامل التي تساعد على انتشار الفساد وجموحه

المتغير	ك	النسبة المئوية
نعم	٢٢	%٩١.٦٧
لا	٢	%٨.٣٣
المجموع	٢٤	%١٠٠

رأى أغلبية أفراد العينة بنسبة (٩١.٦٧%) أن عصر مبارك يمكن وصفه بأنه كان يشكل مسرحاً تتوافر فيه كل العوامل التي تساعد على انتشار الفساد وجموحه، وذلك للأسباب التالية :

– تم صياغة وترتيب كافة مؤسسات الدولة لكي تحمي نظام مبارك فقط، حيث كان كل هم المؤسسات الرقابية والأمنية هو الحيلولة دون إصابة نظام مبارك بأي ضرر، ومن ثم تغافلت تلك المؤسسات عن أدوارها الحقيقية في مواجهة الفساد، وتركت الساحة للمفسدين

في سبيل هدف واحد فقط وهو المحافظة على نظام مبارك وصيانته باستمرار حتى يتم تسليمه إلى ابنه جمال من خلال مشروع توريث الحكم.
– الزواج غير المشروع بين السلطة ورأس المال، والنفوذ المتزايد لرجال الأعمال من خلال لجنة السياسات ودورها في تبني سياسات تصب في مصلحة فئة واحدة هى فئة القادرين مادياً على حساب باقي طبقات المجتمع.
– غياب العدالة الاجتماعية وانتشار الفساد وغلاء أسعار السلع والخدمات بصورة لا تتناسب مع غالبية دخول المصريين.
– عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وطغيان السلطة التنفيذية وسيطرتها على زمام الأمور.
– استشراء الفساد في معظم قطاعات الدولة.

على حين رأت الأقلية بنسبة (٨.٣٣%) عكس ذلك لما يلي :
– هذا الوصف ظالم ومبالغ فيه.
– كل عصر وله ايجابياته وسلبياته، ومثلما كان هناك فساد كان هناك مشروعات تنموية.

وتوضح الآراء السابقة لأفراد العينة أن عصر مبارك كان بالفعل يشكل مسرحاً تتوافر فيه كل العوامل التي تساعد على انتشار الفساد وجموحه. وذلك بسبب فساد النظام السياسي حيث تم صياغة وترتيب كافة مؤسسات الدولة لكي تحمي نظام مبارك فقط، ومن ثم تغافلت تلك المؤسسات عن أدوارها الحقيقية في مكافحة الفساد، مما شكل مسرحا جيداً وخصباً لنمو الفساد في المجتمع المصري. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات عبد الخالق فاروق (٢٠١١)، أحمد السيد النجار (٢٠١٢).

٤– ظاهرة الفساد في المجتمع المصري فيما بعد الربيع العربي :

– رؤية أفراد العينة لأكثر صور الفساد انتشاراً في المجتمع المصري فيما بعد ثورة ٢٥ يناير:

رأى أفراد العينة أن الفساد ظاهرة اجتماعية تاريخية، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يخلو عصر أو مجتمع من صور الفساد على اختلافها، وإن أكثر صور الفساد انتشاراً في المجتمع المصري بعد ثورة يناير تمثل فيما يلي:
– تفاقم معدلات الجريمة وشيوع البلطجة في الشارع المصري، فضلاً عن تراجع أداء الكثير من المؤسسات الخدمية مثل شركة الكهرباء والمياه في كافة أنحاء مصر – تقريباً –، والنقص الشديد في السلع الأساسية مثل البنزين والسولار.
– الفساد الأخلاقي والابتزاز وسهولة تلفيق التهم حيث كان من السهل أن يلقي شخص ما على أي شخص آخر تهمة أنه من فلول نظام مبارك.
– الفساد المالي والإداري في معظم المؤسسات الحكومية.
– اتجاه الإخوان المسلمين إلى ما أطلق عليه بعض المراقبين والمحللين السياسيين " أخونة الدولة " من خلال زراعة أعضاء الجماعة في كافة مفاصل الدولة، وكان الهدف من ذلك هو أخونة مؤسسات الدولة كي يبقي الإخوان في حكم البلاد أطول فترة ممكنة. وهو لم يتحقق حيث تم الإطاحة بحكمهم بواسطة ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

أما فيما بعد ثورة ٣٠ يونيو فتتمثل أهم صور الفساد في المجتمع المصري في ما يلي:

– تخلي بعد المؤسسات الإعلامية عن دورها في نقد النظام السياسي الذي تولى الحكم بعد ثورة ٣٠ يونيو وممارسة ما بات يطلق عليه بعض المحللين والمعلقين " التطبيل " ليل نهار للحكومات المتتالية، وكأن تلك الحكومات تقوم بعملها على أكمل وجه، وذلك في نظر البعض من أخطر صور الفساد.

– عودة بعض الممارسات القانونية لما كان عليه الحال في عصر مبارك، مثل اختيار رؤساء الجامعات والعمداء وكافة المنصب القيادية داخل الدولة من خلال الأجهزة الأمنية، بعد أن حققت بعض تلك المؤسسات نجاحاً بعد الثورة في انتهاجها نظام الانتخاب في اختيار تلك القيادات.

– حالة الانفلات غير المسبوقة في أسعار السلع الغذائية، ويعود ذلك لضعف الرقابة على الأسواق وعدم قيام الأجهزة الرقابية بأدوارها المطلوبة وترك الشعب في مواجهة جشع التجار ورجال الأعمال دون رقيب.

والآراء السابقة لأفراد العينة لأكثر صور الفساد انتشاراً في المجتمع المصري فيما بعد ثورة ٢٥ يناير تكشف وبوضوح أن ظاهرة الفساد مازالت تضرب وبقوة أركان المجتمع المصري. ويمكن القول انه على الرغم من أن الفساد كان من أهم الأسباب الرئيسة في قيام ثورة ٢٥ يناير إلا أن ثورة يناير لم تنجح في اقتلاع ظاهرة الفساد من جذورها، بل على العكس من ذلك تفاقمت ظاهرة الفساد في المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير. وعلى الرغم من دور القيادة السياسية في ظل حكم عبد الفتاح السيسي في محاربة الفساد إلا ان هذه الظاهرة مازالت منتشرة بصورة كبيرة على الرغم من كم الحالات التي يتم الكشف عنها بواسطة الأجهزة الرقابية ومنها " القبض على وكيل الجهاز المركزي للمحاسبات بتهم فساد، وعلى وأحد وزراء الزراعة، بعد ساعات قليلة من استقالته، للتحقيق معه في "قضية فساد كبرى"، شغلت الرأي العام لفترة طويلة. ولعل من أحدثها القبض على رئيس مصلحة الجمارك الذي قبض عليه لتلقيه رشوة في شهر يوليو ٢٠١٨ (بوابة الفجر، ٩ / ٧ / ٢٠١٨ : http://www.elfagr.com/3168794).

<u>– رؤية أفراد العينة حول ما إذا كانت ظاهرة الفساد بعد ثورة ٢٥ يناير مازالت جزء من ثقافة المواطن في التعامل مع الأجهزة الحكومية:</u>

جدول رقم (٢١)

رؤية أفراد العينة حول ما إذا كانت ظاهرة الفساد بعد ثورة ٢٥ يناير مازالت جزء من ثقافة المواطن في التعامل مع الأجهزة الحكومية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٢٤	١٠٠%
لا	---	---
المجموع	٢٤	١٠٠%

رأى أفراد العينة بالإجماع بنسبة ١٠٠% (جدول رقم ٢١) إن ظاهرة الفساد مازالت تعتبر جزء من ثقافة المواطن في التعامل مع الأجهزة الحكومية بعد ثورة ٢٥ يناير لما يلي :

– إن السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحالية هى إعادة إنتاج لذات السياسات التي كانت تسود المجتمع قبل ثورة ٢٥ يناير، صحيح أن هناك تغير حادث في الرقابة والمحاسبة ولكن للأسف الأحوال ما زالت كما كانت عليه قبل الثورة.

– لم يتغير شيء لأن الثورة لم تحقق أيا من أهدافها.

– تراكم وتنامي شجرة الفساد وفروعها وجذورها الضاربة في أرض الفساد، فالفساد في المنظومة الإدارية الحكومية عملية ممنهجة.
– لم تتغير المنظومة القيمية التي تشكل اتجاهات وثقافة المواطنين بعد، فالمواطن اعتاد على ذلك عند التعامل مع أجهزة الدولة لدرجة أنها أصبحت فعلاً ثقافة مجتمع، واذا أردنا تغيير تلك الاتجاهات فان الأمر يتطلب فترة طويلة نسبياً.

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن ثمة إجماع على أن ظاهرة الفساد لا تزال تعتبر جزء من ثقافة المواطن في التعامل مع الأجهزة الحكومية بعد ثورة ٢٥ يناير. ويمكن النظر إلى هذه الآراء باعتبارها مؤشر على استمرار تفاقم ظاهرة الفساد في المجتمع المصري حتى بعد قيام ثورة ٢٥ يناير. ويمكن القول أن السبب الرئيس في ذلك يرجع إلى تبني نفس السياسات التنموية التي قامت بسببها ثورة ٢٥ يناير. فالسياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحالية هى إعادة إنتاج لذات السياسات التي كانت تسود المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير.

– رؤية أفراد العينة حول ما إذا كان هناك تأثير لإلزام الدستور المصري المعدل في عام ٢٠١٤ للدولة المصرية – ممثلة في الحكومة – بمكافحة الفساد بكافة أشكاله:

جدول رقم (٢٢)

رؤية أفراد العينة حول ما إذا كان هناك تأثير لإلزام الدستور المصري المعدل في عام ٢٠١٤ للدولة المصرية – ممثلة في الحكومة – بمكافحة الفساد بكافة أشكاله

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٤	%٥٨.٣٣
لا	١٠	%٤١.٦٧
المجموع	٢٤	%١٠٠

رأى أغلبية أفراد العينة بنسبة (٥٨.٣٣%) أن هناك تأثير لإلزام الدستور المصري المعدل في عام ٢٠١٤ للدولة المصرية – ممثلة في الحكومة – بمكافحة الفساد بكافة أشكاله، وذلك للأسباب التالية :
– تم تفعيل دور الرقابة الإدارية خلال الفترة اللاحقة لصدور الدستور المعدل بدليل حجم قضايا الفساد التي تم الكشف عنها بواسطة الرقابة الإدارية.
– حديث القيادة السياسية المتكرر عن مكافحة الفساد، واعترافها بخطورة وضع الفساد في المجتمع المصري.

وعلى العكس رأى (٤١.٦٧%) من أفراد العينة عكس ذلك لما يلي :
– آلية تنفيذ مواد الدستور الخاصة بمكافحة الفساد غير مفعلة بصورة كبيرة على أرض الواقع ومن ثم فهى مازالت لا تستطيع اقتلاع ظاهرة الفساد من جذورها.
– مازال هناك ضعف في دور أجهزة مكافحة الفساد، بدليل تزايد صور وأشكال الفساد في المجتمع المصري.

ومما سبق يمكن القول انه على الرغم من قيام ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو ٢٠١٣، فمازالت هناك شكوك كثيرة حول مدي جدية مواجهة ظاهرة الفساد، فالفساد ما زال يضرب وبقوة أركان الدولة والمجتمع المصري ويصيب المسئولين عن عملية صنع القرار، وخير دليل على ذلك قضية الفساد التي تم اكتشافها في عام ٢٠١٥ في وزارة الزراعة المصرية، والتي اتهم فيها وزير الزراعة المصري مباشرة وعدد من معاونيه (

منشاوي، أكتوبر ٢٠١٥). وذلك على الرغم من أن الدستور المصري المعدل في عام ٢٠١٤ ألزم الدولة المصرية – ممثلة في القيادة السياسية والحكومة – بمكافحة الفساد بكل أشكاله، حيث نصت المادة ٢١٨ من الدستور المعدل ٢٠١٤ على أن تلتزم الدولة بمكافحة الفساد، ويحدد القانون الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بذلك، والتي تلتزم بدورها بالتنسيق فيما بينها في مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية (العزباوي، شتاء ٢٠١٥، ص ٩٢).

ويمكن القول أنه على الرغم من الجهود المبذولة من الحكومة المصرية في مكافحة ظاهرة الفساد – بدعم وتشجيع الرئيس عبد الفتاح السيسي – إلا إن هذه الجهود مازالت غير كافية في اقتلاع ظاهرة الفساد من جذورها، وهو ما ترتب عليه تداعيات كثيرة سوف نتناولها في الجزء التالي.

<u>– رؤية أفراد العينة لأهم تداعيات عدم فاعلية مكافحة ظاهرة الفساد بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠يونيو في المجتمع المصري :</u>

رأى أفراد العينة أن أهم تداعيات عدم فاعلية مكافحة ظاهرة الفساد بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو في المجتمع المصري يتمثل في الآتي :

– تفاقم الفساد واستشراءه، لأنه ببساطة هناك قاعدة تقول من أمن العقاب أساء الأدب، فطالما أن الموظفين ورجال الدولة على اختلاف درجاتهم الوظيفية، وحتى المواطن العادي آمن من أن يطبق عليه القانون وينال العقاب الملائم للفساد الذي يمكن أن يرتكبه ويمارسه، فمن الطبيعي ألا يخاف كل هؤلاء من ارتكاب أبشع ممارسات الفساد في المجتمع المصري.

– أصبح الفساد مؤسسياً وممنهجاً، وانتشر على نطاق واسع في معظم مؤسسات ومفاصل الدولة الرئيسة.

– المساهمة في زيادة معدلات الفقر والبطالة واستمرار غياب العدالة الاجتماعية في المجتمع المصري.

– شعور كثير من أفراد المجتمع – لاسيما الشباب – بالإحباط، وخاصة في ظل فشل ثورة يناير في تحقيق أهدافها من حيث العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

– تدهور الخدمات بكافة مرافق الدولة تقريباً.

وتكشف الآراء السابقة لأفراد العينة لأهم تداعيات عدم فاعلية مكافحة ظاهرة الفساد بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو في المجتمع المصري مدى فشل ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو في اقتلاع ظاهرة الفساد من جذورها، وهو ما انعكس بالسلب على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع المصري في صورة ارتفاع عدد العاطلين ومعدلات البطالة ونسبة الفقراء، وارتفاع أسعار الكثير من السلع الغذائية الأساسية والمحروقات وغيرها.

<u>– رؤية أفراد العينة لأساليب المكافحة الفعالة لظاهرة الفساد في المجتمع المصري :</u>

رأى أفراد العينة أن أهم الأساليب الفعالة لمكافحة ظاهرة الفساد في المجتمع المصري يتمثل في الآتي:

– سن الأنظمة والتشريعات الشفافة في الأنظمة المضادة للفساد وتوضيحها، بحيث تقوم هذه الأنظمة على المحاسبة، والمساءلة، والشفافية، والنزاهة.
– تفعيل تطبيق قوانين مكافحة الفساد ودور الأجهزة الرقابية، فالقانون في مصر موجود ومؤسسات مكافحة الفساد موجودة، ولكن للأسف تلك القوانين غير مفعلة، أو لنكن أكثر دقة تلك القوانين تحتاج إلى تطبيق، وبيد من حديد على الجميع دون تمييز.
– معالجة ضعف وثغرات قوانين مكافحة الفساد.
– وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
– الاهتمام بالعلم والعلماء والبحث العلمي.
– العدالة الناجزة ضد كل متخاذل وخائن للوطن، وذلك بالمحاكمة السريعة لكل من تسول له نفسه القيام بأي صورة من صور الفساد بالعقوبة الرادعة.
– تحسين مستويات الأجور والمرتبات بشكل يتناسب مع الارتفاع المستمر لأسعار السلع والخدمات.
– التوعية المجتمعية لهذه الظاهرة الخطيرة ومدى تأثيرها على المجتمع والأفراد وتنمية دورهم في مكافحتها والقضاء عليها، من خلال عقد ندوات دينية وتوعوية في المؤسسات الحكومية والمدارس والجامعات والقنوات المرئية والمسموعة.
– تخصيص مكافأة مالية لمن يقوم بالإبلاغ عن حالات الفساد في الدوائر الحكومية.
– توفير فرص عمل مناسبة للشباب.
– فضح الفاسدون إعلامياً.
– إقامة العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بتوزيع عوائد التنمية.

ومما سبق يمكن القول إن الفساد في المجتمع المصري ليس قدراً محتوماً، ولكنه في حاجة إلى مقاومة شاملة وإرادة سياسية وشعبية ترفع عن كاهل مصر ميراث أكثر من أربعين عاماً، حتى تنتقل مصر إلى الوضع الاقتصادي والسياسي والقانوني والاجتماعي الذي يليق بها.

كما إن توفير فرص النجاح للسلطة التشريعية في مكافحة ظاهرة الفساد هو أمر مرتبط بالإرادة السياسية والالتزام المجتمعي. هذا بالإضافة إلى ضرورة توفر القدرة القانونية والرغبة السياسية لدى أعضاء البرلمان في مكافحة الفساد الوظيفي. كما أن التشريعات بمختلف درجاتها الدستورية والعادية والفرعية إذا لم تواكب متغيرات الواقع المجتمعي والتطورات العلمية قد تتحول من تشريعات معالجة للفساد الوظيفي إلى تشريعات مسببة للفساد.

ولذا فإن عملية مكافحة الفساد لا يمكن أن تكون مستقلة عن إصلاح الدولة، وإذا لم يتم تبنى استراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد فمن المرجح أن يظل الفساد مشكلة بغض النظر عن العمل الذي يهدف مباشرة إلى الحد منه. وهذا يعني أن أي استراتيجية قانونية وسياسية لمكافحة الفساد لن تثمر بدون اضطلاع الدولة والمجتمع معاً بأدوار أخرى سياسية وثقافية وتربوية واجتماعية واعلامية.

سابعاً : استخلاصات عامة:

تمثل الهدف الرئيس لهذه البحث في دراسة وتحليل العلاقة بين ظاهرة الفساد وثورات الربيع العربي، وذلك من خلال التطبيق على الحالة المصرية كنموذج. وقد تم طرح عدة فرضيات حاول البحث اختبار صدقها لتحقيق الهدف الرئيس للبحث، وتمثلت

هذه الفرضيات في فرضية رئيسة هي (كان لظاهرة الفساد في دول الربيع العربي دور رئيس في اندلاع الثورات بهذه الدول) وانبثق عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية هي :

– ظاهرة الفساد في المجتمع المصري ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد بنائية وتاريخية.
– تعد ثقافة الفساد قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير طريقة حياة لكثير من أفراد المجتمع المصري.
– الفساد الاقتصادي هو أكثر صور الفساد خطورة على المجتمع.
– ليس هناك سبب وحيد لتنامي ظاهرة الفساد في مصر والدول العربية.
– كان الفساد خلال فترة حكم مبارك نظاماً موازياً للدولة، أفرغ عملية التنمية من مضمونهاالحقيقي.
– ظاهرة الفساد تعد السبب الرئيس لقيام ثورات الربيع العربي.
– بعد ثورات الربيع العربي تم اقتلاع ظاهرة الفساد من جذورها.
– هناك التزام من القيادة السياسية والحكومة بتفعيل مواد الدستور المصري المعدل في عام ٢٠١٤ الخاصة بمكافحة الفساد بكل أشكاله.

هذا، وقد استندت الدراسة في محاولة تحقيق هدفها العام إلى اختيار أدوات بحثية والاستعانة بمفاهيم نظرية، تمكنها من التحقق من فروضها. ولهذا جاء تبني بعض مقولات نظرية الحرمان النسبي، ومدخل تفسير الفساد والثورة في ضوء السياق الاجتماعي والاقتصادي والقانوني الذي يحدث فيه الفساد. كما تمت الاستعانة أيضاً بأداتي تحليل البيانات الجاهزة، ودليل المقابلة، حتي يمكن اختبار فروض البحث. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

١– فيما يتعلق بالفرض الأول (ظاهرة الفساد في المجتمع المصري ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد بنائية وتاريخية) اتضح من خلال القراءة التحليلية وآراء أفراد العينة صدق هذا الفرض، فظاهرة الفساد من الظواهر الاجتماعية التي لازمت المجتمع المصري عبر تاريخه الطويل، ولها أبعاد بنائية وتاريخية، حيث أنها ظاهرة مستوطنة وموجودة منذ آلاف السنين وحتى الآن، وإن تباينت أشكالها وطبيعتها من مرحلة إلى أخرى نظراً لأنها ظاهرة مرتبطة بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والسياسات التنموية المتبعة في كل مرحلة تاريخية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات رزق نوري (٢٠١٠)، عبد العظيم حماد (٢٠١٧).

٢– فيما يتعلق بالفرض الثاني (تعد ثقافة الفساد قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير طريقة حياة لكثير من أفراد المجتمع المصري) اتضح صدق هذا الفرض، فظاهرة الفساد تعتبر جزء من ثقافة المواطن في التعامل مع الأجهزة الحكومية قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير حيث غدا الفساد الطريق الرئيس للسلطة والثروة. والسبب الرئيس في ذلك يرجع إلى تبني نفس السياسات التنموية التي قامت بسببها ثورة ٢٥ يناير. فالسياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحالية هى إعادة إنتاج لذات السياسات التي كانت تسود المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير. وتتفق هذه المعاني مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة ومنها دراسات مختار شعيب (٢٠١٢)، أحمد السيد النجار (٢٠١٢)، أحمد زايد (٢٠١٣).

٣– فيما يتعلق بالفرض الثالث (الفساد الاقتصادي هو أكثر صور الفساد خطورة على المجتمع) اتضح من خلال القراءة التحليلية وآراء أفراد العينة عدم صدق هذا الفرض، حيث جاء الفساد السياسي في مقدمة أكثر صور الفساد خطورة على المجتمع، وذلك لأن الفساد الاقتصادي والمالي واستغلال النفوذ هو نتيجة طبيعية للفساد الأكبر الذي تعاني منه

الدول النامية ومنها مصر ألا وهو الفساد السياسي، أي فساد النظم والقوانين المتحكمة في علاقات الناس، وذلك ما دام الدستور وسائر القوانين تشرع حسب أهواء ومصالح الصفوة الحاكمة ومصالح وكلائهم. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات عبد الخالق فاروق (٢٠١١)، أحمد السيد النجار (٢٠١٢)، أحمد أبو دية " باحث رئيسي " (٢٠١٤).

٤- فيما يتعلق بالفرض الرابع (ليس هناك سبب وحيد لتنامي ظاهرة الفساد في مصر والدول العربية) اتضح من خلال القراءة التحليلية وآراء أفراد العينة وجود عدد من الأسباب المتداخلة. فعلى الرغم من اختلاف أنظمة الحكم في الدول العربية ما بين النظام الجمهوري والملكي إلا أنه ثمة اتفاق بين هذه الدول فيما يتعلق بأسباب تفاقم ظاهرة الفساد، وتتراوح هذه الأسباب ما بين الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية والقانونية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات، Mihai Mutascu & Dan Constantin Danuletiu (٢٠١٠)، Dina Talaat Badr Elsayed (٢٠١٦)، سليمان عبد المنعم (٢٠١٦).

٥- فيما يتعلق بالفرض الخامس (كان الفساد خلال فترة حكم مبارك نظاماً موازياً للدولة، أفرغ عملية التنمية من مضمونهاالحقيقي) اتضح من خلال القراءة التحليلية وآراء أفراد العينة صدق هذا الفرض، حيث أسس نظام مبارك باتباعه لسياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة دعائم وركائز متكاملة لدولة الفساد، بقدر ما أسس دعائم دولة الاستبداد السياسي، حيث تم صياغة وترتيب كافة مؤسسات الدولة لكي تحمي نظام مبارك فقط، ومن ثم تغافلت تلك المؤسسات عن أدوارها الحقيقية في مكافحة الفساد مما شكل مسرحا جيداً وخصباً لنمو الفساد في المجتمع المصري. لذا لم يشهد المجتمع المصري أي تنمية حقيقية في عهد مبارك إلا ما يخص مصالح الطبقة الرأسمالية، مما أدى إلى غياب العدالة الاجتماعية، وزيادة حدة الفوارق الطبقية، واستفحال الفقر وتفاقم أزمة البطالة وغيرها من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دارسات Frunik Voskanyan(٢٠٠٠)، المرسى السيد حجازي (٢٠٠١)، Mihai Mutascu & Dan Constantin Danuletiu (٢٠١٠)، عبد الخالق فاروق (٢٠١١)، أحمد السيد النجار (٢٠١٢)، أحمد أبو دية " باحث رئيس " (٢٠١٤).

٦- فيما يتعلق بالفرض السادس (ظاهرة الفساد تعد السبب الرئيس لقيام ثورات الربيع العربي) اتضح من خلال القراءة التحليلية وآراء أفراد العينة صدق هذا الفرض. مع أهمية التأكيد على أن ثورات الربيع العربي مثلها مثل كل الأحداث الكبرى في التاريخ، لا يمكن فهمها بإرجاعها إلى عامل واحد يمكن اعتباره سبباً رئيساً لها إلا أنه يمكن القول أن تفشي ظاهرة الفساد في أنظمة ومجتمعات دول الربيع العربي يعد أحد الأسباب الرئيسة للاحتقانات الشعبية التي انفجرت في شكل ثورة في العديد من البلدان العربية، حيث كان لظاهرة الفساد آثار مدمرة على سياسات التنمية في دول الربيع العربي، فلم تحقق هذه السياسات تنمية حقيقية وعدالة اجتماعية " الفساد الاقتصادي والاجتماعي". كما انتشر الاستبداد السياسي، وغياب الحريات العامة، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان " الفساد السياسي "، وانعكس ذلك في مؤشرات عديدة من أهمها ارتفاع نسبة الفقراء، وتفاقم مشكلة البطالة وغياب العدالة الاجتماعية، وهو ما ساهم في اندلاع ثورات الربيع العربي. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات مصطفي كامل السيد (٢٠١٥)، وسعد الدين إبراهيم (٥/ ٢٠١٢)، وأحمد أبو دية " باحث رئيس " (٢٠١٤)، جلال أمين (٢٠١٣).

٧- فيما يتعلق بالفرض السابع (بعد ثورات الربيع العربي تم اقتلاع ظاهرة الفساد من جذورها) اتضح من خلال القراءة التحليلية وآراء أفراد العينة عدم صدق هذا الفرض، بل على العكس من ذلك فمعدلات الفساد في الدول العربية في تزايد مستمر خاصة في ظل مظهرية مؤسسات مكافحة الفساد، فعلى الرغم من وجود تلك المؤسسات على أرض الواقع إلا أن أدوارها محدودة، نعم توجد قوانين وتوجد مؤسسات للردع ولكنها غير فاعلة لغياب الإرادة السياسية الحقيقية لمحاربة الفساد، وضعف الممارسة الديمقراطية وشيوع حالة الاستبداد السياسي والدكتاتورية، ووجود المجالس النيابية الرخوة والهشة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات محمود عبد الفضيل (٢٠١٢)، تقارير منظمة الشفافية العالمية خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٧.

٨- فيما يتعلق بالفرض الثامن (هناك التزام من القيادة السياسية والحكومة بتفعيل مواد الدستور المصري المعدل في عام ٢٠١٤ الخاصة بمكافحة الفساد بكل أشكاله) اتضح من خلال القراءة التحليلية وآراء أفراد العينة عدم صدق هذا الفرض، فعلى الرغم من أن الدستور المصري المعدل في عام ٢٠١٤ ألزم الدولة المصرية – ممثلة في القيادة السياسية والحكومة – بمكافحة الفساد بكل أشكاله، فمازالت هناك شكوك كثيرة حول مدي جدية مواجهة ظاهرة الفساد، فالفساد ما زال يضرب وبقوة أركان الدولة والمجتمع المصري ويصيب المسئولين عن عملية صنع القرار، وخير دليل على ذلك قضية الفساد المتتالية التي تم الكشف عنها، وهى بالطبع لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من قضايا الفساد الفعلية. وتتفق هذه النتائج مع بعض نتائج دراسات يسري الغرباوي (٢٠١٥)، أماني عبد الغني (٢٠١٦).

ومما سبق يتضح لنا صدق الفرضية الأساسية التي انطلق منها البحث (كان لظاهرة الفساد في دول الربيع العربي دور رئيس في اندلاع الثورات بهذه الدول) حيث ترتب على استشراء الفساد وانتشار صوره المختلفة فشل سياسات التنمية في إشباع الاحتياجات الأساسية للشعوب العربية أو في تحقيق تنمية حقيقية وعدالة اجتماعية " الفساد الاقتصادي والاجتماعي ". وأيضاً انتشار الاستبداد السياسي، وغياب الحريات العامة، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان " الفساد السياسي ". وقد أدي ذلك – مع تفاعل عوامل أخرى مساعدة مثل تزايد استخدام الشباب للانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، وغياب أي أمل في التغيير السلمي سواء للنظام الحاكم أو سياساته من خلال مؤسسات كالأحزاب أو مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وتشجيع ودعم القوي الغربية – في نهاية الأمر إلى اندلاع ثورات الربيع العربي.

Abstract

The phenomenon of corruption and the Arab Spring revolutions : with application on the Egyptian case

By Mohamed S. Abd El-Mgeed

And Mamdouh A. Elheity

This study aims to study and analyze the relationship between the phenomenon of corruption and the Arab Spring revolutions, by applying the Egyptian case as a model, in order to test the main hypothesis (the phenomenon of corruption in the Arab Spring countries played a major role in the outbreak of revolutions in these countries) , Considering the phenomenon of corruption independent variable, and the Arab Spring revolutions variable dependent, taking into account the relationship of mutual influence between the phenomenon of corruption and the Arab Spring revolutions.

The study was based on a descriptive analytical method and a method of re-analysis and synthesis. We collected the data using the analysis of ready-made data and an interview guide that was applied to a sample of (24) individual professors and experts in sociology, economics, media and business administration to know their views on the study issues in light of their skill, experience and high efficiency in the subject of research.

The study - from Analytical reading and the opinions of the sample - reached the validity of the basic hypothesis from which the research start, as a result to the spread of corruption and the spread of various forms of failure of development policies to satisfy the basic needs of the Arab peoples or to achieve real development and social justice, "economic and social corruption." As well as the spread of political despotism, the absence of public freedoms, and flagrant violations of human rights "political corruption".

This has been led to - accompanied by the interaction of other factors such as the increasing use of the Internet by the youth, the social networks and the absence of any hope for peaceful change, whether by the regime or its policies through institutions such as parties or civil society organizations, and the encouragement and support of Western powers - in the end to the outbreak of the Arab Spring revolutions.

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

١- إبراهيم، سعد الدين. (٢٠١٢/٥). " عوامل قيام الثورات العربية ". مجلة المستقبل العربى. العدد ٣٩٩ (مركز دراسات الوحدة العربية.، بيروت) : ١٢٦ – ١٣٦.

٢- أبو دية، أحمد " باحث رئيس ". (يونيو ٢٠١٤). الفساد السياسي في العالم العربي، حالة دراسية. منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). فلسطين.

٣- أبو زيد، ميرفت. (٢٣ / ١ / ٢٠١٦). خسائر مصر الاقتصادية بعد ٥ سنوات على ثورة يناير، ٤٠ مليار جنيه سنويا بسبب الفساد، انخفاض احتياطي البنك المركزي بقيمة ٢٠ مليار دولار، زيادة معدلات الفقر والانتحار و٢٠٠ مليار جنيه خسائر البورصة.
http://www.vetogate.com/2010024
٤- أبو سكين، حنان. (مايو ٢٠١٥). " مفهوم الفساد ". المجلة الاجتماعية القومية. المجلد الثاني والخمسون. العدد الثاني (المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية. القاهرة) : ١٤٩ – ١٦٢.
٥- أبو نور، دعاء محمد. (٢٠٠٧). الجريمة والمجتمع، بين النظرية والتطبيق. دار المصطفى للنشر والتوزيع. طنطا.
٦- الجعفراوي، ابتسام. (٢٠١٦). الاقتصاد المصري فى مرحلة تحول.. نظرة عامة، في نسرين البغدادي " إشراف عام ". ابتسام الجعفراوي " إشراف وتحرير ". المجلد الاقتصادي. المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، المرحلة الثالثة ٢٠١٠ – ٢٠١٥. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. القاهرة.
٧- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٢). الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢. القاهرة.
٨- الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٦). الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٦. القاهرة.
٩- الحناوي، محمد صالح & ماهر، أحمد. (١٩٩٥). الخصخصة بين النظرية والتطبيق. مركز التنمية الإدارية. كلية التجارة. جامعة الإسكندرية.
١٠- الخواجة، محمد ياسر. (يناير ٢٠١٢). " ظاهرة الفساد الإداري كما تعكسه الصحافة الإقليمية، تحليل مضمون لبعض الصحف الاقليمية بمحافظة الغربية ". مجلة كلية الآداب. جامعة طنطا. العدد ٢٥. (كلية الآداب. جامعة طنطا).
١١- الخواجة، محمد ياسر. (٢٠٠٤). ظاهرة الفساد السياسي والإداري في مصر، تحليل سوسيوتاريخي. في كتاب دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي. كلية الآداب. جامعة طنطا.
١٢- الرشيد، أحمد الزروق. (يوليو ٢٠١٢). " الفساد وعرقلة الانتقال للديمقراطية.. إفريقيا جنوب الصحراء ". مجلة الديمقراطية. العدد ٤٧ (مؤسسة الأهرام، القاهرة) : ٢١ – ٣٤.
١٣- الزغبى، على. (ديسمبر ٢٠١٣). انعكاسات ثورات الربيع العربى على التوجهات السياسية للشباب الكويتي، دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة الكويت. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية. الرسالة ٣٩٤. الحولية ٣٤. مجلس النشر العلمى. جامعة الكويت. الكويت.
١٤- السيد، مصطفى كامل. (يوليو ٢٠١٥). " الاقتصاد والثورات العربية ". مجلة الديمقراطية. العدد ٥٩ (مؤسسة الأهرام، القاهرة) : ٤٠ – ٤٥.
١٥- الشربيني، عصام. (٢٤ / ٤ / ٢٠١٣). خبراء يرصدون أسباب استمرار الفساد بعد الثورة.
https://www.masress.com/almesryoon/235268
.
١٦- العيسوي، إبراهيم. (٢٠١٤). العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها. الطبعة الأولى. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة.
١٧- الغرباوي، يسري. (شتاء ٢٠١٥). " الدستور، نحو آليات جديدة لمكافحة الفساد ". مجلة أحوال مصرية. العدد ٥٥ (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. مؤسسة الأهرام) : ٩٢ – ١٠٥.
١٨- النجار، أحمد السيد. (٢٠١٢). أداء الاقتصاد المصري تحت تأثيرات الثورة المضادة والانتخابات المتعددة. في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. ٢٠١٢. تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية. ٢٠١٢. مؤسسة الأهرام. القاهرة.
١٩- النجار، أحمد السيد. (٢٠١٢). الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك، حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون، فصل إضافي انفجار ثورة يناير ينهي الولاية الأخيرة للديكتاتور الفاسد. المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة.
٢٠- النجار، أحمد السيد (أبريل ٢٠١١). " الحقول المشتعلة ". مجلة الدوحة.العدد ٤٢ (وزارة الثقافة والفنون، الدوحة) : ٨٩ – ٩٣.
٢١- النجار، أحمد السيد. (يوليو ٢٠١٥). " هل تغير واقع الفساد ومكافحته بعد الثورات العربية ؟". مجلة الديمقراطية. العدد ٥٩ (مؤسسة الأهرام، القاهرة) :٤٦ – ٥١.
٢٢- النعمي، عواجي. (١٩ / ١١ / ٢٠١٧). نظريات الفساد.
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=35768

٢٣- اليماني، غادة عبد التواب. (١٩٩٤). أثر الانفتاح الاقتصادي على النسق القيمي، دراسة تحليلية لمضمون رسائل بعض وسائل الإعلام في المجتمع المصري. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الآداب. جامعة طنطا.
٢٤- اليوم السابع (جريدة)، ٢٠١٧/٤/١٠.
http://www.youm7.com/story/2017/4/10/%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%89-%D9%84%D9%8032-5-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%B4/3184157.
٢٥- امزيان، محمد محمد (١٩٨١). منهج البحث الاجتماعى بين الوضعية والمعيارية. الدار العالمية للكتاب الإسلامى. الرياض. السعودية.
٢٦- أمين، جلال. (٢٠١٣). ماذا حدث للثورة المصرية ؟. الطبعة الثالثة. دار الشروق. القاهرة.
٢٧- أمين، جلال. (١٩٩٩). ماذا حدث للمصريين ؟، تطور المجتمع المصري في نصف قرن ١٩٤٥ – ١٩٩٥. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.
٢٨- أنور، أحمد. (٢٠٠١). الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر. تقديم سمير نعيم. مصر العربية للنشر. القاهرة.
٢٩- بدوي، محمد على. (٢٠٠٩). طبيعة الدراسة السوسيولوجية للفساد. في غريب سيد أحمد وآخرون. مشكلات المجتمع المصري. مطبعة البحيرة. دمنهور.
٣٠- جريدة المصريين. (٢١ / ٤ / ٢٠١٣). بالأسماء والأرقام.. خارطة الفساد فى مصر و الثوره إلي أين؟w.almasryewwen.com ./بالأسماء-والأرقام-خارطة-الفساد-فى-مصر/.
٣١- جلبي، على عبد الرزاق. & خميس، هاني (٢٠٠٩). العولمة والحياة اليومية. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة.
٣٢- حافظ، محمد. (مارس ٢٠١٧). " الهيئات الرقابية ومكافحة الفساد.. الرقابة الإدارية نموذجاً ". تقارير ٤. قضايا برلمانية. العدد ٥٨ (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. مؤسسة الأهرام) : ٣٦ – ٤٦.
٣٣- حجازي، أحمد مجدي. (أبريل ٢٠١١). " الثورة المصرية.. علامة حضارية فارقة ". مجلة الديمقراطية. العدد ٤٢ (مؤسسة الأهرام، القاهرة) : ٣٣ – ٤٨.
٣٤- حجازي، المرسي السيد. (٤ / ٢٠٠١). " التكاليف الاجتماعية للفساد ". المستقبل العربي. العدد ٢٦٦ (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت) : ١٧ -٣٧.
٣٥- حرمل، جبران صالح على. (٢٠ / ٤ / ٢٠١٣). ثورات الربيع العربى.. رؤية تحليلية فى ضوء فروض نظرية الثورات، الواقع وسيناريوهات المستقبل. الحوار المتمدن. العدد ٤٠٦٨.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286
٣٦- حسن، حسين محمود. (٢٠١١). دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير، نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الفساد. مركز العقد الاجتماعي. القاهرة.
٣٧- حسيب، خير الدين . (٢٠١١/٤). " حول الربيع الديمقراطى العربى : الدروس المستفادة ". مجلة المستقبل العربى. العدد ٣٨٦ (مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت) : ٧ – ١٥.
٣٨- حسين، سلمى. (فبراير ٢٠١٨). " قراءة في أربع محطات اقتصادية وتبعتها الاجتماعية". الملف المصري. العدد ٤٢ (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام) : ٢٧ – ٣٨.
٣٩- حماد، عبد العظيم. (١٦ / ٢ / ٢٠١٧). فساد له تاريخ.
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=16022017&id=2223c037-2fea-4249-a582-e5eb94ed5552.
٤٠- خليل، محمود. (٢٠١١). كيف ثار المصريون ؟. الطبعة الأولى. روفدا للنشر والتوزيع. القاهرة.
٤١- دلاور، شريف. (٢٠١٦). حتى لا يُسرق المستقبل، ثلاثية التنمية والعدالة والاقتصاد. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.

٤٢- ديوان الأهرام. قصة أول رشوة فى التاريخ.. وبردية سولت تكشف الفساد في زمن الفراعنة. http://diwan.ahram.org.eg/News/1834445.aspx
٤٣- زايد، أحمد. (أبريل ٢٠١١). " أركيولوجيا الثورة وإعادة بناء البعث للطبقة الوسطى". مجلة الديمقراطية. العدد ٤٢ (مؤسسة الأهرام. القاهرة) : ٢١ – ٣٢.
٤٤- زايد، أحمد " باحث رئيس ". (٢٠١٣). الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم، دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد. تقديم أحمد درويش. مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. كلية الآداب. جامعة القاهرة.
٤٥- زكى، رمزى. (١٩٩٧). وداعاً للطبقة الوسطى، تأملات فى الثورة الصناعية الثالثة والليبرالية الجديدة. الطبعة الأولى. دار المستقبل العربى. القاهرة.
٤٦- سليمان، حسين. (٢٠١٧). الإصلاح الاقتصادي وشبكة الحماية الاجتماعية. في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١٧. مؤسسة الأهرام . القاهرة.
٤٧- شحاتة، دينا. (٢٠١١). الحركات الشبابية وثورة ٢٥ يناير. كراسات إستراتيجية. العدد ٢١٨. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. مؤسسة الأهرام. القاهرة.
٤٨- شحاته، دينا & وحيد، مريم. (أبريل ٢٠١١) " محركات التغيير في العالم العربي ". مجلة السياسة الدولية (مؤسسة الأهرام. القاهرة). العدد ١٨٤ : ١٠– ١٧.
٤٩- شعيب، مختار. (٢٠١٢). أي مصر نريدها ما بعد ثورة الحرية.. وسقوط الفرعون. الطبعة الأولى. المكتبة الأكاديمية. الجيزة.
٥٠- ضاهر، مسعود. (يوليو ٢٠١٨). " آفاق التنمية العربية المستدامة في المرحلة الراهنة". مجلة العربي. العدد ٧١٦ (وزارة الإعلام الكويت) : ٢٢ – ٢٧.
٥١- طايع، محمد. (٢٠١٧). " الثورات وتغير السياسة الخارجية، دراسة نظرية ". مجلة العلوم الاجتماعية. المجلد ٤٥. العدد ٣ (مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت) : ١٥٣ – ٢٢٩.
٥٢- عامر، أمل زكريا محمد. (يناير ٢٠١٥). آليات تعزيز الشفافية من أجل مكافحة الفساد على المستوى المحلي وإمكانيات تطبيقها في مصر. مذكرة خارجية. رقم (١٦٥٣). معهد التخطيط القومي. القاهرة.
٥٣- عبد السلام، الشيماء. (نوفمبر ٢٠١٢). الفساد. سلسلة المفاهيم. الأسس العلمية للمعرفة. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية. القاهرة.
٥٤- عبد العظيم، صالح سليمان. (٢٠١٣). " دور الفيسبوك في اندلاع الثورة المصرية، دراسة سوسيولوجية لموقع كلنا خالد سعيد ". مجلة العلوم الاجتماعية. المجلد ٤١. العدد ٤ (مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت) : ١٢٣ – ١٦٥.
٥٥- عبد الغني، أماني. (٣ / ٢ / ٢٠١٦). ٥ أعوام من الثورة.. وهكذا يمكن علاج الفساد في مصر. http://www.almasryalyoum.com/news/details/886160
٥٦- عبد الفضيل، محمود. (٥ / ١٩٩٩). " الفساد وتداعياته في الوطن العربي ". مجلة المستقبل العربي. العدد (مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت) : ٤ – ١١.
٥٧- عبد الفضيل، محمود. (٢٠١٢). رأسمالية المحاسيب، دراسة في الاقتصاد الاجتماعي. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.
٥٨- عبد اللطيف، حنان رجائي " باحث رئيس " (يناير ٢٠١٥). التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. رقم ٢٥٦. معهد التخطيط القومي. القاهرة.
٥٩- عبد الله، سرور عبد الله. (يوليو ٢٠١٨). "جامعتنا بين الواقع والمأمول ". تقرير رقم ٢. قضايا برلمانية. العدد ٧٤. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. مؤسسة الأهرام. القاهرة.
٦٠- عبد الله، وفاء " الباحث الرئيس ". (يونيه ٢٠١٢). ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. رقم (٢٣٤). معهد التخطيط القومي. القاهرة.
٦١- عبد المجيد، محمد سعيد. (٢٠٠٦). التليفون المحمول وثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري دراسة ميدانية على عينة من شرائح طبقية مختلفة. الطبعة الأولى. دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع. طنطا وأسيوط.

٦٢- عبد المجيد، محمد سعيد & الحيطي، ممدوح عبد الواحد. (٢٠١٠). علم اجتماع التنمية في عالم متغير. الطبعة الأولى. مطابع غباشي. طنطا.
٦٣- عبد المجيد، محمد سعيد. (١٩٩٧). المتغيرات الدولية الجديدة ومستقبل التنمية في مصر، مع دراسة على عينة من المشتغلين بالتنمية. رسالة ماجستير غير منشورة. مكتبة كلية الآداب. جامعة طنطا.
٦٤- عبد المعطي، عبد الباسط. (مارس ١٩٨٥). " بعض الأبعاد البنائية للفساد في القرية المصرية " المجلة الجنائية القومية ". المجلد الثامن والعشرون. العدد الأول (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. القاهرة) : ٤٧ – ٧٠.
٦٥- عبد المنعم، سليمان. (أبريل ٢٠١٦). " قراءة في ملف الفساد، السوس الذي ينخر في عظامنا ". مجلة الديمقراطية. العدد ٦٢ (مؤسسة الأهرام. القاهرة) : ١٠٠ – ١٠٦.
٦٦- عدلي، هويدا. (٢٠١٦). مقدمة المجلد السياسي. إشراف عام نسرين البغدادي. إشراف وتحرير هويدا عدلي. المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري. المرحلة الثالثة ٢٠١٠ – ٢٠١٥. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. القاهرة.
٦٧- عز الدين، ناهد. (أبريل ٢٠١٢). " خريطة محدودة، ثبات الفاعلين وتغير الأدوار بعد الثورات العربية ". مجلة السياسة الدولية. العدد ١٨٨ (مؤسسة الأهرام. القاهرة) : ٦٢ – ٦٥.
٦٨- عقل، زياد. (أكتوبر ٢٠١٦). ست سنوات على الثورتين المصرية والليبية، رؤية مقارنة. كراسات استراتيجية. العدد ٢٦٩. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. مؤسسة الأهرام. القاهرة.
٦٩- عقيل، وصفي & الشدوح، عماد. (٢٠١٧). " أثر الربيع العربي على النخبة السياسية في الأردن ". مجلة العلوم الاجتماعية. المجلد ٤٥. العدد ٣ (مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت) : ٢٣١ –٢٦٦.
٧٠- عمارة، أميرة محمد عمارة. (شتاء – ربيع ٢٠١٢). " دور التعليم في مكافحة الفساد في الدول النامية ". مجلة بحوث اقتصادية عربية. (الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. القاهرة) : ٨٥ – ١١٨.
٧١- فاروق، عبد الخالق. (٢٠١١). اقتصاديات الفساد، كيف جرى إفساد مصر والمصريين (١٩٧٤ – ٢٠١٠). الطبعة الأولى. مكتبة الشروق الدولية. القاهرة.
٧٢- فاروق، عبد الخالق. (٢٠١٢). كيف نعيد بناء مصر. الطبعة الأولى. مكتبة الشروق الدولية. القاهرة.
٧٣- فرجاني، نادر. (٢٠١٢). التنفس تحت الماء، التوق للثورة تحت الحكم التسلطي، دور تقانات المعلوماتية والاتصالت الحديثة في التغيير والإصلاح. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.
٧٤- فرح، نادية رمسيس. (٢٠١٠). الاقتصاد السياسي لمصر، دور علاقات القوة في التنمية. الطبعة الأولى. ترجمة مصطفى قاسم. تقديم السيد يسين. المركز القومي للترجمة. القاهرة.
٧٥- كاظم، خالد (٢٠١٤). الاحتجاج الاجتماعي في الواقع المصري... بنيته وأنماطه. في السيد يس. الإشراف العام . على ليلة. مشرفاً ومحرراً. خرائط الاحتجاج الاجتماعي في مصر، بحث في مقدمات الثورة. المرصد الاجتماعي. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. القاهرة.
٧٦- ليلة، على (٢٠١٤). الاحتجاج الاجتماعي، متغيراته وخصائص جماعته. في السيد يس. الإشراف العام . على ليلة. مشرفاً ومحرراً. خرائط الاحتجاج الاجتماعي في مصر، بحث في مقدمات الثورة. المرصد الاجتماعي. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. القاهرة.
٧٧- ليلة، على (٢٠١٣). ثورة اللوتس، عناق الطهارة والقوة على أرض مصر. في علي ليلة. الثورة والدولة والمجتمع، بحث في فواعل التغيير. مشرفاً وحرراً. المرصد الاجتماعي. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. القاهرة.
٧٨- ليمام، محمد حليم. (٩ / ٢٠١١). " ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، الأسباب والآثار والإصلاح " مجلة المستقبل العربي. العدد ٣٩١ (مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت) : ٤٩ – ٦٣.
٧٩- محمد، عبد العاطي. (٢٠١٨). المصريون والثورة، لماذا لا يكتمل التغيير؟. الطبعة الأولى. كرايتيفي. القاهرة.
٨٠- محمود، عبد الله. (١٢ / ٣ / ٢٠١٨). النيابة الإدارية تعلن جهودها فى مكافحة الفساد عقب ثورة يناير ٢٠١١.
https://www.youm7.com/story/2018/3/12/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-
%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-
%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%89-
%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-
%D8%B9%D9%82%D8%A8-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-
.%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1/3690075

٨١- محمود، نهلة. (شتاء ٢٠١٦). " محددات صنع السياسات العامة فى مصر بعد ٣٠ يونيو " مجلة أحوال مصرية. العدد ٥٩ (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. مؤسسة الأهرام. القاهرة) : ٩١ – ٩٨.

٨٢- مرعي، إيمان. (٢٠١١). إصلاح الجهاز الإداري في مصر. كراسات إستراتيجية. العدد ٢٢٨. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. مؤسسة الأهرام. القاهرة.

٨٣- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. (يناير ٢٠٠٤). تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠٤. مؤسسة الأهرام. القاهرة.

٨٤- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. ٢٠١٢. تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية. ٢٠١٢. مؤسسة الأهرام. القاهرة.

٨٥- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. (٢٠١٧). تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١٧. القاهرة. مؤسسة الأهرام.

٨٦- مركز دراسات وبحوث الدول النامية. (٢٠٠٥). تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠١ – ٢٠٠٣. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة.

٨٧- مصطفى، عبد التواب. (أبريل ٢٠١٣). " إشكاليات وتحديات جديدة، مستقبل التعاون العربى بعد الثورات ". مجلة السياسة الدولية. العدد ١٩٢ (مؤسسة الأهرام. القاهرة) : ٢٢ – ٣٤ .

٨٨- منشاوي، إبراهيم. (أكتوبر ٢٠١٥). " معضلة كبرى : الفساد في مصر وكيفية معالجته ". آفاق سياسية. العدد ٢٢ (المركز العربي للبحوث والدراسات. الجيزة) : ٩٤ – ١٠١.

٨٩- موسى، غادة. (يناير ٢٠١٧). " نحو سن تشريع هيئة مكافحة الفساد ". قضايا برلمانية. العدد ٥٦ (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. مؤسسة الأهرام) : ٣٢ – ٤٠.

٩٠- نوري، رزق. (٢٠١٠). الفساد في عصر محمد علي. المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة.

٩١- هارون، فرغلي. (٢٠١٢). الجرائم الاجتماعية لعصر مبارك. دار إنسانيات للنشر والتوزيع. القاهرة.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1-Abd El-Hai , Mahmoud M. (July 1993). Economic Reform in Egypt , Motives and Orientation. The Institute of National Planning , Memo. No. (1561).

2- Arunodhaya, Jebamani. (2017). Social Order and the Culture of Corruption in India. CUNY Academic Works. The Graduate Center. City University of New York. http://academicworks.cuny.edu/gc_etds/20.

3- Balboa , Jenny & Medalla , Erlinda M. (23 – 24 May 2006). Anti-Corruption and Governance: The Philippine Experience. Purpose : Information Submitted by: Philippine Institute for Development Studies. Philippines APEC Study Center Network. APEC Study Center Consortium Conference. Ho Chi Minh City. Viet Nam.

4- Breuer , Anita. (10 / 2012).The Role of Social Media in Mobilizing Political Protest , Evidence From The Tunisian Revelation , Discussion Paper. German Development Institute. Bon. https://www.die-gdi.de/uploads/media/DP_10.2012.pdf.

5- Chetwynd , Eric , & Others.(January 2003). Corruption and Poverty: A Review of Recent Literature. Final Report. Management Systems International. Washington.

6- Elsayed , Dina Talaat Badr. (July 2016). Causes of Corruption in the Arab Spring Countries : A Cross-National Comparative Perspective. Paper presented at the 24th World Congress of Political Science. Poznan. Poland.

7- Gurr , Ted Robert (ed.). (1989). Violence in America: Protest, Rebellion, Reform. Volume 2 . Sage Publications Inc. Newbury Park. California.
https://books.google.com.sa/books?id=0bKD2W8HQEsC&pg=PA105&dq=Ted+Gure++Why+do+people+revolt%3F&hl=ar&sa=X&redir_esc=y#v=onepage&q=Ted%20Gure%20%20Why%20do%20people%20revolt%3F&f=false.
8- Heath , Anthony F., Richards, Lindsay and Nan
Dirk de Graaf. (2016). " Explaining Corruption in the Developed World : The
.Potential of Sociological Approaches." Annual Review of Sociology 42
https://www.annualreviews.org/doi/pdf/10.1146/annurev-soc-081715-074213#article-denial.
9- Heidenheimer (ed.) , Arnold J. (2017) Political Corruption : Readings in Comparative Analysis. Routledge . New York.
10- Holloway , John. (2010). Change the World Without Taking Power: The Meaning of Revolution Today. Pluto Press. New York.
https://platypus1917.org/wpcontent/uploads/readings/Holloway_Change_the_World.pdf.
11- Hunt , Jennifer , Laslo , Sonia. (2005). Bribery : who Pays , who Refuses , what are the Payoffs?. National Bureau of Economic Research. Cambridge.
12- International Monetary Fund.(April 2018). World Economic Outlook, Cyclical Upswing , Structural Change . Washington.
13- International Monetary Fund.(April 2016). World Economic Outlook, Too Slow for Too Long. Washington.
14- Mutascu, Mihai & Danuletiu, Dan Constantin.(2010) Corruption And Social Welfare in THE EU27 Countries. Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 12 (1).
15- Paige , Jeffery M. (2003). Finding the Revolutionary in the Revolution : Social Science Concepts and the Future of Revolution. in John Foran(ed.). The Future of Revolutions: Rethinking Radical Change in the Age of Globalization. Zed Books Ltd. London.
16- Storck , Madeline. (20 December 2011). The Role of Social Media in Political Mobilization , A Case Study of The January 2011 Egyptian Uprising , University of St Andrews. Scotland.
http://www.culturaldiplomacy.org/academy/content/pdf/participant-papers/2012-02-bifef/The_Role_of_Social_Media_in_Political_Mobilisation_-_Madeline_Storck.pdf.
17- Tanzi , Vito.(May 1998). Corruption Around the World : Causes , Consequences , Scope , and Cures. IMF Working. International Monetary Fund. Washington.
18- Transparency International. Corruption Perceptions Index. 2000 , 2001 , 2002 , 2003 , 2004 , 2005 , 2006 , 2007 , 2008 , 2009 ,2010 , 2011 , 2012 , 2013 , 2014 , 2015 , 2016 , 2017. www.transparency.org.
19- United Nations Development Programme. (2016). Human Development Report 2016 Human Development for Everyone , New York.
20- United Nations. (2017). World Economic Situation and Prospects 2017. New York.
21- Voskanyan, Frunzik.(November 2000). A Study of The Effects of Corruption on Economic and Political Development of Armenia. A Master's Essay Submitted to The Faculty of The Graduate School of Political Science and International Affairs for Partial Fulfillment of The Degree of Master of Arts. American University of Armenia. Yerevan. Armenia.
22- Woods, Alan & Grant , Ted. (2002). Reason in Revolt. Vol. I: Dialectical Philosophy and Modern Science. Volume1. Algora Publishing. New York.
https://books.google.com.sa/books?id=mluCzmPKcUoC&pg=PA151&dq=Ted+Gure++Why+do+people+revolt%3F&hl=ar&sa=X&redir_esc=y#v=onepage&q=Ted%20Gure%20%20Why%20do%20people%20revolt%3F&f=false.